الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة

قسم التاريخ

الأزمة المالية و تأثيرها في فرض الحماية على المغرب الأقصى من 1859م إلى 1912م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

فاطمة الزهراء عرابة

تحت إشراف الأستاذ:

محمد علاق

لجنة المناقشة

د.عيسى بوقرين	رئيسا
أ.محمد علاق	مشرفا ومقررا
د.كمال مايدي	مناقشا

السنة الجامعية 2023/ 2024م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية والحضارة

قسم التاريخ

الأزمة المالية و تأثيرها في فرض الحماية على المغرب الأقصى من 1859 إلى 1912

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

محمد فاطمة الزهراء عرابة

تحت إشراف الأستاذ:

السنة الجامعية 2024/2023

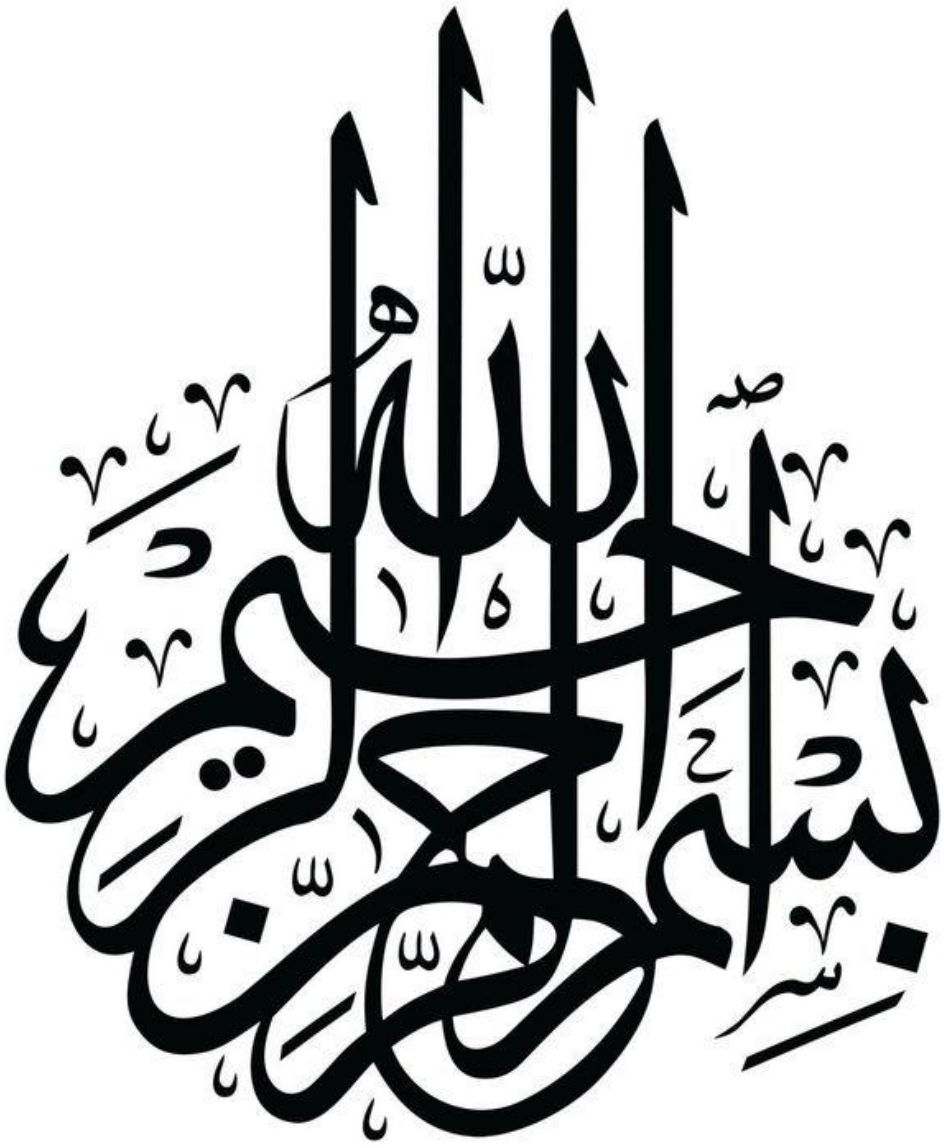
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله شكرا وامتنانا على البدء والختام

"وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين"

الى من احمل اسمه بكل افتخار وداعي بلا حدود *"والدي العزيز عمر"*

الى ملاكي الطاهر وقوتي بعد الله داعمتي الاولى والأبدية *"امي"* أهديك هذا الانجاز الذي كنت سببه بإصرارك وعزمك في تكملة مشواري الدراسي ممتنة لأن الله قد اصطفاك لي من بين البشر "أمّا" هي خير سند لي

إلى الذين غمروني بالحب والتوجيه وأمدوني بالقوّة إخوتي" *يحيى، بن ساعد، احمد، محمد"*

إلى كل الاصدقاء الذين تركوا بصمة في قلبي وحياتي *"ايمان مدوحة، صفية شكم، مسعودة الشمة، خولة لعابد، فضيلة الربّة.*

فاطمة الزهراء عرابة

الشـــــكر

الحمد لله الذي انار لنا درب العلم والمعرفة واعاننا على اداء هذا العمل ووفقنا لإنجازه

اما بعد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن اسدى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له**»

تعليقا لهذا الحديث الشريف يسرنا في البداية ان نتوجه بالشكر والجزيل والثناء الخالص الى استاذنا المحترم الفاضل محمد علاق الذي اشرف على تأطيرنا لهذه المذكرة وبذل لنا من نصائحه الثمينة وتوجيهاته القيمة ما ذلل امامنا الصعوبات الكثيرة ونشكره على عناء القراءة وتصحيح فصولها وسماعه لأسئلتنا ومناقشتها بسعة صدر وادب جم وهذا رغم انشغالاته الكثيرة.

كما نتقدم بالشكر الخارج الى من فتق لساني باللغة العربية وغمرني بروحها واعطاني من غذاء علمهم وعبارات ادبهم كل اساتذتنا من الابتداء الى الجامعي.

كما أخص بالشكر الزميلة "خديجة عيساوي" لوقوفها بجانب طيلة انجازي لهذا العمل وتقديمها النصائح والارشادات لي وفقك الله وسدد خطاك.

فاطمة الزهراء عرابة

الرمز	الدلالة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
ج	جزء
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
د ع	دون عدد
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
م	ميلادي
مج	مجلد
P	Page
T	Tomme

مقدمة

يعتبر المغرب الاقصى جزء من شمال افريقيا، و يحتل موقعا استراتيجيا هاما، جعله محل تنافس العديد من الدول الأوروبية، خاصة فرنسا فمنذ احتلالها للجزائر سنة 1830م، و فرض الحماية على تونس 1881م، بقيت المغرب كخطوة موالية في مشروعها التوسعي الاستعماري، ما دفع بالدول الأوروبية لمجابهتها خاصة (اسبانيا، بريطانيا، ايطاليا والمانيا)، والدخول في اصطدامات للسيطرة على ثروتها والظفر بها، خلال النصف الثاني من القرن 19م وبداية القرن 20م.

وكنتيجة للضغوطات الأوروبية تولّدت ملامح الازمة المالية، التي كانت تداعياتها وخيمة على المغرب، وكردّ عليها قام السلطان حسن الاول بعدة اصلاحات سلبت اموال طائلة بالرغم من عدم نجاحها، و برزت الازمة بتولية السلطان عبد العزيز بعد وفاة أبيه، حيث عرف عهده انتشار الفتن والاضطرابات، مؤدية إلى إفلاس المخزن واللّجوء الى القروض الاجنبية التي من تداعياتها وقوع المغرب تحت الحماية المزدوجة الفرنسية-الإسبانية سنة 1912 م.

أهمية الموضوع:

تكمن اهمية الموضوع في كونه يعالج فترة مهمة في تاريخ المغرب الاقصى اقتصاديا وسياسيا، خاصة وأنه وقع فيها ازمة مالية خانقة أسفرت على فقدان المغرب الاقصى لسيادته، أما الهدف فهو توضيح أثر الازمة المالية على الوضع السياسي في البلاد داخليا وخارجيا، وذلك من خلال التسويات والمساومات التي قامت بها فرنسا مع الدول الأوروبية ونتائجها المساهمة في بسط نفوذها وفرض الحماية المزدوجة الفرنسية-الإسبانية على المغرب الاقصى سنة 1912م.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة عوامل دفعتنا الاختيار هذا الموضوع وتفعيل فيه على غرار غيره من المواضيع وهي كالتالي:

اولا: العوامل الذاتية

- اهتماماتي بالجانب الاقتصادي المغربي ومحاولة تبيين ما مدى أثره على الجانب السياسي وفي سيادة المغرب الاقصى.
- الرغبة في دراسة الموضوع والتعرف عليه.

ثانيا: العوامل الموضوعية

- تسليط الضوء على المغرب الاقصى وإبراز اهمية موقعه الاستراتيجي الذي لعب دورا هاما في فتح شهية الدول الأجنبية.
- السعي من أجل إظهار جذور الازمة المالية والمتمثلة في الضغوطات الأوروبية وعواقبها في بداية الاجتياح الاوروبي للأراضي المغربية.

الاطار الزمني والمكاني:

اولا: الاطار الزماني

شرع موضوع دراستنا من سنة 1859م والتي تمثل بداية حرب تطوان التي كانت تداعياتها وخيمة على المغرب وبداية تأزم الوضع المالي من خلال فرض اسبانيا غرامة مالية على المغرب تعويضا للحرب، وبرزت خلالها الملامح الاولى للازمة المالية في النشوب الى ان تفاقمت وكان من أثرها فرض الحماية المزدوجة على المغرب الاقصى سنة 1912م.

ثانيا: الاطار المكاني: المغربي الاقصى

الإشكالية:

وبناء على ما سبق ذكره نجد انفسنا امام الإشكالية التالية:

- كيف أثرت الازمة المالية في فرض الحماية على المغرب الاقصى؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تطرقنا الى مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- فيما تتمثل بدايات التنافس الاوروبي المبرزة لجذور الازمة المالية في المغرب؟ وما هي نتائجها؟
- ما هي الميادين التي مسّتها الاصلاحات بالمغرب من اجل الحد من التطور الاوروبي والحفاظ على سيادته ومكانته؟
- كيف أثرت الاوضاع الداخلية على الظهور الجليل للازمة المالية؟
- ما هي مظاهر الازمة المالية؟ كيف كانت تداعيات الازمة المالية واثرها على المغرب الاقصى؟

خطة الدراسة:

ولإنجازنا لهذا العمل حاولنا وضع خطة نتمكن من خلالها الالمام بالجوانب المختلفة للموضوع، وقد قسّمناه الى مقدمة ومدخل وثلاث فصول وخاتمة، بالإضافة الى مجموعة من الملاحق التي رأينا ان لها صلة بالموضوع وقائمة المصادر والمراجع.

بالنسبة للفصل الاول تناولنا في بدايته أهمية الموقع الجيو–ستراتيجي للمغرب ودوره في فتح شهية الدول الاوروبية الاستعمارية، حيث تكلمنا فيه عن الارهاصات الاولى لظهور الازمة المالية في المغرب الاقصى 1844– 1880م، والمتمثلة في المبحث الاول في المواجهات السياسية العسكرية بين المغرب والدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا في معركة ايسلي 1844م، واسبانيا في معركة تطوان 1860م التي فرضت على إثرها غرامة مالية كبيرة ضدّ المغرب. اما المبحث الثاني فقط تحدثت فيه عن الضغوطات الاقتصادية والمتمثلة في عقد اتفاقيات اللامكافئة لصالح الدول الأوروبية والتي هي عبارة عن امتيازات قدمت لها في المغرب الاقصى، اما المبحث الثالث فهو لجوء المغرب الى عقد مؤتمرات منها مؤتمر مدريد 1880م للنظر في الوضعية التي آل اليها المغرب.

ثم يأتي الفصل الثاني الذي تطرقنا فيه الى التنافس الاستعماري على المغرب الاقصى والظهور الجلي للازمة المالية 1900م، وجاء في المبحث الاول اصلاحات التي جاء بها السلطان حسن الاول في منتصف القرن 19م في عدة مجالات مختلفة الا انها بات بالفشل بحكم الفترة الحرجة التي كان يتعرض لها المغرب. اما المبحث الثاني فهو دراسة لجوانب

من الازمة الداخلية والمتمثلة في حكم المولى عبد العزيز بعد وفاة ابيه السلطان حسن الاول 1894م الذي ترك ابا احمد هو المسؤول عن السلطة الا انه توفي سنة 1900م، واصبح السلطان عبد العزيز مضطرا للجلوس على العرش وضعف شخصيته وحكمه هذا ما ادى الى ضعف المخزن المغربي ومن الاصلاحات اصدر الترتيب العزيزي الذي لقى اعتراض.

اما المبحث الثاني فتكلمنا عن الحركات التمردية التي اخطرها ثورة بوحمارة 1902م التي ارهقت المخزن لمجابهاتها. وأخيرا المبحث الثالث، تكلمنا فيه عن الظهور الجلي للازمة المالية والضغوطات الخارجية وعدم تقبل الشعب للترتيب العزيزي ووجود تمردات كل هذا ادى بالسلطان للاستدانة من الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، وبهذا عجّل في وقوعها في يديها وفتح باب التدخل الاوروبي في شؤون الداخلية للبلاد المغربية. اما المبحث الثاني فهو التغلغل الاوروبي من خلال التواجد الاسباني في الصحراء المغربية الشمالية سنة 1894م والتواجد الفرنسي في الصحراء الشرقية المغربية سنة 1900م، ومن هنا بدأ الفقدان النسبي المغربي لأراضيه.

وأخيرا، فقد خصصنا الفصل الثالث للحديث عن موضوع الدراسة بشكل كلّي الذي يتمثل في أثر الازمة المالية في فرض الحماية على المغرب الاقصى (1900-1912م)، ففي المبحث الاول تناولنا في إبرام فرنسا اتفاقيات وتسويات مع الدول المنافسة لها على المغرب (1902-1906م)، واضطرت فيه بالتخلي عن بعض ممتلكاتها مقابل الحفاظ على المغرب، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان نتائج هذه التسويات المتمثلة في الازمة المغربية الاولى 1905م، بسبب عزل المانيا عن هذه التسويات واستغل السلطان عبد العزيز معارضة المانيا بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م بإسبانيا، الا ان نتائجه كانت محمية لآمال المغاربة في حين مؤهلة بشكل كبير لتمهيد احتلال كل من فرنسا واسبانيا (1907-1909م) ونتيجة للتدخل الاوروبي وقعت ازمة مغربية ثانية 1911م وبمقتضاها وقعت تسويات فرنسا لألمانيا، ومن هنا اصبحت الابواب مفتوحة على مصراعيها لفرض الحماية المزدوجة الفرنسية الإسبانية على المغرب الاقصى سنة 1912م.

المنهج المتبع :

اعتمدنا في إنجاز هذه المذكرة على المنهج التاريخي الوصفي الذي يهتم بتتابع الاحداث وتقديم وصف دقيق وشامل عنها ويعطينا سياقا مترابطا من خلال سرد الوقائع التاريخية ثم وصفها وصفا دقيقا، مثل ملاحظتنا في معركة ايسلي 1844م .

المنهج التحليلي وذلك من خلال تفكيك العناصر والاحداث ومحاولة تفسيرها من خلال ربط الاسباب بالنتائج انطلاقا من تحليل كل مرحلة زمنيا ومكانيا للخروج باستخلاص الاسباب والنتائج التي أدت الى تأزم الوضع المالي للمغرب، وبالتالي بسط نفوذ الفرنسي والاسباني عليها.

اهم المصادر والمراجع:

استقينا المعلومات لهذا البحث من مجموعة من المصادر من بينها:

1) كتاب مشكلة الحماية القنصلية من نشأتها الى مؤتمر مدريد 1880م لعبد الوهاب بن المنصور: الذي افادنا كثيرا باعتباره مصدر مهم كان سند لنا في الفصل الاول فيما يخص معرفة التجاوزات السياسية وخطر الحماية الأجنبية في المغرب والاثار التي تركتها عليه من خلال التسويات المغربية الأوروبية التي انعقدت ما بين (1856-1863م)، هذا وقد جاء مفصلا للمؤتمرات وبالأخص مؤتمر مدريد 1880م.
2) الاستقصاء لأخبار دول المغرب الاقصى للناصري: الذي ساعدنا في معرفة طبيعة العلاقات المغربية الإسبانية وكذا الفرنسية، التي جاءت على شكل سرد لاهم الوقائع والاحداث التي شهدتها المغرب في القرن التاسع عشر.
3) تاريخ وجدة وانكاد في دوحة الامجاد لمؤلفه اسماعيل مولاي بن عبد الحميد العلوي: الذي افادنا من خلال تطرقه لمعركة ايسلي وفهم مجرياتها بطريقة موسعة.

من المراجع نذكر منها:

1)ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ الجزء الثالث: كونه ابرز كل الاحداث والوقائع التي اصطدم بها المغرب من منتصف القرن 19م سواء الاوضاع الداخلية او الخارجية مع الدول الأجنبية.

2)محمد القبلي ، تاريخ المغرب تحيين وتركيب: الذي عالج جلّ الاحداث بالمغرب من منعطف القرن 19م الممتد بين التغلغل الاجنبي ومحاولة الاصلاح.

3)نور الدين جاطوم ، كتاب تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر في اوروبا والعالم: استبقت به للحديث عن علاقات الدول الأوروبية المتنافسة فيما بينها، ونتائج هذه المنافسات حيث اختصوا بدراسة مرحلة مهمة من تاريخ التغلغل الاوروبي في المغرب.

الصعوبات:

لقد واجهت خلال هذه الدراسة عدّة صعوبات منذ البداية، منها:

- طول الفترة المدروسة والتي تمتد من 1859-1912م وثراها بالأحداث ما استصعب علينا حصر المعلومات.
- طبيعة الموضوع وحساسيته فهو عبارة عن دراسة تاريخية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، كما انه يتضمن العديد من المحطات الحسّاسة التي وجبت التعامل معها بحذر.
- كثرة المادة الخبرية ما يصعب التحكم فيها وتحرير المهم منها لإثراء الموضوع.
- التأخر في ضبط الموضوع ما جعلنا أمام ضيق الوقت .

وفي الاخير لا يسعني الا ان احمد الله اولا وآخرا على توفيقه لي لإتمام هذا العمل الشاق، والذي أتمنى أن أكون وفقت فيه ولو بقسط قليل في دراسة التاريخ المغربي.

وما توفيقي الا بالله والله أرجو عليه المعتمد ان يسير ما قصدت، ويدلل ما اردت، فإنه إن لم ييسره فلا سبيل الى حصوله، وان لم يعن عليه فلا طريق الى نيل العبد مأموله.

الفصل الأول: الإرهاصات الأولى لظهور الازمة في المغرب الاقصى(1844-1880)

المبحث الاول: المبحث الاول: المواجهات العسكرية بين المغرب والدول الاوروبية

أولا: الحرب المغربية الفرنسية (معركة ايسلي 1844/08/14م)

ثانيا: الحرب المغربية الإسبانية (معركة تطوان –1860م)

المبحث الثاني: الضغوطات الاقتصادية بين المغرب والدول الاوروبية

اولا: الاتفاقية المغربية البريطانية 1856م

ثانيا: الاتفاقية المغربية الإسبانية 1861م

ثالثا: الاتفاقية المغربية الفرنسية 1863م

المبحث الثالث: نتائج الضغوطات الاوروبية على المغرب الاقصى

أولا: مؤتمر طنجة 1877م

ثانيا: مؤتمر مدريد1880م

شغل المغرب نقطة صراع لدى الدول الاوروبية الكبرى، ومن ابرز اسبابه الموقع الاستراتيجي الملائم حيث يعد هذا البلد ملتقى جغرافي تاريخ ثقافي، ما جعله يشكل نموذج وحيد في شمال افريقيا لأنه محاط بحدود جغرافية طبيعية حقيقية، فهو الجزء الواقع في اقصى شمال الغربي من افريقيا، يحده شرقا الجزائر، وغربا المحيط الاطلسي، وشمالا البحر الابيض المتوسط، وجبل طارق وجنوبا الصحراء الكبرى[1]، كما له واجهة اطلسية طولها 2500 كم^2، وواجهة متوسطية تبلغ 468 كم^2، وهي مميزات زادت من قيمة المغرب الجغرافية كما تعد منطقة المغرب الاقصى الجزء الافريقي الاقرب الى اوروبا والتي لا يفصلها عنها سوى مضيق جبل طارق 14 كم^2.[2] (انظر الملحق رقم 01 ص88)

والواقع ان اهمية استراتيجية للمغرب الاقصى على مستوى البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي معا كونه يقع على الطريق جنوب غرب اوروبا الى جنوب افريقيا، هذا ما جعل الاوروبيون يوجهون انظارهم باتجاهه، فالإنجليز مثلا كان سببهم اهتمامهم بالمغرب الاقصى، اقتصادي والسياسي وكان اهتمام هذه الاخيرة هو منع اي دولة اوروبية قوية من ترسيخ اقدامها في ساحل مراكش الشمالي والذي يطل بدوره على البحر الابيض المتوسط، وذلك حتى لا يكون وجودها هناك مهدا لحصن جبل طارق، كما ان مخاوف بريطانيا تكمن في المخاطر التي تنجم عن سيطرة دولة اوروبية اخرى معادية على المغرب اذ حينها تصبح السفن الاوروبية مستهدفة بسهولة وبذلك ان يكون لجزيرة مالطا او قناة السويس اية قيمة استراتيجية كبيرة في هذه الحالة فتعطل البحرية البريطانية وتصاب حجارتها الامر الذي تجارتها الامر الذي يفسر اهتمام انجلترا بطنجة.

وبدورها لم تغفل فرنسا على هذا الجانب حيث سارعت هي الاخرى لاتخاذ التدابير الكفيلة للحفاظ على مركزها بعد احتلال تونس عام 1881م، على الرغم من ان ذلك قد اثار قلق منافسيها كإسبانيا وانجلترا لذلك صرح "نابليون بونابرت" قائلا: "ان المواقع التي نحتلها

[1] محمود الشرقاوي، المغرب الاقصى مراكش، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص9.

[2] محمد المانوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، المطبعة الامنية، الرباط، 1973، ص 28

على شواطئ البحر الابيض المتوسط، تجعل لنا السيادة في هذا البحر" ، ولذلك فالحملة الفرنسية على مصر تترجم بحق هذه السياسية والاهداف[1].

كل هذه المعطيات تظهر لنا ان موقع المغرب لعب دورا في فتح شهية الدول الاوروبية الاستعمارية بوجهاته المتوسطية والاطلسية والصحراوية، والذي سرعان ما تحول الى تنافس بين القوة الكبرى كفرنسا وبريطانيا وغيرها. وهذا ما انعكس على المغرب وولّد مشكلة مالية أثرت على سيادته وهذا ما سنتطرق له في مذكرتي بداية من جذور هذه الازمة المالية اي قبيل 1859م.

[1] ميرفت اسعد عطاء الله، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الابيض المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869-1904م)، مركز اسكندرية للكتاب، مصر، 2005، ص111-113.

ظهرت المطامع الاستعمارية الأوروبية على شمال افريقيا بصفة عامة وعلى المغرب الأقصى بصفة خاصة مع بداية القرن التاسع عشر، نظرا لما يتميز به المغرب الأقصى من مميزات جعلته محل أطماع العديد من الدول الأوروبية، ولعل أبرزها الموقع الاستراتيجي بالإضافة إلى الأوضاع التي عرفها المغرب في تلك الفترة، فبعد احتلال الجزائر من طرف فرنسا سنة 1830م. هذا ما شكل ضغطا قويا على المغرب الأقصى الذي بلغ ذروته 1844 – 1866م، بظهور دول أوروبية أخرى منافسة لفرنسا في المغرب الأقصى لنشيد حدة التنافس الأوروبي على المنطقة سنة 1880م.

فما هي مظاهر هذه الضغوطات على المغرب الأقصى؟ وما هي نتائجها ؟

المبحث الاول: المواجهات العسكرية بين المغرب والدول الاوروبية

أولا: الحرب المغربية الفرنسية (معركة ايسلي 1844/08/14م)

1-1 أسبابها: ويمكن حصر اسباب هذه المعركة الى ما يلي:

- بدأت بوادر الازمة في العلاقات المغربية الفرنسية خلال عهد السلطان عبد الرحمن[1] **1822 -1859م**[2]، اذ يعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر عام **1830م**[3]، بداية حقيقية مهدت طريق امام توسيع مشروع الاستعماري الفرنسي في بقية الشمال الافريقي وخاصة في تونس والمغرب[4] وتتضح اطماع فرنسا من خلال غزوها للجزائر على اعتبار انها

[1] **عبد الرحمن بن هشام:** هو عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن اسماعيل ولد عام 1790 ثالث حكام المغرب الاقصى حكم المغرب في فتره (1822-1859م) تزامن حكمه مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، توفي سنة 1859 بمكناس. للمزيد انظر: مولاي عبد الرحمن بن زيدان، الغزو الصولة في معالم نظم الدولة،ج10،د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص 10.

[2] فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937م)، مج1، ع16، جامعة بنغازي، د م، 2014، ص38.

[3] عبد الكريم غلاب، فتنة المواجهة بين المغرب والغرب، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2003، ص45.

[4] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، المغرب، 2011، ص45.

تمثل وسط المغرب العربي فتستطيع فرنسا التمرد شرقا نحو تونس وغربا نحو المغرب الاقصى[1]. (انظر الملحق رقم 02 ص89)

- اجماع اهل تلمسان على بدء الحكم التركي بالانهيار **1830م**، على مبايعة المولى **عبد الرحمن** ووجهوا له وفد لذلك وقد نهج المولى **عبد الرحمن** في الاول سياسة المماطلة لأنه كان يخشى التورط في ازمة دولية لم يكن بإمكانه الخروج منها لكن امام إلحاح التلمسانيين والتأكيد الذي قدموه في ردهم على جواب علماء فاس للسلطان وما قدموه من حجج لمعارضة هذه البيعة انهم اذ كانوا قد نكثوا بيعة الخليفة العثماني فإن ذلك لم يكن مجرد نزوة عابرة وإنما لأن هذا الاخير كان بعيدا عنهم ولم يكن باستطاعته الدفاع حتى عن نفسه وهكذا انتهى الامر بقبول السلطان ورشح ابن عمه واليا عليها وحطت الحماية المغربية المكونة من جيش الوادية رحالها بتلمسان واستعانت ببعض الزوايا مثل الزاوية الطيبية ذات الاصل المغربي للنهوض بالمقاومة.
- لكن العسكر سرعان ما دخل في صراع مع تلمسان[2]،إلا أن فرنسا لن تبقى مكشوفة الايدي حيث ردت عليه بتهديدات تكلف بها نائب قنصله بطنجة دولبورط حيث وضع له انه الوسيلة الوحيدة للحفاظ على العلاقات الودية التي تجمعه بفرنسا فهو الجلاء الفوري لتلمسان والوعد القاطع بعدم المساس بممتلكات التي سقطت في ايدي فرنسا[3].
- الا ان السلطات ساندت الامير عبد القادر وقد جعلت المقاومة الجزائرية من المدن والموانئ المغربية سوقا ابرام صفقات لشراء الأسلحة من الموانئ الإسبانية بمعاونة مع ممثل الامير في اسبانيا "مانويل ماتويني" وبذلك كان النفي المغربي يتابع دائما ما يبديه الشعب الجزائري من غروب المقاومة بروح من التعاطف والتضامن الذي يمليه الدين والجوار والتقارب.
- احتلال لالة مغنية حيث كانت الحدود الجزائرية المغربية غير واضحة فهناك جزء غير محدد بوضوح يستغله الفرنسيون في إثارة الفتنة مع المغاربة فقد احتل بعض المناطق

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص459.

[2] محمد القبلي، المرجع السابق، ص46.

[3] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1944، ص189.

هناك بحجة ملاحقة الامير عبد القادر والتصدي له فقام الفرنسيون بالتوغل داخل الاراضي المغربية وإنشاء الفرنسيون مركزا عسكري بلالة مغنية[1] بقيادة لامورسير.

- وفي **22 ماي 1844م**، ارسل السلطان قوات بقيادة **الطيب القناوي** الى منطقة ووجه انذار له يطالبه بالانسحاب الا انه رفض طلب المغاربة،[2] ما ولّد لدى الشعب المغربي الحماس وأدى الى الاشتباك في **30 ماي 1844م**، في معركة قصيرة أرغمت المغاربة على الانسحاب الى وجدة.
- ووصول الجنرال "بيجو"[3] الى لالة مغنية على إثر الحادثة والقيام بتجهيز حملة عسكرية في تلمسان لدعم القائد "لامورسير" ومحاولة حل النزاع واتفق الطرفان على تنظيم لقاء للتفاوض والوصول الى حل بتاريخ **19 جوان 1844م**، بمنطقة "بني واشين" بين الجنرال "بيجو" وعامل وجدة "ابن القناوي".
- لكن "بيجو" قام باحتلال وجدة في **19 جوان 1844م**، وارسل في اليوم الموالي انذار اخر الى السلطان يطالبه بسحب قوته المرابطة على الحدود الشرقية للمغرب ومعاقبة المسؤولين الذين قاموا بالهجوم على الفرنسيين أثناء المفاوضات التي ذكرناها[4]، والتي

اشترط فيها طرد الامير عبد القادر من التراب المغربي واشترط "ابن القناوي" ان تعاد للمغرب حدودها ايام الحكم العثماني اي الحدود القديمة.

- هكذا كما بدا واضحا الدخول القوي الدبلوماسي الانجليزي في القضية المغربية منذ الوهلة الاولى، ويعود ذلك إلى جملة من الاعتبارات فقد أدركت انجلترا ان التوسع الفرنسي في

---

[1] **لالة مغنية:** هي زاويه اطلق عليها اسم لالة مغنية عسكر بها الفرنسيون عند دخولهم الحدود المغربية ولا تزال هذه الزاوية الى يومنا هذا. للمزيد انظر: بسام العسلي، الامير عبد القادر الجزائري 1807 -1883م، ط3، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 146

[2] نور الدين العربي، معركة ايسلي وانعكاساتها على المغرب الاقصى ومقاومة الامير، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م5، ع12، جامعة خميس مليانة، ديسمبر 2017 ،ص 111.

[3] **بيجو**: ولد سنة 1784 بمدينه ليون الفرنسية بلقب بدوق ايسلي انخرط في الجيش سنة 1804 وشارك في حروب نابليون. للمزيد انظر: عز الدين السيفي، العلاقات الجزائرية المغربية، 1830،1912،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث ، جامعة ابي بكر بل قايد ، تلمسان ، 2017-2018، ص 120.

[4] الياس نايت القاسي،(المغرب الاقصى ..)، مرجع سابق، ص 174.

المتوسط، يعني القضاء على مصالحها التجارية و السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وبالتالي تتعرض مناطق نفوذها للخطر وفقدانها لمركزها في المتوسط سيؤثر تأثيرا كبيرا على طريقها المؤدي الى الهند، كما يؤثر على تجارتها الخارجية[1].

- هذا ما أوجب على المولى "عبد الرحمن" الطلب من القنصل البريطاني "هاي"[2] تقديم نصيحة له حيث حذر هذا الاخير المولى عبد الرحمن انه سيواجه كارثة اذ ما تحدث فرنسا بسبب نفوذها الساحق في السلاح وفي حالة أن قرر السلطان المواجهة فإن بريطانيا لا تعترضه ولكن لا يعتمد على المعونة المغربية، وقد صرح "هاي" للمغربيين بتسجيل ما قال وأصر على السياسة السلمية وهي التي ستحقق الافضل لمصالح المغرب[3].
- وتم قصف طنجة بعد توجيه القنصل الفرنسي "دي نيون" من طنجة رسالة بتاريخ **23 جويلية** الى السلطان المغربي يطلب منه جوابا محددا حول الشروط التي طرحت في لقاء **11 جوان** معطيا اياه مهلة ثمانية ايام للرد على مطالبه لكنه لم يرد عليه وكانت نتيجة هذا قصفها يوم **06 اوت 1844م** وألحقت أضرار بالغة بها. وهنا تأكد المغاربة بأن الدول الاوروبية بما فيها الصديقة كبريطانيا لا تنوي حمايتها او التدخل في هذا الصراع[4] الامر الذي ادى سلطان عبد الرحمن الى تصعيد الموقف المغربي الى مواجهة عسكرية في واد ايسلي.

---

[1] فهيمه بوسليت، التنافس الأوروبي على المغرب الاقصى 1880 -1912 ،مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 /2016، ص 13.

[2] **ألبير جون دوموندهاي (1816-1893م)**: ولد في مدينة جالانين في يونيو 1816 وهو سفير انجلترا في المغرب. للمزيد انظر: ابراهيم بو طالب، دحومد وموندهاي، معلمة المغرب، المرجع السابق ،ص489.

[3] ب.ج. روجوز، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية 1900م، تر : يونان لبيب رزق، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1981، ص191.

[4] ثريا براءة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، (د.ع)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص197.

1-2احداث المعركة

اضطر السلطان عبد الرحمن الى تجهيز جيشه بقيادة ولي العهد محمد[1] لمواجهة الفرنسيين بالرغم من انه حاول تجنب ذلك لكن حماس الراي العام المغربي شرقا نحو شقيقته الشعب الجزائري خاصة اهل فجيج وقبائل المهابة وبنوا يزناس، عزموا على المشاركة فيها بأنفسهم واموالهم حيث عملوا على صفع المفرقعات وحفر الخنادق الجوفية التي برع فيها اهل الفجيج، لما نزل الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن بواد ايسلي[2]. (انظر الملحق رقم 03 ص90)

كان الامير عبد القادر مار من تلك الناحية ومعه 500 فارس بعدما بدأت دولته بالانحطاط والتراجع وانقلب نفعه الى ضرر فتقابل الامير وسيدي محمد بواد ايسلي وجرى بينهما نقاش على كيفية التخطيط للمعركة قائلا :"ان هذه الفروش والاثاث والستارة التي جئتم بها حتى وضعتموها بباب جيش العدو ليس من الراي في شيء ومهما سيتم فلا تنسوا ان تلاقوا العدو الا وانتم متحملون بحيث لا يبقى لكم خباء مضروب على الارض وإلا فإن العدو رأيه مضروبا لم ينتهي دون الوصول اليها ولو عليها عساكره"[3] إلا ان الامير اعتز بقوته ولم يأخذ برأيه[4].

مرّت المعركة بمرحلتين اساسيتين اولهما مرحلة استعداد العسكري **14 اوت 1844م** ميناء الجانبين المغربي والفرنسي، اما بالنسبة للجانب المغربي وعلى إثر قصف مدينة طنجة 6 اوت 1844م، وفشل المفاوضات تأكد السلطان بحتمية المواجهة العسكرية وعلى إثرها

---

[1] **محمد الرابع:** هو امير المؤمنين محمد الرابع بن عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن اسماعيل استخلف ابيه بفاس على حداثه 255 هـ وتولى القيادة للجيش المغربي الذي حارب فرنسا بواد ايسلي قرب وجدة1844، كانت وفاته بمراكش يوم الخميس 18 رجب 1290هـ/ 1873 م. للمزيد انظر: المولاي عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ص16.

[2] **ايسلي:** هو حصن تحيط به الاسوار في سهل يقع بين مغارة انكاد واقليم تلمسان ويؤكد المؤرخون انه من تأسيس الأفارقة القدماء ليكون بمثابة حدود لهذه المملكة. للمزيد انظر: ثريا براءة، المرجع السابق، ص198.

[3] ابو العباس احمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الاقصى الدولة العلوية،ج9، دار الكتاب، 1997، ص51.

[4] يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، عالم المعرفة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص51.

بدأت القوات المغاربية بالتجمع على ضفتي اليمنى من وادي ايسلي والمتطوعة من القبائل ووصل الى حوالي 30,000 جندي مُشَكَّلَة من الجنود ومختلف القبائل المتطوعة من بني مالك واولاد الحاج...الخ ، معززة بـ 11 مدفعاً[1] وكانت القوات المغاربية متفرقة على شكل هلال،[2] بقيادة محمد بن عبد الرحمن اما بالنسبة للاستعدادات الفرنسية فبعد ان علم "بيجو" بتجمع القوات المغربية وأخذ زمام المبادرة في مواجهة الجيش المغربي بعد وصول دعم من ممثل الكتيبة الجنرال بيرو المكونة من ثلاث كتائب و06 أسراب[3] واستدعى سريتان من الفرقة الثانية من تلمسان وطابورين تعدادهم حوالي 11,500 جندي.

اما المرحلة الثانية، فهي مرحلة المواجهة **14 اوت 1844م**، وبعد تحديد معابر في واد ايسلي على مرتفع الجرف الاخضر وتلقي اوامره الاخيرة من الجنرال "بيجو" التحق كل قائد في المشي المغربي بالقنصل الخاص به.

وتمكن الفرنسيون من عبور واد ايسلي عن طريق الرماية المكثفة للمدفعية من اجل تفريق القوات المغربية وتشكيل خطة القتال الذي كان في مقدمته الجنرال "كافيناك" ثم الجنرال "بيجو" خلف المقدمة ويأتي على اليمين الجنرال بيدو وعلى اليسار بليسيه وتم قصف القوات المغربية المتواجدة قرب ايسلي.

وبعد ذلك قام **الكولونيل يوسف**[4] الذي كان يقود فرق من الصبايحية معززة بثلاث فرق من القناصلة بهجوم مكثف على محلة الامير التي اطلقت مدفعيتها عدة مرات قبل ان تسقط بما فيها على الفرنسيين وفي نفس الوقت كان الكولونيل الذي كان يقود بين فرق من الفرسان يواجه هجوم الفرسان المغاربة على الجانب الايمن للجيش الفرنسي.

إلا ان المدفعية الفرنسية التي وضعت على الضفة اليمنى لواد ايسلي شتت الهجوم وبدأ المغاربة بالفرار وقام الكولونيل "بانيو" باقتفاء اثرهم قرابة الميل ثم رجع الى محلة

---

[1] اسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي، المصدر السابق، ص ص 125-131.

[2] Charles bigot, gloire et souvenirs militaires, libraire hachette, Paris, 1964, p226.

[3] Arsène berteuil, L'Algérie française, T2, dentu libraire éditeur, Paris, p260.

[4] **الكولونيل يوسف:** ولد سنة 1808 بجزيره البا الإيطالية تم الامساك به كرهين لدى القراصنة العثمانيين هو ورفقائه واخذ الى باي تونس وتمكن من الفراغ وركوب في باخرة فرنسية توفي 1866. للمزيد انظر: ثريا براءة، المرجع السابق، ص200.

المغربية التي استولى عليها للاستراحة وبهذا هزم المغاربة في هذه المعركة هزيمة نكراء رغم تفوقهم في العدد[1].

وفي **15 اوت** ضرب الاسطول الفرنسي الصويرة واستلائه على جزيرتها وعلى 120 مدفعا نصفها اسبانيا ونصف اخر انجليزي لكن الفرنسيون اكتفوا بأخذ بعضها وإلقاء الباقي في البحر وقد كانت فرنسا قادرة على استمرار ولكن إنذار الحرب من انجلترا جعلها تتراجع وتقف على اجراء مفاوضات وقد تم تحديد العلاقات بين السلطان وفرنسا باتفاقيتين موقعتين بين فرنسا والمغرب وهم الاتفاقيتين التي وضعتا العزم لبيجو للتقدم نحو فاس لولا تهديد بريطانيا بالتدخل.

1-3 نتائج المعركة

كانت لمعركة ايسلي نتائج كبيرة منها:

- خسر الجيش المغربي عدد كبير من الجنود حيث بلغ عدد القتلى 800 شخص و1500 الى 2000 جريح و 1200 اسير لدى الجيش الفرنسي[2].
- تمكن الفرنسيون بعد فرار المغاربة عن الاستيلاء على 11 مدفعا وكمية كبيرة من الذخيرة و16 راية مغربية بالإضافة الى منية الامير محمد بن عبد الرحمن واكثر من 1000 خيمة وكل امتعة موجودة هناك.
- ضعف السلطة العسكرية المغربية حيث كانت تقليدية في مقابل التطور والتقدم الفرنسي الميدان الفكري.
- دفعت هذه الهزيمة السلطات المغربية للتخلي عن الكثير من المناطق الترابية لصالح فرنسا
- خيبة امل كانت في الطبقات الاجتماعية المغربية.
- انقطاع الدعم المغربي على الامير عبد القادر بعد المعركة[3].

---

[1] بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية بالمغرب (1844-1912)، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، سلسلة رسائل واطروحات رقم01، 2000، ص،204.

[2] ثريا براءة، المرجع السابق، ص201.

[3] الناصري، المرجع السابق، ص54.

- وضحت هذه المعركة ضعف وخلل الجيش المغربي في جميع الأصعدة السياسية والعسكرية[1].

معاهدة طنجة 1844/9/10 /

وقعت هذه المعاهدة بين الوفد الفرنسي دينيون ودونديكوبارغ ومن جهة السلطان المغربي بوسلهام" ابو علي ازطوط" عامل العرائش،[2]و لأسباب التالية:

من جانب المغربي بسبب هزيمة الجيش المغربي في معركة ايسلي وسبب قصف مدينة طنجة والصويرة، اما فرنسا من اجل تحقيق اهدافها الدبلوماسية وللتخلص من الامير عبد القادر على الاراضي المغربية تضمنت ثمانية شروط ، جاءت طبق الاصل للإنذار الذي وجهته فرنسا للمغرب[3] في 12 جويلية 1844م، ومن شروطها: ان المحل المغربي التي ستربط بمدينة وجدة لا ينبغي ان يتعدى 1000 رجل ومعاقبة قوات المغاربة الذين تسببوا في الاحداث التالية وان لا يمكن للأمير عبد القادر ان يواصل حربه ضد فرنسا في التراب المغربي وبينت هذه المعاهدة عجز السلطة المغربية في الرد على الفرنسيين وبهذا ادى للقضاء على التعاون المغربي الجزائري ليصبح اتحاد مغربي فرنسي ضد الامير عبد القادر والاتفاق على الحدود بين الدولتين في اقرب الآجال.

معاهدة لالة مغنية

جاءت لتنفيذ ما جاء في المعاهدة الاولى وتم توقيفها بين الطرفي يوم 18 مارس 1845 وجاءت للبث على مسألة الحدود التي اشارت اليها اتفاقية الاولى وضمت الحدود كالتالي:

القسم الأول تم تحديده من مصب وادي كيس في البحر الابيض المتوسط الى على بعد 150 كلم جنوبا وقد رسمت الحدود في هذه المنطقة على شكل خط مستقيم تقريبا وبهذا التحديد فقد المغرب أراضيه الواقعة غرب تافنة.

[1] شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص239.

[2]Pierre de lagorce, louis-philippe (1830-1848), libraire palon, paris, 1931, p474.

[3] نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص103

القسم الثاني يمتد من ثنية الساسي الى فقيق بالصحراء لم يعين حدوده بدقة، وفيه تم تعيين القبائل والقرى التابعة لكلا الطرفين وكانت هذه القبائل بطونها موزعة بين المنطقة المغربية والمنطقة الفرنسية مثل قبائل اولاد سيدي الشيخ وبني يزناس وضمّها إلى الجزائر .

القسم الثالث يقع جنوب فقيق، أصر الطرف الفرنسي على ان لا يحدد حدوده وقبائله بدعوى ان الصحراء لا حياة فيها وفي هذا يعتبر ارض مشاعة الطرفين وليست تابعة لأحد.

وإن الثغرات التي وضعت عمدا في اتفاق لالة مغنية تبرهن عن الدهاء السياسي المفوضين الفرنسيين الذين سيخلقون المشاكل لا حصر لها للإدارة المخزن[1]، فانهم قرروا إعفاء القبائل التي ضمت الى مستعمراتهم من الضرائب السنوية لضرب عصفورين بحجر واحد، اولاً: تأليف قلوب الاهالي المجاورين لها. ثانيا: الاحتجاج على السلطات المغربية التي كانت تطالب تلك القبائل بأداء الزكاة والإعشار لأنها تعتبرها تابعة لها وبهذا فتح سجل القضايا المستعصية اذ لم تمر سنة دون نزاع او اشتباك عسكري او تقديم احتجاجات من جانب واحد او من جانبين معا بسبب وضعية القبائل التي خُيّل للناس انها لا تنتمي الى نفوذ هؤلاء ولا هؤلاء[2].

ثانيا :الحرب المغربية الإسبانية (معركة تطوان 1860 م)

2-1أسبابها

شكلت معركة ايسلي منعطفا في تاريخ العلاقات المغربية الاوروبية فبدءا من هذه الفترة اصبحت العلاقات المغربية الإسبانية عرضه لأنواع مختلفة من التوتر فالانعكاسات التي افرزتها معركة ايسلي كانت ثقيلة بالنسبة للمغرب وساهمت كثيرا في إضعاف الدولة مما شكل عاملا هاما بالنسبة للإسبان بل وللأوروبيين من اجل التدخل[3].

---

[1] **المخزن:** مصطلح يطلق في المغرب على هيئه ادارية وتراتيب اجتماعية وعلى سلوك ومراسم ويتكون بصفة عامة من ثلاث جماعات الاولى صفيه تنحصر بين شخصين او ثلاثة يحمل كل شخص اسم وزير او حاجب الثانية بقرب عن السياسة المرسومة وتذيعها بين الناس وكان يقوم بذلك الكتاب الموزعون على الدواوين اما الثالثة فتتولى تنفيذ الاوامر واعداد الوسائل المالية و العسكرية لذلك. للمزيد انظر: ثريا براءة، المرجع السابق، ص240.

[2] اسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، المصدر السابق، ص ص 145، 146.

[3] ابراهيم كردية، الحماية اصلها وتطورها، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، ص07.

- اعطت اسبانيا لنفسها حق الاسبقية من اجل التدخل في المغرب ويعود ذلك الى تاريخ والجوار ووجود اسبانيا بمنطقتي سبتة ومليلة وبدأت في صياغة جملة من الاساليب لتستخدمها كمبرر للتدخل المشروع في المغرب بمبرر عامل الجوار والتاريخ المشترك.
- كما كان لرأي العام الاسباني دور الفعال في تأكيد فكرة التدخل حيث ساهم بعض الكتاب والسياسيين الاسبانيين على حث الرأي العام بالاقتناع بهذه الفكرة ومن امثالهم "سانتياغو الفانستو" الذي يرى ان التدخل العسكري في المغرب هو عمل يجب على اسبانيا ان لا تفعله وربط ذلك بالخطر الذي اصبحت تشكله فرنسا في المنطقة من جراء احتلال الجزائر قائلا:" انه لمن العيب على الشعب الاسباني ان لا يحقق الحضارة في بلاد المغرب وسيعتبر حقيرا اذا لم يكمل استمرار تواجد الانجليزي في المغرب" وفي نفس الاتجاه كتب "مارك دو باردو" اذا نحن اعترفنا بالأهمية القصوى التي تكتسبها مدينة سبتة والمستقبل الزاهر الذي تمنحه لإسبانيا كقاعدة عسكرية تجارية فكرية في آن واحد يشرف على القارة الافريقية فإنه يجب علينا ومهما كلف الامر من تضحيات ان نعمل على تسريح حدودنا هناك[1].
- اعقاب هذه الظروف النزول الفرنسي بالجزائر حيث كان المغرب بحاجة ماسة وهم في مواجهة هذا العدو الجديد فرنسا الى الابتعاد على مشاكل حدود في المناطق التي استعمرتها اسبانيا على البحر الابيض المتوسط[2].
- انعكاس ما كان ينتظر المغرب من اسبانيا وهو يعاني ظروف متعبة شرقا وغربا كانت مصائبه بالنسبة اليه فوائد[3]، حيث كانت منطقتي سبتة ومليلة تكلف اسبانيا الكثير دون ان نقدر حكومة مدريد على اخلائها محافظة على الثغرة وكانت الحكومة الاسبانية في نفس الوقت تعاني من بقاء جبل طارق تحت الاحتلال الانجليزي الامر الذي كان يدفعها الى زيادة التشبث بموقفها الموجود في شمال المغرب حيث عمدت الى توسيع نفوذها

[1] مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، منشورات زاوية، الدار البيضاء، 2009، ص13.

[2] عبد الهادي النازي، التاريخ الديبلوماسي للمغرب من أقدم العصور الى اليوم، م10، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، مصر، 1998، ص45.

[3] ليني بزومي، الاتفاقيات المغربية قبل الحماية مقاربة تاريخية-قانونية، المجلة البحثية، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والابحاث، ع10، سيلا، النصف الاول 2013، ص01.

في المغرب خاصة في الجهات المحيطة بمناطق نفوذها سبتة ومليلة ولقد اعطت لنفسها حق الاسبقية من اجل التدخل في المغرب مبررة ذلك بعمل الجوار وتاريخ المشترك.

- قيام اسبانيا بأعذار وذرائع من اجل تحقيق اطماعها منها انشاء بعض القلاع الصغيرة خارج حدود سبتة تذرعت بعملية الاختطاف التي قام بها سكان قبيلة القليعة سنة **1852**م باختطافهم سبعة اشخاص اسبانيين من مدينة مليلة وعملوا على إلقاء بعض القنابل وسط المدينة كذلك اتخذت حادثة اعتقال ممثلها القنصلي في الجديدة ذريعة اخرى تهدد السلطان بإعلانها الحرب على المغرب سببه المس العظيم بسمعتها ورايتها وغيرها من الذرائع كل هذه الاحداث كانت سببا في تعجيل التوتر بين المغرب واسبانيا[1].
- اتضاح نوايا التوسعية الاسبانية من خلال تقرير الذي حرره رئيس الحكومة الاسبانية في **30 ديسمبر 1858م**، استعرض فيها هجمات قليعة ووضعية مليلة وأكد من خلاله ان المحادثات الدبلوماسية لن تكون مجدية اذ لم تكون معززة بالدعم العسكري فقال بصريح العبارة يجب ان يكون الهدف واضحا امام اعيننا الا وهو الاستيلاء على الاراضي المجاورة لمليلة كل هذه الظروف كانت دافعة قويا لإسبانيا من اجل تنفيذ اهدافها فانتهجت سياسة الضغط على المغرب لقبول قراراتها فاشترطت في المقابل سماحها للمغرب على ما حصل لمواطنها وسمعتها وبضائعها توقيع اتفاقية من خلالها حماية وجودها على ساحل المغربي تمثلت في اتفاقية تطوان[2].

والتي نصت الى جملة من المطالب اهمها توسيع حدود مليلة ومسألة حماية المدن الاخرى الا ان اسبانيا لم تحصل على امتياز توقيع الاتفاقية بسهولة فقد كانت دور البريطاني في هذه المسألة يفرض نفسه بشدة ولم تتفق مع اسبانيا في ذلك الا بعد مفاوضات طويلة انتهت بانتزاع بريطانيا حق توقيع هذه المعاهدة سنة **1856م** مع المغرب.

---

[1] ابو العباس احمد بن خالد الناصري، كتاب الاستقتاء لأخبار دول المغرب الاقصى، تح: جعفر الناصري، دار الكتاب، ج9، الدار البيضاء، 1956، ص177.

[2] **تطوان:** مدينة صغيرة تصب فوق منحدر جبل درسه جالسة على وادي مارتين المزهرة غير بعيدة عن البحر المتوسط. للمزيد انظر: جون لوي ميج وآخرون، تطوان الحافرة الاندلسية المغربية، تر: مصطفى غطيس، منشورات جمعية تطوان اسمير، 2020، المغرب، ص87.

ان اتفاقية تطوان لم تضع حدا لتوتر في العلاقات المغربية الإسبانية خلال هذه الفترة بل ان اسبانيا ستفتح مرحلة اخرى في علاقتها مع المغرب تميزت بتوتر حاد وتخلل ذلك سلسلة مفاوضات طويلة كانت بريطانية شديدة الحرص على متابعتها[1].

ان هذا التوتر الذي سيطبع العلاقات المغربية الإسبانية سنة **1859م**، انطلق من مدينة سبتة بالضبط من قبيلة أنجرة والتي قام سكانها بمهاجمة بعض البنيان الاسبانية الجديدة على مركز الحدود هذا ما اتخذته اسبانيا ورقة للضغط وذريعة للصراع زرعت الاحداث بعد ان رفض السلطان عبد الرحمن طلب رئيس الحكومة الإسبانية مارشال اورنيل معاقبة القبائل الريفية التي قامت بمهاجمة البنايات وقد صيغ ذلك في رسالة تقدم بها هذا الاخير الى السلطان محمد خطيب مؤكدا له من الضروري والضروري جدا ان تعاد الاشخاص المتهمة الى مدينة سبتة ليعاقب هناك امام اعين الاسبان،[2]إلا ان الحالة الصحية للسلطان المغربي المولى عبد الرحمن بن هشام كانت متدهورة ما يصعب على الجانب المغربي اتخاذ قرارات في هذا العدد في هذا الصدد.

2-2مجريات المعركة ونتائجها

ومما سبق ذكره وتوتر العلاقة بين الطرفين ادى الى نشوب الحرب وكانت القوات المغربية تتكون من 5600 مقاتل تحت رئاسة "مولاي عباس" وبجانبها انضم بعض المتطوعين الذين تم اصفارهم من القبائل المتعددة باسم الجهاد لمواجهة عسكرية ضد" الجنرال اودينيل" بتعداد 140,000، جيش نظامي الذي انتهج اقصى الطرق القتالية من اجل تحقيق ما كان يعتبره قصاصا في حق منازليه، ومن جهة المغاربة فقد راعهم الذهول النزل جراء كثرة العددية للجيوش الاسبانية حيث تمكن جنود ادنيل من التقدم داخل التراب المغربي والزحف على مدينة تطوان واجبر مولاي عباس على التراجع.

[1] عبد الهادي النازي، المصدر السابق، ص19.

[2] عمر افا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيان والتحولات 1830-1912م، مكتبة دار الامان، الرباط، 2006، ص34،35.

أما تهديد الجنرال اودينيل يوم **06 فيفري 1860م**، ولم تعارض اي دولة أوروبية اسبانيا في هذه الحرب مما جعلها تشعر بتأييد من الجانب الراي العام الاوروبي لعملياتها في اراضي المسلمين.

و بهذا عرضت حكومة مدريد الصلح مع الحفاظ مؤقت بتطوان، الا ان تدفع الحكومة المغربية القوامة الحربية ووافقت المغرب على ذلك واشملت معاهدة على شروط خاصة بتوسيع اراضي القواعد الاسبانية في سبتة ومليلة وتتنازل على قطعة ارض بجوار سيدي افنين مع دفع غرامة حربية وهي 20 مليون ريال، تؤدى للطرف الاسباني الذي يحتفظ بتطوان الى اتمام اداء المبلغ والسماح لها بفتح قنصلية بفاس وارسال رجال اسبانيين الى المغرب. (انظر الملحق رقم 04 ص91)

و الطريقة الوحيدة التي كانت امام المغرب للحصول على هذا هو الاقتراض من الخارج، وقد تم دفع هذه الغرامة المالية في ظرف سنتين بفضل قروض البنوك الانجليزية رهنا على مدخول جمارك الشريفة، وترجع هذه المساعدة الى موقف انجلترا التي كانت تراقب بحذر المشاريع الفرنسية والاسبانية فممثلوها الدبلوماسيين، هم الذين اوقفوا الحكومة الفرنسية التي كانت تطمع بعد معركة ايسلي الى تحديد حدود الجزائر عند واد ملوية وكذلك ضرورة الاصلاح متى يطمئن الاجانب على مصالحهم وهو كذلك بداية الانفتاح اي تفتح البلاد امام قوه غزو راس المال الاجنبي وفي ظل نظم تضمن المصالح الاجنبية[1].

وزادت هزيمة تطوان من تركيز الاحتلال الاسباني في المدينة المدينتين سبتة ومليلة واضعفت المغرب سياسيا وعسكريا واقتصاديا وماليا بالإضافة الى معاناة المغرب من الديون التي كانت لصالح الدولتين الاجنبيتين اسبانيا والانجليز مما دفع الدولة المغربية الى فرض ضرائب فادحة اثرت على مستوى حياة الشعب كما اثرت سلبا على الاقتصاد المغربي و اوقع السيادة المغربية سياسيا وماليا تحت النفوذ الاسباني والانجليزي وزيادة الاطماع الاسبانية في التراب المغربي بشكل عام وشجعت اطماع الاستعمارية الاقتصادية و التجارية و السياسية و العسكرية بل اكثر من ذلك غدت اطماع الدول الضعيفة مثل السويد وايطاليا

[1] ألبير عياش، المغرب والاستعمار حملة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطاب، الرباط، 1985، ص45.

والمانيا نحو المغرب في اواخر القرن التاسع عشر الى غنيمة تثير حسابات هذه الدول للظفر بها[1].

[1] عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس-الجزائر، ج3، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ص47.

المبحث الثاني: الضغوطات الاقتصادية بين المغرب والدول الاوروبية

رغم الضغوطات السياسية و العسكرية التي وضعتها الدول الأوروبية على المغرب والتي كانت لازالت تعاني، منها اضافة الي الضغوطات الاقتصادية وانتشار مظاهر الثورة الصناعية الكبرى، من اجل السيطرة على ثروات الامم المستضعفة وتسخيرها في اغراضها الصناعية كمصادر اولية واسواق لسلعها ومجالات لاستثماره[1] .

وفي هذه الضغوطات المتمثلة في المعاهدات اللامتكافئة، لا تفتح المراسي امام الدول العظمى الموقفة عليها فحسب بل تفرض كذلك اعطاء امتيازات كبيرة وخطيرة للتجار الاجانب والضغط على سلاطين المغرب لتوسيع دائرة هذه الامتيازات وهذا ما يقودها في التدخل في شؤونها الداخلية وبالتالي الاجهاض على مقومات سيادتها واستغلالها وتمثلت هذه الاتفاقيات المغربية الاوروبية في[2]:

اولا: الاتفاقية المغربية البريطانية 1856

انتهت حرب ايسلي على اثر تهديد بريطانيا لفرنسا بالتدخل لما عزم القائد الفرنسي" بيجو" على سير قدما نحو فاس، وكان لهذا الموقف البريطاني اثر على السلطان الذي اصبح ينظر اليها على انها حليفة والتي استغلتها بريطانيا لتوطيد علاقتها مع المغرب في ظل النزاعات مع اسبانيا،[3] فالوساطة البريطانية وما حققتها من تفادي الحرب على المغرب في وضعها الحرج قد زاد من رصيد البريطانيين في الوساطة في التقرب الى المخزن، واصبح قنصلها العام "هاي" مستشارا للسلطان ولا شك ان الدور الذي لعبته بريطانيا هو لاستيعاب ان اي منفعة لفرنسا او اسبانيا في المغرب تعني فقدان هيمنتها التجارية على

[1] عبد الواحد الناصر، التدخل العسكري الاجنبي في المغرب قراءة جيوستراتيجية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ، مطبعة البيت، الرباط، ص71.

[2] عمر آفا، المرجع السابق، ص 24،23.

[3] محمد العربي معيريش، المغرب الاقصى في عهد السلطان الحسن الاول (1873-1894م)، مذكرة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1987، ص40.

السوق المغربية وهيمنتها على مدخل البحر المتوسط كلها مبررات تستطيع من خلالها فهم التدخل البريطانية والوساطة بين المغرب والاخرون[1].

بالإضافة ما شهدته بريطانيا من اندفاع اقتصادي وتراكم راس المال وانطلاق ثروتها الصناعية، هذا ما جعلها ترغب في توقيع معاهدتين متماثلتين لما نالته فرنسا من امتيازات بعد توقيع معاهدتي طنجة ولالة مغنية للحصول على المزيد من الامتيازات واحداث تعديلات في سياسة المغرب الخارجية كلها عوامل اهلتها لاكتساح السوق المغربية ودفعتها للمطالبة بتوزيع التجارة البحرية وممارسة ضغوط لعقد معاهدة تجارية مع المغرب[2].

ونتيجة لذلك شرعت بريطانيا في مفاوضات مع المغرب حيث بدا المفوض الانجليزي "جون داموندهاي" مع المفوض المغربي نائب السلطان في طنجة "محمد خطيب"[3] وتم الاتفاق على تحديد يوم **19 فيفري 1856م**، وهو وهذا من اجل التعاون بين البلدين في ميدان التجارة والتعامل بدأت المفاوضات حول بنود هذه الاتفاقية بمعدل اجتماعين او ثلاثة في كل اسبوع وكان "هاي" من بدأ المفاوضات حول بنود هذه من حرر مسودتها وقد تناول ممثل الطرفين بالدراسة والتحليل كل شرط على حدة حتى يتم قبوله او رفضه او تعديله ووافق محمد خطيب تقريبا على جل هذه الشروط وحتى لا يتردد الزمه "هاي"، بتوقيع على هوامش المسودة الا ان محمد خطيب واستجابة لأمر السلطان كان حريصا على ان يضيق امام كل شرط تمت الموافقة المبدئية عليه عبارة الخطيب ويوافق عليه اذا ما قبل السلطان[4]، ادى توقيع الاتفاقية البريطانية **1856م** الى:

- تزايد التدفق الاوروبي على المغرب تدفقا واضحا واحتل البريطانيون صدر في ذلك ثم جلب هؤلاء السماسرة لاستثمارهم والعمل على انهائها باي ثمن كان وخاصة وان بنود معاهدة المذكورة هيئة لهم ولغيرهم من الرعاية للدول الاوروبية كل الشروط كفيلة بتحقيق

[1] ر.ت.روجزر، المرجع السابق، ص209.

[2] محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص38.

[3] بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية بالمغرب (1844-1912م)، اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المملكة المغربية، 2002، ص89.

[4] روجرز، المرجع السابق، ص221.

ذلك حيث اصبح لهم الحق في القيام بالعملية التجارية والملكية العقارية في جميع انحاء المغرب[1].

- فتح سوق المغربية امام المنتجات الأوروبية حيث اعطت هذه المعاهدة الحرية التجارية لبريطانيا بتصدير والاستيراد ما تشاء من السلع والمنتجات والترخيص لها باستيراد المنتجات الأساسية التي كان المغرب يحضر بيعها للأجانب[2].
- السماح للتجار الانجليز بكراء وبناء مخازن لسلعهم بالموانئ والمدن واعفائهم من جميع الضرائب.
- انهاء كل احتكار او امتياز خاص بالبيع والشراء الا فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر وحصر قيمة الرسوم الجمركية في 10% من قيمة معظم السلع.
- اما من ناحية المغرب ادت هذه العملية الى اختلال الميزان التجاري والى خروج كميات كبيرة من العملة المغربية في عملية التبادل التجاري مع الاشارة الى ان الرسوم كانت منخفضة على الواردات ومرتفعة على الصادرات فدخلت السلعة الاوروبية الى البلاد ولم تحضر السلع المغاربية بالحماية في الاسواق العالمية فانقلب الميزان التجاري المغربي وزاد الاستيراد على التصدير في ما في ما ارتفعت نسبة الصادرات باتجاه المغرب.
- وقد كان من اخطر نتائج هذه الاتفاقية حرمان المخزن من الوسائل التحكم في حرفية الاقتصادية مع مختلف الدول الاوروبية.

وبهذا فتحت هذه المعاهدة باب التنافس على مصراعيه ذلك ان كل من فرنسا واسبانيا صارت تبحث عن امتيازات مماثلة لما تحصلت عليه بريطانيا[3].

---

[1] خالد بن صغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1956-1886م)، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1997، ص195.

[2] عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد 1880م، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985، ص137.

[3] محمد العربي معيريش، المرجع السابق، ص38.

ثانيا: الاتفاقية المغربية الإسبانية 1861م

بعد انهزام المغرب في حرب تطوان التي دارت بينها وبين الاسبان عام **1860م**، فرضت هذه الاخيرة على المغرب معاهدة صلح قاسية شهده من خلال تنازلات الترابية لصالح اسبانيا[1] وكان من شروطها حصول الاسبان على معاهدة تجارية تمنحهم امتيازات التي عقدت في **20 نوفمبر 1861م**، والتي تضمنت نفس الامتيازات التي تحصلت عليها بريطانيا عام **1856م** غير انها اكدت في عدة بنود على عدم تدخل السلطان في شؤون التجار وضمان حرية التنقل الاجانب وسفرهم بين المغرب والبلدان الاخرى وتمتع رعاياهم من المغاربة المسلمين واليهود بنفس الحقوق التي يتميز بها الاجانب كما نصت المعاهدة على حرية التدين وبناء الكنائس[2].

وهو ما اشارت اليه في النص التالي: "رعية السلطان الاسبانية لا يقدر احد ان يمنعهم من صلاتهم في ديارهم وجوامعهم في مأمن دينهم ولا يتعرض لهم احد من حكام الرعية السلطان مراكش في ترتيب دفن موتاهم...[3]".

كما شددت هذه المعاهدة على حرمة مساكن الاجانب بالمغرب الاقصى اضيف الى ذلك استخدام حراس او غيرهم من العنصر المغربي مع استثناء اخرين من الجزية او الغرامة او غيرها وهو ما تناوله محمد خطيب في كتابه "ان نائب المفوض الاسبانيولي او غيره او قناص اسبانيول الذين يسكنون مملكة سلطان مراكش لهم الاحترام والوقار المناسب لقدر مرتبتهم وعيالهم واصحابهم وديارهم يكون موقرين محترمين في الحماية ونائب المفوضة والقنصل العام له ان يجعل الترجمانيين والبوابة والخدام من المسلمين وغيرهم من حيث

[1] الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1984، ص24.

[2] منير الروكي، التجارة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر بين ميكانيزما التطور والحضور الاجنبي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع10، جامعة حمة خيضر، الوادي، الجزائر، مارس 2015، ص28.

[3] تركي عجلات الحارثي، نماذج من التجاوزات الاجنبية في المغرب الاقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الانسانية، السعودية، 1993، ص104

شاء..." وهؤلاء الترجمانيين والخدام لا يلزمهم اداء الجزية والغرامة المتقربين بالمرابي لهم ان يختاروا ترجمانا واحدا وبوابا واحدا[1].

وفيما يخص الامتيازات المالية فقد كانت مقتصرة على دفع ضريبة العشر فقط مع عدم دفع هزيمة الابواب بالمغرب ضريبة الابواب بالمغرب.

ثالثا: الاتفاقية المغربية الفرنسية 1863م

مهدت الاحداث السابقة امام الدول الأوروبية المختلفة صاحبة المطامع والمصالح في المغرب للعمل على زيادة نفوذها حيث ركزت فرنسا هي الاخرى على ربط علاقاتها الاقتصادية مع المغرب وانتهت بتوقيع اتفاقيه بيكلار[2] **19 اوت 1863م** ،والتي تضمنت نفس الامتيازات التي تحصلت عليها كل من بريطانيا واسبانيا في المغرب.

وكان قد امضى على هذه التسوية كل من" بيكلار" من الجانب الفرنسي وكاتب السلطان من الجانب المغربي وكانت اغلب نفوذها تتناول امتياز الحماية القنصلية وبموجبها تحصلت فرنسا على امتيازات وقوانين ترعى مصالحها التجارية ،واكدت بدورها على حماية اشخاص المغاربة المحسوبين على النشاط الفرنسي حتى يصبح في خدمة التجار الاجانب وما زاد الطين بلة ان المغاربة المحمية اصبحوا غير خاضعين القضاء المغربي[3].

كما نص هذا القانون على عدم تجاوز حماية التاجر الاوروبي الواحد للمغربيين واعفاء المغرب المحمي من كل ضريبة كما ضمن هذا الاتفاق بندا على ان النشاط في الارياف لحساب الاوروبيين لا يسمح باعتقال المغاربة المحميين من طرف المخزن الا بعد اجتياز القناصل المعنيين[4]، كما انه وجب على المفوضية الاجنبية تسليم لائحة بأسماء محميها وكل تغيير يطرأ عليها يخبر به مع وجود تزويد كل مغربي محمي بشهادة حماية

[1] محمد كتيب، المحميون، ط1، دار ابي الرقاق، الرباط، 2011، ص86.

[2] **بيكلار**: عُيّن وزيرا ومفوضا لفرنسا بالمغرب سنة 1862م وتوفي سنة 1864م. للمزيد انظر: عبد الوهاب منصور، المرجع السابق، ص21.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص469.

[4] ابراهيم كردية، (الحماية أصلها وطورها...)، المرجع السابق، ص32.

تحمي الامضاء النائب المفوض المعين بطنجة اضافة الى الحماية القنصلية تكون فردية يستفيد منها الفرد مثل حياته ولا يرث لأعقابه...الخ.[1]

وكان لهذه الاتفاقية وقفتها الخاص على الاقتصاد المغربي بالبلاد ومحمية نتيجة تغيير القناصل لبنود معاهدة لمصالحهم وترتب عنها نتائج وحتمية اهمها تثبيت التواجد الاجنبي بالبلاد حيث ارتفع عدد الاوروبيين المتواجدين بالبلاد بشكل كبير بعد ان كانت اعدادهم قليلة وتواجدهم ينحصر في المدن الساحلية فقد ارتفع من 250,000 سنة 1832م، الى 9000 سنة **1894م**، وهو ما ادى الى تحول البنية الديموغرافية للمغرب ما انعكس على الاوضاع في المغرب على غرار الاوضاع السياسية والاقتصادية.

حرية التنقل والاستقرار وتمليك العقارات[2]

كما اخذ بتعيين النواب القناصل الاجانب بمنع الحماية للمغاربة خاصة النواب ذوي اصول مغربية في منح اقاربهم الحماية للإفلات من الازمات المالية والقضائية كما لجأ بعضهم الى بيع الحمايات مثل ما قام به المتوجه بالقنصلية البرتغالية الذي اكثر من 300 شهادة حماية الى المغاربة بهدف الحصول على المال الى جانب اشغال بالتجارة ضف الى ذلك اصبح المستوطنون يتحدون السلطات المغربية مثل اسبانيا الذي اعتدى على اخذ حقوق المغاربة ولم يتوقف الامر هنا بل اخذ الاجانب في ضرب الاسلام وشتم الحكومة...الخ من التجاوزات السياسية[3].

والحصول على حرية التصدير والاستيراد والتحكم في الرسوم الجمركية وهو يعتبر بمثابة ضربة قوية انهكت احتكار المخزن للتجارة المغربية وحرمته من عوائد ومداخلها الحصول على امتيازات واسعة للقناصل والتجار الاوروبيين المتواجدين بالمغرب فقد ورد في المعاهدة البريطانية المغربية ان النائب المذكور يختار من يرجع عنه ويخدمه من المسلمين وغيرهم ونوابه بالمراسي يختارون ترجمان لهم ولا يكلفون غيره ولا غرامة.

[1] منير روكي، المرجع السابق، ص18.

[2] خالد بن الصغير، (المغرب وبريطانيا العظمى...)، المرجع السابق، ص197.

[3] تركي عجلات الحارثي، المرجع السابق، ص107.

وقد اعتبرت هذه الاتفاقية سيادة المغرب وحقوقه اذا ادى الى توقيع حقوق القناصل الاوروبيين الى اشار ظاهرة الحماية التي فككت بنية المجتمع المغربي وافقدت المخزن سلطته على شرائع واسعة من مواطنيه شرائح واسعة من مواطنيها كما حرمت بيت المال من مداخيل هامة[1].

[1] ابن منصور عبد الوهاب، (مشكلة...)، المرجع السابق، ص137.

المبحث الثالث: نتائج الضغوطات الاوروبية على المغرب الاقصى

تعرض المغرب الأقصى في القرن 19م، لضغوطات الدول الأوروبية الاستعمارية، وهذه الضغوطات اتخذت جانبين احداهما تمثل في المواجهات العسكرية و اخرى في الاجراءات الدبلوماسية والاقتصادية، والتي استهدفت بها انتزاع أجزاء ترابية والتقليل من مكانة المغرب.

- **فما هي نتائج هذه الضغوطات الأوروبية على المغرب الأقصى؟**

أولا: مؤتمر طنجة 1877م

تولى السلطان "حسن الأول"[1] العرش وكانت قضية الحماية القنصلية في مقدمة القضايا التي استثارت اهتمامه وشغلت باله والتي كان يراها المنبع الفياض للخلافات بينه وبين الدول الأجنبية، فالسلطان حسن الأول الذي كان عليه أن يفي بشروط البيعة من أجل تكريس شرعية السياسة الدينية الحديثة العهد، فوجد ارثا ثقيلا خلفه السلطان المتوفي "محمد بن عبد الرحمان" ، لذلك عندما اعتلى سدة الحكم في المغرب السلطان مولاي الحسن **(1873-1894م)**، كان من بين السياسات التي حاول تخطيها هو التعجيل بتطويق الحماية، والتي أصابت الكثير من رعاياه و شلت ادارة الدولة وقوانينها والتي في نظره ستؤدي الى خراب المغرب وأنه العقبة الكبرى التي تحول دون نهوضه وتقدمه.(انظر الملحق رقم 05 ص92)

وكان أول محاولة أقدم عليها السلطان مولاي الحسن للحد من أضرار الحماية الأجنبية هو مباشرة الاتصال بالدول المعنية بواسطة سير متحول وهو أمنية "محمد الزبدي" الذي تنقل في صيف **1877م**،بين عواصم فرنسا وبلجيكا وبريطانيا وايطاليا، وأجرى محادثات مع

[1] **حسن الاول:** ولد سنة 1836 بفاس ومختلف في فترة ميلاده، والبعض الآخر يقول 1831، ولد حسن الأول بن محمد بن عبد الرحمان في 1831م، كان سلطان المغرب (1873-1894م) حيث تولى الحكم خلف أبيه محمد الرابع بن عبد الرحمان (1859-1873م) حاول أن يجعل الحكم مركزيا وأن يبسط سلطة الدولة على كل القبائل دون تميز ، توفي سنة 1894م. للمزيد أنظر: محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص 57.

حكومتها من أجل وضع حد في الاسراف في منح الحماية القنصلية، والالتزام بالشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات السابقة. الأوروبية المعنية.

ومع ذلك لم تظفر هذه السفارة بطائل و عادت أدراجها خائبة، وقد ترسخ في أذهانها أنه لا فائدة ترجى من التفاوض مع كل حكومة على انفراد، وقد اقتنع السلطان بدوره على هذا الرأي، وعليه بين محاولة وأخرى التي تقوم على عقد مؤتمر بدار النيابة بطنجة ويجمع فيه وزير الخارجية "محمد بركاش" بجميع نواب الدول الأجنبية ليعرض عليهم مذكرة مخزنية تضم ستة عشر مطلبا، حتى يناقشوها بكيفية فيوافقوا عليها أو يعدلوها بما يخدم سيادة المخزن يؤدي الى على الحمايات القانونية[1].

وقد ساهم الى جانب بركاش في تحرير المذكرة التي تضمن اعترافات المخزن في 19 نقطة في موضوع الحمايات، بالإضافة الى المقترحات الكفيلة بإصلاح نظامها[2]، لكي يخففون على الأقل من المخالفات التي طالما مست بالسيادة الترابية للدولة المغربية، وأضرت بمواردها المالية و عرقلت سير العدالة و تنفيذ الأحكام بها[3].

اذن فالمذكرة المغربية كانت تستهدف فقط ايقاف الدول الأجنبية عند حدود المعاهدات والاتفاقيات وعدم السماح لها بتجاوزها فالمذكرة التي جاء بها محمد بركاش[4] في طنجة.

وقدمها يوم **10 مارس1877م**، أعادت في الأذهان أن الشروط التي يمكن بها منح الحماية المنصوص عليها في المعاهدتين المعقودتين مع بريطانيا و اسبانيا ، والتسوية التي تم الوصول اليها مع فرنسا وانخرطت فيها سائر الدول سنة **1863م** ،اما الفصل الثالث من المعاهدتين المشار اليهما مع فرنسا ان ممثل الدول الأجنبية يمكنه أن يختار من بين رعايا السلطان عربا كانوا أو غير عرب ترجمانة ومستخدمين من بين الرعايا المغاربة عربا كانوا

[1] ابراهيم كردية، المرجع السابق، ص 39.

[2] خالد بن الصغير، المغرب و بريطانيا ، المرجع السابق، ص 201.

[3] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق ص 163.

[4] **محمد بركاش:** ولد سنة (1255هـ- 1810م) بالرباط وهو ينتمي الى أسرة أندلسية الأصل اشتغل في صغره بالحجارة في مدينة جبل طارق وتقلد فيها بعدة مناصب أهمها نائب السلطان للشؤون الخارجية المقيم بطنجة 1860م، وتوفي عام (1303هـ/1885م).للمزيد أنظر: عبد الوهاب ابن منصور،(مشكلة الحماية...)، المصدر السابق، ص 165.

أو سواهم، أما النقطة الثالثة أن القناصل والمقيمين بالمدن الساحلية لا يستطيعون أن يستخدموا أكثر من ترجمان واحد وحاس واحد وخادمين اثنين لكل واحد منهم.

ومن هذه النظرة الفاحصة على نقاط المذكرة المغربية أو ملاحظاتها يتبين جليا أن الحكومة المغربية لم تطلب الغاء نظام الحماية، وانما طالبت بالكف عن المخالفات و تجاوز حدود المعاهدات والاتفاقيات، كما لم يكن في مقدورها أن يلغي كل أمر أبرم من قبل بتفاني مع سيادته وحرية تصرفه بأن يطالب بإلغائها دفعة واحدة و حسبك من أمرين أخلاهما أمرا[1].

لم يبدوا رؤساء البعثات الأجنبية المعتمدون بطنجة اهتمامهم للنظر في المذكرة الموجهة اليهم من طرف النائب السلطاني السيد محمد بركاش يوم **10 مارس1877م**، الا في اليوم التاسع من شهر جويلية بسبب غيبة وزراء ألمانيا واسبانيا والبرتغال على السلطان عن طنجة، وخلال مدة شهر عقدوا 10 اجتماعات نوقشت خلالها النقاط التي تضمنتها المذكرة المغربية.

وفي يوم **09 جويلية1877م**،عقد المؤتمر تحت رئاسة نائب بريطانيا "جون دارموندهاي"[2] حيث كان هذا الأخير وزير بريطانيا المفوض هو أبرز المتدخلين وأكثرهم حركة وحوارا في السلك الدبلوماسي، وطول اقامته بالمغرب وتعاطفه مع أهله وحسن ادراكه لظلمات حكومته و لتمثيله لدول النمسا، هنغاريا، هولندا والدنمارك زيادة على بريطانيا العظمى دولته[3].

وقد استغرق تدارس المطالب المذكورة مدة ثلاث سنوات بقيت سنة1877 وطيلة سنة **1878م**، لتنتهي في **19جويلية1879م**، وعقدت خلالها اجتماعات كثيرة، كانت جلساتها تتصل أحيانا وتتباعد أحيانا أخرى، تارة تقتصر على نواب الدول الأجنبية وتارة أخرى يشترك فيها ممثل المغرب ووزير الخارجية مع الدول الأجنبية، وتقييم لفائدة ونظر عقوبة العثور على محضر جلسات المؤتمر تدرج فيما يلي خلاصة عنها مأخوذة من أحد ملحقات مراسلات النائب البريطاني الى وزير خارجية بلاده، وتتضمن جميع مطالب المخزن وآراء النواب الأجانب وقد حضر هذا المؤتمر السيد وزير ألمانيا ووزير بلجيكا ممثلا أيضا للسويد

[1] نفسه، ص ص 165،166.

[2] ابراهيم كردية، المرجع السابق، ص34.

[3] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص169.

والنرويج والسيد وزير اسبانيا والسيد القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية والسيد وزير ايطاليا والسيد القائم بأعمال البرتغال ممثلا أيضا للبرازيل[1] ومن أبرز الجلسات نذكر منها:

خصصت جلست **18 جويلية** من أجل التفاهم على الاقتراح الأول في المذكرة **10 مارس** الذي قضى أن تمنح الحماية بناءا على الموارد المصادق عليها في الاتفاقية المغربية البريطانية لسنة **1865م**، والاتفاقية المغربية الاسبانية لسنة **1861م**، علاوة على ما هو وارد في تسوية **1863م**، بين المغرب واسبانيا اذ كان ممثلو ألمانيا وبلجيكا واسبانيا وفرنسا قد أعلنوا موافقتهم على هذا المطلب الأول، فان موندهاي أبدى تحفظه، وبعد هذا الاعتراف اقترح "دارموندهاي" على أعضاء الهيئة الدبلوماسية الغاء تسوية **1863م**، المتعلقة بالسماسرة والاكتفاء فقط بتطبيق المادة4 من معاهدة **1856م**، التي لا تختلف في عمقها عن مضمون المادة7 من الاتفاقية المغربية الاسبانية، وبذلك أكد دارموندهاي على أعضاء الهيئة أنه لن يطالب السماسرة بإعفاء أولئك السماسرة من إتاوة الضرائب الشرعية، والزام المخزن بمعاقبة موظفيه بشدة في حالة ثبوت ممارستهم للعنف والاعتداء على حقوق التجار الأجانب[2].

وخلال الأيام العشر التي أدارها السيد هاي مداولاتها بمهارة أظهر جميع الممثلين استعدادهم لاتخاذ بعض التدابير لترضية المغرب، وكان الممثل البرتغالي أسبقهم الى اتخاذها فعلا عندما أرسل دورية الى قناصل بريطانيا بالموانئ المغربية بلغت بنظرهم فيها يجزم الى الأمور التي يجب عليهم أن لا يتجاوزوها في منح الحماية البريطانية لرعايا السلطان، وظل الممثل الفرنسي يعاكسه في الكثير من وجهات النظر التي عبر عنها ولا سيما مسألة الضرائب، وتبين من مجرى المحادثات والمداولات أن الممثلين لا يتفقون على المسائل الجوهرية التي لفتت أنظارهم اليها مذكرة الحكومة المغربية كحق الحماية والشروط التي تمارس بها وأن ممثلي فرنسا وايطاليا واسبانيا كانوا يدافعون على مبدأ حماية أوسع بكثير مما كان ينادي به السيد هاي وأنهم لا يتفقون الا على المسائل الشكلية، وأخرى هامشية كتربية الخنزير التي أصبحت محدودة في رأسين لكل أسرة أوروبية ، وحماية غابة

[1] ابراهيم كردية، المرجع السابق، ص34.

[2] خالد الصغير، (المغرب وبريطانيا...)، المرجع السابق، ص214،215.

طنجة التي نهب الأوروبيون أشجارها نهبا و صدروها الى الخارج ، حتى كادوا يجعلونها حصيدا كأن لم تعنى بالأسرى و تسليم قوائم المحميين مرة كل سنة[1].

وبهذا دخلت المغرب في منعطف جديد أفضى بعدة مشاورات وبعد الاتصالات على أعلى المستويات بين وزارات الخارجية للدول المهتمة بالمغرب، الى انعقاد مؤتمر دولي في مدريد وكانت بريطانيا العظمى في شخص ممثلها "دارموندهاي" هو صاحب الفكرة، غير أنه كان ملزما ببذل جهود كبيرة لإقناع حكومته والمخزن بقبول فكرة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي لمعالجة قضية الحماية[2].

ثانيا: مؤتمر مدريد 1880م

رغم المساعي والمحاولات المتعددة للسلطان "حسن الأول" لمحاولة وقف حماية الدول الأجنبية للمواطنين المغاربة، والتخفيف من آثارها السياسية والاجتماعية، لا سيما من خلال وزير الخارجية "بركاش"، وعقد عدة اجتماعات مع ممثلي الدول الأوروبية بطنجة، غير أن التجاوب الأوروبي كان سلبيا، الأمر الذي أقلق السلطان وجعله يقتنع بضرورة تطويق موضوع الحماية من العمل الفردي الى العمل الجماعي، وقد تقاطعت هذه القناعة مع رغبة "هاي" الذي اقتنع بدوره بأهمية انعقاد مؤتمر خارج المغرب، لا يحضره الممثلون المعتمدون بطنجة، لأن ذلك قد يكون مفيدا لحل مشكلة الحماية وقد يكون السلطان قد اقتنع بطرح "هاي" و أيد فكرة بناءا على الضمانات التي قدمها هذا الأخير، ولتجسيد هذه الفكرة كان "هاي" قد سافر الى لندن عام **(1879م)**، أين أجرى مباحثات مع موظفي وزارة الخارجية البريطانية في موضوع نظام الحماية الدبلوماسية، واقترح عليهم فكرة مؤتمر دولي خارج المغرب.

- **فما هي ظروف انعقاد المؤتمر؟ و ما هي قراراته؟**

1-2 ظروف انعقاد المؤتمر ورث المغرب في عهد حسن الأول مشاكل عديدة كانت نتيجة للامتيازات والتنازلات التي قدمها سلاطين المغرب منذ النصف الثاني من القرن 19م، الى

[1] عبد الوهاب بن منصور، المصدر السابق، ص 169،170.

[2] خالد الصغير، (المغرب وبريطانيا...)، المرجع السابق، ص220.

الدول الأوروبية[1] وقد تمخض عن هذه الامتيازات نظام الجباية القنصلية، هذا النظام الذي مكن الدول الأوروبية من تطبيق سياسة استيطانية كان هدفها تحقيق الاستقرار التجاري والسياسي لجاليتها، كما أن المغاربة لجأوا الى هذا النظام للتخلص من التزامات السلطة المخزنية مع الاستمرار للاحتفاظ بنفس الجنسية[2]. كما أن امتياز الحماية قد سجل في معاهدة **1856م** ،و التي وقعها السلطان مولاي عبد الرحمان مع انجلترا والذي وسع في معاهدة **1861م** مع اسبانيا، واتخذت بعد ذلك بعدا جديدا وخطيرا في معاهدة **1863م**، مع فرنسا هذا وبالإضافة إلى فشل مؤتمر طنجة بعدها.

وصار لنظام الحماية الدبلوماسية أبعاد عميقة وأهداف واسعة حيث لم تعد المطامع في المغرب مقتصرة على الدول الأوروبية الكبرى (انجلترا، فرنسا، اسبانيا) فحسب، وانما تعهدتها الى الولايات المتحدة وبلجيكا والسويد وسردينيا علاوة على الدول الناشئة بعد **1870م**، كإيطاليا وألمانيا[3].

لقد كانت سنة **1876م**، فترة نشاط الديبلوماسية المغربية، حيث نشطت بشكل لم يكن معهودا فيما سبق من حيث توسيع الاتصالات مع كل الأطراف المهتمة و نقل الجزء الرئيسي منها الى الدوائر العليا مباشرة، و في سنة **1879م**، أثار سلطان المغرب انتباه نواب الدول الى ما يلحق البلاد من أضرار نتيجة عدم أداء المحميين لواجباتهم المالية، وسط الحماية على غير ما نصت عليه المعاهدات والاستقلال التجاري الذي يمارسه على حساب الجمرك المغربي بعض المسؤولين القنصليين و خلطائهم و امتهان القضاء المغربي و السلطة الادارية، وقد اختلفت مواقف الدول بشأن هذه النقط وجرت العديد من الاجتماعات عبر النواب خلال أكثر من سنتين دون الوصول الى اتفاق[4].

[1] محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص57.

[2] علال الخديمي، التدخل الاجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910م حادثة الدار البيضاء الشاوية، ط2، افريقيا الشرق، 1994، ص157.

[3] محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص201.

[4] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص276.

2-2 انعقاد المؤتمر و أهم قراراته

- عقد المؤتمر اجتماعا تمهيدا بقصر رئاسة الحكومة يوم **16 ماي 1880م**، كما كان مقرر حضور ممثلي جميع الدول التي قبلت حضوره، كان المؤتمر قد عقد ستة عشر جلسة آخرها جلسة جويلية وقد اشترك في هذا المؤتمر 13 دولة وهي (المغرب، بروسيا، فرنسا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، اسبانيا، الو.م.أ، بريطانيا، ايطاليا، هولندا، البرتغال، السويد)، مثل المغرب في هذا المؤتمر الحاج محمد بركاش و الحاج عبد الكريم بريشة وكانت مطالب المغرب تجمع بين نصوص المعاهدة المغربية الانجليزية سنة **1856م**، والاتفاقيات المغربية الاسبانية **1861م**، والتسوية المحلية بين المغرب وفرنسا سنة **1863م**[1]، أما الطرف الثاني فهو المندوب الفرنسي الفين أميرال جوريس ممثل فرنسا والذي كان يهدف الى المحافظة على الوضع الراهن في المغرب، وبالتالي الابقاء على الامتيازات[2].
- اختتام جلسات المؤتمر العديدة عن معاهدة وقع امضاءها يوم **03 جويلية 1880م**، تضمنت فصلا ، لأن الوفد المغربي كان عاجزا عن الدفاع بسبب جهل بركاش وأعضاء الوفد للغات المشاركين ومن أهم نقاط تلك المعاهدة: أن الملكية بالمغرب الأقصى معترف بها لجميع الأجانب وعدم منح أية حماية غير قانونية للرعايا المغاربة. وأن لا يتجاوز عدد المغاربة المحمية12 شخصا لكل دولة وأن المغرب يعترف بمقام ممتاز لكل واحد من الدول الموقعة على المعاهدة[3].
- مثل مؤتمر مدريد نقلة نوعية في سياسة التغلغل الأوروبي بالمغرب، فيقدر ما كان مجال الامتيازات يتبع بقدر ما كان محل نفوذ السلطة المركزية يتقلص، في أنه لم يبق هناك ميدان لم يعرف الاختراق الأوروبي الذي تمثل كل منا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مهددا كل البيانات التقليدية ومجال شبكة التحالفات التقليدية[4].

---

[1] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 276،277.

[2] عبد الوهاب بن منصور، المصدر السابق، ص197.

[3] الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص26.

[4] محمادي هدنان، السلطة المركزية في المغرب القرن العشرين بين التفكيك واعادة الانتاج، رسالة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ص122.

الفصل الثاني: التنافس الاستعماري على المغرب وظهور الأزمة المالية 1880–1900م

المبحث الاول: الاصلاحات المغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

اولا: الاصلاحات الادارية والعسكرية

ثانيا: الإصلاحات الاجتماعية والثقافية

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الثاني: دراسة جوانب من الازمة الداخلية

اولا: حكم المولى عبد العزيز

ثانيا: الحركات التمردية

المبحث الثالث: الظهور الجلي للازمة المالية والضغوطات الخارجية على المغرب الاقصى

اولا: القروض الاجنبية

ثانيا: التواجد الإسباني والفرنسي في الأراضي المغاربية

إن هذه الهزيمة للجيش المغربي في معركة ايسلي **1844م** ومعركة تطوان **1860م**، وضحت جشع الدول الاوروبية في السيطرة عليها، هذا ما ولّد لدى المغاربة فكرة الاصلاح من أجل مجابهة التطاول الاوروبي على سيادة المغرب.

- **فما هي هاته الاصلاحات المغربية لمواجهة التطاول الاوروبي؟**

المبحث الاول: الاصلاحات المغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

اولا: الاصلاحات الادارية والعسكرية

أ- الإصلاحات الإدارية

باشر السلطان حسن الاول في مواصلة المشروع الاصلاحي الذي شرع فيه والده محمد بن عبد الرحمن، نتيجة تطورات الهامة التي عرفها المغرب على صعيد العلاقات مع الخارج آنذاك والتي خلقت نوعا من التأثير في السياسة الداخلية مما دفع الى القيام بمحاولات التجديد والاصلاح وعلى راسها الاصلاح الاداري.

I. الجهاز المخزني (الحكومة)

ان اول ما يلاحظ في هذه الفترة ان المغرب الاقصى اصبح حكومة منظمة تشمل عدة وزارات بعدما كانت الى عهد قريب لا تتوفر الا على وزير واحد ويكون بمثابة معين للسلطان في انتقاله[1] فكون المولى الحسن مصدر السلطة السياسية والإدارية وان جل المسائل تتوقف عليه لم يمنع هذا من وجود جهاز حكومي يتألف من العديد من الموظفين والوزارات الذي اصطلح عليهم الجهاز المخزني ووظيفتهم تكمن في مساعدة السلطان وتقديم النصائح والاستشارة ان تطلب الامر[2].

II. الوزير الاعظم (رئيس الحكومة)

استحدث منصب رئيس الحكومة الوزير الاعظم في عهد السلطان حسن الاول وكان اول من استلمه هو محمد بن العربي الجامعي سنة **1879م**، وكان يلتقي مع السلطان

[1] عبد الرحمن بن زيدان، (العزو الصولة...)، ج9، المصدر السابق، ص180.

[2] محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص73.

مرتين في اليوم ليتشاور معه في قضايا البلاد والمستجدات فهو رئيس الديوان الحكومي وعهد الدولة[1] وللوزير الاعظم مهمتان رئيسيتان، احداهما سياسية والاخرى ادارية فالأولى تشمل في الاتصال بالعامة والقبائل لحملها على المشاركة العسكرية في حالة خطر داخلي او خارجي، ام الثانية اي الوظيفة الادارية تكمن في تكليفه بتنصيب الاداريين كالقواد والقضاة في عهد حسن الاول والقضاة ومن ثم وبعد كل هذا اطلاع السلطان بتقريب تام عن هذا الامر مهام القادة واعمالهم ولكن زيادة عن هذه الالتزامات للوزير الاعظم ومع التقيد الجديد في عهد حسن الاول والذي استبدلت بمقتضاه 80 مقاطعة التابعة للوزير الاعظم لتصبح 330 على راس كل منها قائد زادت مهامه اكثر فاكثر[2].

III. الوزارات

1-الوزارة المالية اطلق على وزيرها صاحب المال او امير الامناء ومن صلاحيته الاشراف على الجهاز الامانة والاطلاع على اعمال الامناء واموال المخزن ويساعده في هذا الامر امين الداخل وامين الخراج وامين الحسابات، اذا كان يتلقى الاول الالتزامات المالية الواردة من ضرائب عادية او ضرائب مفروضة للخزينة والثاني امير الخرج ويقوم على الاشراف على المتطلبات السلطان عادية او ضرائب وادارته بمعنى مصاريف السلطان والقصر (المرتبات، الموظفين، الجيش)[3]، أما الامين الثالث الا وهو امين الحسابات فكان مكلف بمراقبة حسابات الصيانة وقد اسند منصب وزارة المالية في عهد الحسن الاول الى" السيد محمد التازي الرباطي".

2-وزارةالخارجية(وزارة البحر) هي وزارة كان صاحبها مكلف بالنظر في امور المحميين والوساطة بين السلطان وبين سفراء الدول وعقد شروط ومعاهدات بينه وبينهم وكتابة الوسائل اليهم واصدار الاوامر للعمال فيما يتعلق بإيالتهم من دعاوي اهل الحماية ومباشرة امر كل واحد اجنبي للمغرب، وكان الذي يتولى الوزارة الخارجية في عهد الحسين هو "محمد المفضل"، و أول وزير للخارجية وفي هذا الطور صار للمغرب قنصلية بالقاهرة الى جانب

[1] نفسه، ص74.

[2] عبد الرحمن بن زيدان،(العزو الصولة...)، ج9، المصدر السابق، ص136.

[3] محمد معيريش، المرجع السابق، ص77.

هذه الاصلاحات الشكلية ادخلت على الخارجية المغربية اصلاحات جوهرية كان الهدف منها الدفاع باللسان والقلم وعليه فان سياسة المغرب في هذا الجانب عملت للمحافظة على حدود المغرب ومقاومة التدخل الاجنبي وتطوير علاقة المغرب مع بعض الدول[1].

3-وزارة الحرب: تم تحديث هذه الوزارة مؤخرا وهذا بسبب عدم توفير جيش دائم منظم محترف للمخزن الا مع النصف الاول من القرن19م، وكانت هذه الوزارة تستند شؤونها الى ما يسمى بالغلاف الكبير او كبير العسكر المشرف على تزويد الجيش بالعدة واختيار المجندين النظاميين وغير نظاميين ومع اصلاحات الحسن الاول التي عززت الجيش وبعد قناعته بضرورة التحدي العسكري والاصلاح لمواجهة التمرد الداخلي وصد الاطماع الخارجية الامر الذي زاد من اهمية هذه الوزارة وفعاليتها.

4-وزارة الشكايات (العدل): وهو الذي يتلقى احتجاجات الواردة للسلطان مهما كان الشاكي سواء من القواد او المواطنين العامين وعليه يحضر الحلول بعد مناقشتها على السلطان ومن ادواره تعيين موظفي المخزن وبعض الخدم في مناصبهم وقوات القبائل والشيوخ ويعني ايضا مراقبة سير شؤون الولاة المحليين في تدبير امور المحكومين وما يصدر على ذلك من انصاف المظلومين في احوال التعسفات والنزاعات[2].

5-جهاز القصر: عندما نتطرق الى دواليب الخدمة في القصر الملكي نجد انه كان في خدمة السلطان داخل قصر عدد معتبر من القائمين بالخدمة الوصية من بينهم العديد من العبيد وتختلف مراتب الغير العبيد من مسخر عادي اسفل الهرم الى من في قمة الهرم وهو الحاجب.

-الحاجب: وهو بمثابة كاتب السلطان ومستشاره السري، وتتجلى هذه الاهمية في ادواره الحاسمة عند اللجوء اليه للحصول على امتياز او حل مشكل من المشاكل المعروضة على

[1] محمد المانوني، المرجع السابق، ص48.

[2] محمد معيريش، المرجع السابق، ص80.

انظار المخزن وقد شغل هذا المنصب احمد بن موسى بعد وفاه والده موسى بن احمد[1] بداية عام **1879م.**

-قائد المشور: وهو قائد الرسميات في البلاط، تعمل تحت اوامره عدة هيئات اهمها المشاورين وينسبون الى المشور اي الساحة الكبرى التي بباب القصر السلطاني وهي الساحة التي تتم بها جميع المراسيم كما يتم فيها استقبال الوفود التي تطلب مقابله السلطان شخصيا للمشاورة والمناقشة في العديد من القضايا علما ان هذه المشاورة قد تطول او تقصر مدتها ويعتبر هؤلاء المشهورين بمثابة أعوان او اصحاب شرطة من مهامهم ادخال الزوار على السلطان حمل رسائل من السلطان الى خدمة في كل النواحي تبليغ اوامر السلطان كل صبح الى من هم حاضرين بالمنشور وزراء كانوا او خدم توزيع مكان توزيع مكانين الولائم وغيرها[2].

ب- الاصلاحات العسكرية

كانت حالة الجيش المغربي كانت معقدة وذلك لتعدد مكوناته وكان معظم مغاربة فلاحين وجنود في نفس الوقت ولم يكن هناك من ليس له بندقية او سيف او حصان، وما يميزهم هم الوحدة وعدم معارضة اوامر السلطان ويلبون النداء في الحين كلما اقتضت الاحوال لذلك كما يتم ايضا تحالف بين القبيلتين او اكثر بالتزام كل منهما بحماية الاخرى والدفاع عن مصالحها وهم مستعدون على الدوام للقتال مع المخزن او ضده[3].

و بعد ان وجد السلطان حسن الاول القوة العسكرية في البلاد ليست كافية وانها بحاجة الى اصلاحات[4]، فقد كان اصلاح الجيش يرمي الى وضع حد للهيمنة الاوروبية وتوسيع رقعة بلاد المخزن لضمان مدخول ضريبي اكثر اهمية وقد وصفت خطة تنظيم

---

[1] **موسى بن احمد:** هو احمد بن مبارك السري استحبه السلطان محمد بن عبد الرحمن ثم فوض له مباشرة الامور واستوزر السلطان حسن الاول فدعي بوزير الحاجب توفي سنة 187 بمراكش. للمزيد انظر: بن زيدان عبد الرحمن، (العزو والصولة...)، ج10، المصدر السابق، ص 43،44.

[2] محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص83.

[3] بهيجة يسمو، المرجع السابق، ص295.

[4] محمد المانوني، المرجع السابق، ص60.

الجيش الى مجموعة من الاجراءات منها اعادة النظر في الانخراط الى الجيش النظامي وتدريب الضباط والجنود في اوروبا والاستعانة بمدربين اجانب ثم شراء اسلحة حديثة وكان في الجيش المغربي في عهد السلطان الحسن الاول يتألف من اربعة قبائل وهي:

- **الشراقة:** وهو في الاصل لقب لعرب بادية تلمسان وسموا بذلك لأنه من جهة الشرق من المغرب الاقصى واهم مجموعاتهم اولاد جامع بشمال فاس.
- **الشرادة:** واصلهم من عرب المعقل وهم قبائل اولاد الدليم والشبانات وقد نقلهم المولى اسماعيل العلوي **(1672-1727م)** من الحوز الى وجدة.
- **الروايا:** وقد اوجدهم المولى اسماعيل ويستقرون على ضفاف وادي مكناس وتتم بعقبته الرباط وثالث بحوز مراكش واربع قرب صفرو ويصفهم الناصري مثل جيوش الدولة الشريفة[1].
- **عبيدة البخاري:** وقد تشكل هذا في عهد المولى اسماعيل وكانوا يدينون بالولاء للسلطان فقط وجلب هؤلاء العبيد للسلطان السعدي احمد المنصور الذهبي.

فقد اعتنى السلطان حسن الاول بالتنظيم العسكري، وعمل على الترغيب والاستمالة للناس للانخراط في صفوف المستأنفين بالتجارب المشرقية في هذا المجال حيث حل بالبلاد مدربون عسكريون من تونس والجزائر على الخصوص مكونين في المدرسة الحربية التركية بالإضافة الى انه كان خبير الجيش وشؤونه والمطلع على واقعه واحواله وقدراته القتالية لاسيما وانه عاش تجربتين قاسيتين في حياته وهما وقعت ايسلي **1844م**، وحرب تطوان **1860م**، فقد حظي قطاع الجيش باهتمام متواصل من قبله[2].

و استعانت الحكومة المغربية بالخبرات الأوروبية في تدريب الجيش، بل استعان السلطان بعدد من الضباط الاجانب للخدمة في الجيش المغربي والبعض منهم الحق بالحرس السلطاني، ويتبع السلطان في تحركاته ويتضح ان هؤلاء الاجانب العاملين في جيش السلطان كانوا يعملون بصفة استخباريين لدولهم اكثر مما كانوا يعملون للجيش المغربي، وقد

[1] بهيجة يسمو، المرجع السابق، ص295.

[2] محمد حجي، متنوعات محمد حجي، ط1، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص370.

تنبه السلطان لذلك الامر وشعر بخطرهم على امن وسلامة بلاده ولكن لم يعد بوسعه تقليص نفوذهم بحكم انتشار العسكريين الاجانب والوحدات العسكرية في عمود البلاد[1].

و وصلت البعثات الاوروبية الى المغرب الى خمس بعثات عسكرية، في خدمة المخزن وكانت اول هذه البعثات البعثة الفرنسية التي تعود الى عام **1876م**، وقد كلفت بتدريب فيلق الرماة بمراكش ثم البعثة الإنجليزية التي بدأت اعمالها في عام **1884م**، وقد كلفت بقيادة الجيش الخاص بحراسة السلطان واما البعثة الايطالية فقد شرعت في مباشرة اعمالها منذ عام **1887م**، وتمثلت مهامها في اقامة وادارة مصنع الاسلحة بفاس وتليها البعثة الاسبانية عام **1890م**، وقد كلفت بأشغال الهندسية وتكوين متخصصين في بناء الجسور وكذلك البعثة الالمانية ذات اختصاص في البطاريات والمدافع[2].

لقد وجد السلطان حسن الاول ان الجيش المغربي بحاجة الى الاسلحة الحديثة، فارسل بعث لشراء البنادق من بلجيكا واشترى مدفعا من النوع الثقيل لحماية السواحل فعمل على اقامة محامل لسلاح سنة **1892م**، ويعتبر اكثر المحامل وافخمها واكثرها اتقانا بالمغرب لكي توفر له ما يستورده من الخارج[3].

وعمل ايضا على توسيع التحصينات خاصة بعد اكتشافه عن تزايد التهديد الخارجية والمتمثل في مبادرة الدول الاوروبية في استعراض قوتها قصد اخضاع المخزن بمطالبها وفي سنة **1889م**، زود مدينة طنجة وسبتة مدافع لكل برج منها مدفعان عظيمان وزن كل مدفع منها 20 طنا وامر ببناء البرج الكبير بالرباط وانشاء قوة بحرية منظمة تنظيما حديثا بدلا من الاسطول المغربي الذي كان قد تحطم زمن السلطان عبد الرحمن بن هشام واخر بعثة كانت سنة **1892م**، الى ايطاليا لدراسة في المدرسة البحرية الإيطالية وتزويد الجيش بالكثير من المعدات الحربية والأسلحة كالبنادق والرشاشات وتعليم الفرسان الرماح والمسدسات والسيوف

[1] جابر بن يوسف، السلطان حسن الاول ودوره السياسي في المغرب الاقصى، مذكرة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، بغداد، 2004، ص59.

[2] محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص84.

[3] عبد الرحمن بن زيدان، ج9، المصدر السابق، ص 187.

والخناجر[1] ان الجهود اصلاحية العسكرية للحسن الاول اثمر على تشكيل جيش مغربي حديث وجد المخزن المغربي من خلاله وسيلة فعالة تسمح له ان يقوم بدوره كحكومة منتظمة.

ثانيا: الإصلاحات الاجتماعية و الثقافية

أ- الإصلاحات الاجتماعية

1-الصحة:

تولى السلطان حسن الاول العرش سنة **1873م**، في ظرفية من الهدوء والرخاء التي كانت قد عمت المغرب بعد الازمة الرهينة التي عاصفت بالبلاد سنة **1869م**، ثم لم تلبث دورة الجفاف الا وعادت من جديد **1877م**، واستمرت طيلة شتاء **1878م**، امتدت خلالها جيوب الجفاف لمختلف انحاء البلاد فانخفض مستوى المحاصيل بفعل الجفاف واحتياجات الجراد وارتفعت الاسعار وعمّ القحط والمجاعة، وازداد نزول الحشود من سكان البوادي للمدن مما ساعد بطبيعة الحال[2] على انتشار الاوبئة والتي سرعان ما تفشت في انحاء البلاد، فإضافة لأموات الجوع اموات ضحايا الكوليرا التي بدأت بمكناس حيث سجلت الحالات الاولى فيها لتصل لباقي المناطق وهذا نظرا للمواصلات التي ظلت مفتوحة وقد بلغت وفيات الكوليرا ما بين 20 و30 حالة يوميا.

وقد نجد كذلك امراض اخرى مثل الجدري وحمى التيفين (تيفويد) الذي كان اول ضحاياه" ابو موسى بن احمد" الوزير الاول، وعلى العموم فقد كانت الحمى تعصف ما يقارب 200 الى 300 ضحية في اليوم الواحد.

وبالرغم من هذه الامراض والاوبئة كلها، الا ان السلطة لم تحرك ساكنا بشكل كبير خاصة وان السلطان حسن الاول لم يهتم بالميدان الصحي لأسباب كثيرة نذكر منها: عقلية المجتمع المغربي الذي كان يرفض المحاجر الصحية والخروج من المدن التي انتشر فيها

[1] محمد العربي معيريش، المرجع السابق، ص86.

[2] حسن احمد الحجري، العقل والنقل في الفكر الاصلاحي في المغرب (1757-1912م)، ط1، المركز الثقافي، الدار البيضاء، 2003، ص120.

الوباء لاعتبارهم ان هذا الامر قضاء وقدر فضلا عن نقص الاطباء الذي زاد الامر سوءا فجامعة القرويين التي اخرجت افضل النخب المثقفة في العالم الاسلامي امثال ابن رشد فقط كانت عاجزه في تلك الفترة على اعداد اطباء ذو تكوين ومستوى يقارب ما كان عليه طب آنذاك وفي ظل هذا الغياب للأنظمة الصحية بات الامر مساعد لانتشار الامراض والاوبئة.

ومع ان هذا الوضع كان سيئاً إلا أنه عين ملاجئ ملتصقة بالمساجد التي تؤوي المرضى والعجزة في غياب علاج طبي واضح، الا ان المؤرخ "مصطفى العلوي" ذكر ان عهد الحسن الاول عرف مستشفيات للأمراض في غياب علاج طبي واضح عرف مستشفيات للأمراض المعروفة والمنتشرة حينها، كإجراء اولي اما الاجراء الثاني الذي قام به في المغرب كخطوة اخرى للحد من انتشار الوباء هو تخفيض قوة محددة خاصة للمصابين بنفس الوباء حتى لا يختلط المرضى بغيرهم ولا يتسرب المرض خارج هذه المساحة المخصصة وتدخل ضمن هذه ضمن سياسة العزل[1].

2-المنجزات العمرانية:

التطور العمراني هو مظهر من مظاهر تطور الانسان في جميع العصور التاريخية ومنه فقد تركزت اهم المنجزات العمرانية بالمغرب في عهد "المولى رشيد"[2]" اسماعيل"[3] "محمد الثالث" والحسن الاول، وكان هذا الاخير يستغل فترة الاستجمام بفاس فيقوم بجمع شتات الجيش وتجديد عتاده للقيام ببعض المنجزات العمرانية التي اخذت في مجملها طابعا سياسيا اقتصاديا كما هو شأن المدن المحدثة آنذاك واخر امينا استراتيجي شمل القلاع والحصون لتصل بها الى الطابع الديني الذي عكسته المدارس والمساجد، ومن الملاحظ ان

[1] حسن احمد الحجري، المرجع السابق، ص127،128.

[2] **المولى رشيد:** (1631م-1082هـ) هو الرشيد بن علي الشرف والمؤسس الحقيقي لدولة الاشراف العلويين عرف عهده بالرخاء والازدهار وعمل على توحيد التراب المغربي. للمزيد انظر: احمد بن خالد الناصري، استقصاء لأخبار دول المغرب الدولة العلوية، ج7،، الدار البيضاء، 1997، ص32.

[3] **اسماعيل:** ولد عام 1065هـ بويع له بعد أخيه الرشيد سنة 1082هـ/1664م توفي بمكناس سنة 1139هـ، من انجازاته الاعتناء بالمدارس والعلماء. للمزيد انظر: عبد الرحمن بن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1961، ص29.

كل هذه الفنون اشتركت في الميزات نفسها خصوصا في البناء نذكر منها الاعتماد على الحجم كمادة اساسية وتأثر بالهندسة الموريسكية والبرتغالية[1].

ولعل ان ابرز تلك المنجزات التي خلفها السلطان الحسن الاول، نجد منها قيامه بإصلاح ابراج طنجة وبناء خزائنها المعدة للذخائر، اما بخصوص انجازه للمرافق العامة نجد تأسيسه للبستان السابع تحت اشراف" امين الحاج عبد السلام المقري" وبستان امنة بفاس وهذا مع التركيز على المآثر الفنية والمظاهر المعمارية الرائعة من نقوش، ناهيك عن اصلاحات قبة الفريج الادريسي حيث قام بتجديد تزويقه وتنويعه وبالغ في زخرفته توسيعه لفراسة جنان عين الخميس[2].

وبالتأكيد نجد للسلطان الحسن الاول اسهامات كذلك في ميدان تأسيس المدن، منها تأسيسه لمدينة اساكا، وهدف منها تحويل بعض البضائع المحلية من المركزيين الاستعماريين الى البناء الوطني مع العمل على تدمير المركز الانجليزي.

ب- الإصلاحات الثقافية

اهتم الحسن الاول بالجانب الثقافي، فأنشأ المدارس كمدرسة الرباط سنة **1894م** ومدرسة السيلا ومدرسة المركزية للمدفعية بالجديدة والمدرسة الحسينية بطنجة، التي يدرس فيها الحساب والهندسة التنجيم الجغرافية اللغة العربية والمبادئ الدينية الأولية واللغة الأجنبية، وكانت هذه المدارس تعد الطلبة لإكمال دراستهم في الخارج ولم تنقطع البعثات العلمية طيلة عهد الحسن الاول، وكانت اول بعثة تتكون من 15 طالبا توجهوا الى انجلترا بإيطاليا اسبانيا وفرنسا، وقد كانت البعثة الموجهة الى جبل طارق اهم بعثة وكانت بتأثير القنصل البريطاني بطنجة هاي سنة **1875م**، والتي اصبحت تمارس نشاطها بقيادة الضابط الانجليزي ماكلينسنة **1878م**[3]، وفي سنة **1884م**، ارسلت بعثة اخرى تتكون من 62 طالبا نحو اوروبا تعلمت هذه البعثة الصناعة واستخراج الحديد والمعادن وكانت هناك بعثة سنة

[1] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص301.

[2] عبد الرحمن بن زيدان،(الدرر...)، المصدر السابق، ص40.

[3] بوعزة بوضرساية، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1930م) وانعكاساتها على المغرب الاقصى، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص282.

1885م، الى "مون بولي" بفرنسا المتكونة من 12 طالبا تعلموا التلغراف ونصب الجسور وكذلك صنع البارود وقد مكثوا بفرنسا الى غاية **1888م**[1].

كما توجهت بعثة طبية الى المستشفى الاسباني كانت تتكون من ستة طلبة تابعوا دراستهم في ميدان الفحص والتضميد والتشريح[2]، وكانت هناك بعثات علمية نحو المشرق خاصة مصر وذلك سبب الراي المتناقض للبعثات الاوروبية فمنهم من يعتبرهم مثقفين يجب الاعتماد عليهم ومنهم من يرى انهم مشبعون بالثقافة الغربية لا يجب الوثوق بهم[3].

وقد احتلت جامعة القرويين مكانة بارزة في المغرب الاقصى حيث اولها العديد من الكتاب والمؤرخين اهمية بالغة كمؤسسة ثقافية ومركزا فكريا وقد ضاع صيتها واصبحت لها شهرة عالمية كبيرة، ويرجع ذلك الى مكانة الاساتذة العالية وقوة تحصيلهم العلمي الى جانب اهمية المواد العلمية المدرسة بها، على الرغم من انتشار الطرق الصوفية والزوايا وما تم انشاؤه من مدارس عديدة فان ذلك لم يقلل من اهمية جامعة القرويين.

وقد قام حسن الاول بإدخال الجامعة تحت وصاية المخزن، حيث كان يقوم المخزن بتسيير فروعها الإدارية وتعيين الأساتذة، الذي كان يقتصر على المصادقة على ما يقرره الأساتذة أجلاء وقضاة أكفاء بفاس[4]، اما ادارة الجامعة فكانت على يد كبار القضاة او الناظر وهو المسؤول على تعيين الأساتذة وكان الطلاب يأتون من جميع انحاء المغرب وينتمون الى فئات عديدة وتحتوي الجامعة على 17 استاذا وعددا من المساعدين لكل استاذ اما عن العلوم المدرسة في الجامعة فنجد التفسير العروض الحديث الاصول الفقه علم الكلام التصوف التوحيد التراجم وتعتبر جامعة القرويين الوحيدة التي اعد طلبها للمشاركة في الحياة السياسية[5].

---

[1] ابراهيم حركات، التيارات الفكرية والسياسية بالمغرب الاقصى خلال القرنين ونصف قبل الحماية، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1994، ص09.

[2] محمد معيرش، المرجع السابق، ص110.

[3] عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ص34.

[4] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص283.

[5] محمد العربي معيرش، المرجع السابق، ص163.

كما كان المولى حسن الاول ولوعا بالوراقة وينسخ الكتب والبحث عن البارعين في الخط والمثقفين ويجلبهم لحضرته لكتابه والنسخ وقد اتخذ لهم محلا خاص بهم في رحاب القصر وعين لهم من يقوم بخدمتهم كما كان يتردد عليهم من حين الى اخر بمحل مزاولة اشغالهم وقد كان للناسخين مكتب خاص ملحق بالقصر السلطاني ويتنقلون بتنقلات الركاب الحسني وقد كلف المولى حسن ابراهيم الطيب بن عمار الصرفي بالوقوف مباشرة والنسخ والتفسير في مؤلفات الطب والتنجيم والاوقاف.

كما طبعت عدة كتب منها كتاب اصول الهندسة لإقليدس على يد باشا العاصمة الفاسية الطالب "عبد الله بن احمد" وكان ذلك سنة **1877م**، كما طبع كتاب لشرح الاحياء للشيخ الزيدي وقد امر السلطان "الشيخ ابي العباس احمد بن الحاج السامي" ،بتأليف تاريخ في الدولة العلوية ومد له يد المساعدة في ذلك فألّف "الدار المنتخب المستحسن" يزيد على 15 مجلد ومات قبل اتمامه وايضا امر العلامة السيد" محمد بن ابراهيم السباعي المراكشي" بوضع تاريخ دولة العلوية، فقام هذا العلامة بتأليف "كتاب البستان" الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عهد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن كما اهتم المولى حسن الاول بالكتب العلمية حيث امر "ابي العباس احمد بن عبد الواحد" بتأليف كتاب في الكيمياء "مطلع الفياف الاستدلال على صحة الكيمياء"[1].

وقد عرفت المكتبات بعض التطور في عهد الحسن الاول خاصة مكتبة القرويين. حيث كانت تحتل جزءا كبيرا من نيابة الجامعة وكانت تحتوي على حوالي 2000 كتاب منها 1600 مخطوط وكلف بإدارتها الناظر[2].

كما ظهرت بالمغرب الاقصى اول جريدة باللغة العربية تحمل اسم المغرب في طنجة **1889م**، وهي جريدة اسبوعية حرة اصدرها بعض البنانين ثم جريدة المغرب الاقصى مما كان له اثر في نشر الوعي والفكر الاسلامي. كما قام المولى الحسن الاول بإنشاء قراءة

[1] عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ص ص 39،40.

[2] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص283.

المختصر الخليلي بعد صلاة العصر بالقرويين وقد كان السلطان يقدم مبلغ من المال كمكافأة لكل من يحفظه عن ظهر قلب[1].

ثالثا: الاصلاحات الاقتصادية

مما لا شك فيه ان لكل دولة او فترة تاريخية منعرجات وتغيرات في مسارها الاقتصادية والتي بدورها تعبر عن مدى تقدم وازدهار واستقرار تلك الفترة او العكس فشلوها او عجزها وهذا بالطبع تتحكم فيه معايير مختلفة، نذكر منها النشاطات الاقتصادية(زراعة، صناعة، تجارة) اكتفاء تنوع المحاصيل...، العملة.

3-1 النشاطات الاقتصادية

أ)الزراعة

شهد النصف الثاني من القرن 19م، اهتمام متزايد بالري والزراعة لاسيما في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن، حيث تنوع الانتاج الزراعي فيأتي محصول الحبوب في المقدمة القمح، الشعير، الحنطة وكذلك الخضر نذكر منها الجزر، الكرنب، اللفت.

كما عرفت زراعة القطن توسعا هاما منذ عهد السلطان محمد واستمر تخصيص ساحات هامة لها في عهد الحسن الاول، وتوسيع زراعتها لأهمية هذه الزراعة ووزنها في المبادلات التجارية[2]، اما الاشجار المثمرة فكانت بدورها متنوعة ابرزها شجرة الزيتون التي تغطي مساحات كبيرة خاصة على السواحل، ومنطقة الريف ناهيك عن الزراعات الاخرى اقل قابلية منها "الحناء، الافيون"[3].

ان المحاصيل الزراعية على العموم، تتحكم بعدة عوامل عديدة كالمطر الخصوبة التربة علاوة على هذا نجد عدم اهتمام المخزن بشكل كافي ومطلوب بالشؤون الزراعية،

[1] عبد الرحمن زيدان، المصدر السابق، ص 39،40.

[2] محمد معيريش، المرجع السابق، ص120.

[3] ابراهيم حركات، (المغرب...)، المرجع السابق، ص316.

ناهيك عن قابلية ورغبة الفلاح البسيط نفسها التي كانت شبه منعدمة اقناعا منه انه سيحرم من تعبه وكده نتيجة لما كانت تفرضه عليه من ضرائب[1].

كما عرف الاقتصاد الزراعي في عهد الحسن الاول ازمات خطيرة والتي اثرت على المنتوج نذكر اهمها ازمة**1877- 1878م**، بإقليم الرحامنة والسوس فكان موسم الحصاد لصيف **1878م**، مرديئا جدا مما زاد الوضع سوء موجة الجراد التي عرفتها المنطقة وسرعان ما نتج على هذا الوضع ارتفاع في الاسعار التي وصلت الى 30% ولم تقف حدة الازمة الا في سنة **1882م**، لتنقص بشكل جذري في عام **1885م**.

ب)الصناعة

اما المجال الصناعي، فقد كان قائما على الطراز التقليدي ولم يسجل له تطورا ملحوظا وهذا وان كانت كل الوسائل والطرق بدائية رجعيه فحسب، فبالرغم من غناء المغرب بثروات معدنية ذات اهمية بالغة منها: الحديد، الفضة، الذهب في مناطق درعة وسوس الا ان استغلال هذه النعمة كان جزئيا وبشكل غير متحدث او متطور.

ومع ذلك فإن نجد بعض الصناعات، والتي عموما ترتكز في اكبر المدن مثل فاس والتي تعد اكبر مدينة للصناعة اليدوية ومن منتوجاتها حوائج الصوف الطرابيش البلاغي والسروج[2] وصناعتها اليدوية بلغت ذروتها خاصة في القرن19م، ومن منتوجاتها خيام لتموين الجيش وكذلك الآلات الحديدية كصفائح الخيل والمسامير والسلاح والقنابل والمكاحل وتم الاعتماد على خبراء وفنيين مغاربة ومن امثلة هذه المحاولات نذكر استخراج الفحم بضواحي طنجة عام **1883م**، ثم الرصاص والنحاس في منطقة السوس والفحم بضواحي سبتة ومن مجهودات السلطان حسن الاول بناءه مصانع مختلفة الاختصاصات كبناء معمل الزجاج بضواحي طنجة **1875م**، واعادة تشغيل معمل السكر**1893م**، ومعمل القطن في مراكش**1891م**[3].

[1] محمد معيريش، المرجع السابق، ص121.

[2] ابراهيم حركات، (المغرب...)، المرجع السابق، ص318.

[3] محمد معيريش، المرجع السابق، ص121.

ج)التجارة

كانت التجارة المغربية في عهد الحسن الاول مقسمة الى قسمين رئيسيين، هناك تجارة على المستوى الداخلي وتجارة على المستوى الخارجي، فالأولى تتمثل في الاسواق الاسبوعية بالمواد والاسواق اليومية بالمدن والمعارض اكبر خطوطها آنذاك والتبادل الممتد من تطوان الى فاس ثم تفيلات الذي كان اكبر خط تجاري ويليه اهمية الخطأ الممتد من ناحية الاطلس الى السوس، اما التجارة الثانية وهي خارجية فتتفرع بدورها الى تجارة القوافل (الصحراء) وتجارة البحر (الدول الاوروبية)، وفيما يخص السلع المصدرة فكانت كثيرة ومختلفة من فترة لأخرى، ففي فترة السبعينات كان المغرب يصدر الحبوب من فول وذرة وقمح وكذلك اصواف نحو انجلترا واسبانيا وبلجيكا، اما في فترة الثمانينات والتسعينات فكان يصدر لأوروبا زيت الزيتون الاصواف الزرابي...الخ.

وهذه التبادلات التي نلاحظ انها ازدادت خاصة ما بين **1830م**، الى نهاية القرن 19م، تبدو 10 اضعاف وتفسر بإيضاح انتفاع المغرب على اوروبا خاصة في الميدان التجاري هذا الانفتاح الذي اصبر على بعض المحاولات الاصلاحية للسلطان الحسن الاول في اطار معالجته للأوضاع الاقتصادية منها اسقاط ضريبة الاعمار وهي الضريبة المفروضة على السلع المصدرة الا انه عدل منها نتيجة لما كان سينجم عنها من حرب اوروبا وهو يغني عن اضرارها وخسائرها[1].

3-2 العملة

توصل السلطان الحسن الاول الى سك النقود المغربية بأوروبا على اساس الوزن الشرعي مساوية للفرنك الفرنسي سنة **1881م**، وعرفت هذه العملة بالسكة الحسينية[2] وكانت تتكون من خمس وحدات نقدية فضية منها الريال النصف الرابع وعليه تم تأسيس ماكينة السكة بفاس **1891م**، وهي دار الضرب التي تولت إصدار بعض القطع عن النحاسية والفضية. ويكون تصميم العملة مساوية للفرنك الفرنسي.

[1] محمد المانوني، المرجع السابق، ص120.

[2] ابراهيم حركات، (التيارات...)، المرجع السابق، ص40.

المبحث الثاني: دراسة جوانب من الأزمة الداخلية

اولا: حكم المولى عبد العزيز

1-2 أسباب صدور الترتيب العزيزي

تعد فترة **1900م**، الفترة التي حكم فيها السلطان عبد العزيز بشكل فعلي وذلك بعد وفاة الوزير "ابا احمد"، اين اصبح السلطان عبد العزيز وجها لوجه مع امور الحكم التي لم تهيئ لها وايضا نظرا لشبابه وقلة تجربته وجد السلطان نفسه وسط دوامة من المشاكل الداخلية والخارجية. (انظر الملحق رقم 06 ص93)

فعلى المستوى الاداري نشبت حوله منافسات على النفوذ بين الوزراء والتي اعقبت مباشرة وفاة الوزير "ابا احمد" حيث سرعان ما تشكل مخزن جديد اغلب اعضائه كانوا كتابا ومساعدين "ابا احمد"، وقد انقسم هذا المخزن منذ البداية الى جناحين متنافسين على النفوذ ليس في البلاط وحده بل وعلى نطاق ادارة البلاد عامة الى جانب تزايد المنافسات الاجنبية حول المغرب وتهافت المغامرين الاجانب وظهور بوادر الضعف السياسي للمغرب[1].

و اصبح المغرب تحت حكم السلطان "عبد العزيز"، الذي وقع تحت سيطرة الاجانب هذا ما جعل السكان يتشاءمون وينظرون الى السلطان نظرة مريبة فهو في رأيهم منحاز للأوروبيين ومبذر للمال مُحِل لما حرمه اسلافه والشرع[2].

وبهذا عرف المغرب حركة انتقالية ، حيث يتفق اغلب المؤرخين المغاربة منهم والاجانب على ان تلك الحركة كانت بمثابة انقلاب فجائي اخرج البلاد من عهد تميز داخليا بالحفاظ على السيادة الوطنية، وحصر التدخل الاجنبي في حدود معينة وادخله في مرحلة تميزت بأخطر النكبات التي باتت تهدد كيان الدولة والمجتمع.

---

[1] علال الخديمي، (التدخل...)، المرجع السابق، ص92.

[2] عبد الاله الفاسي، مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1830-1912م)، منشورات جمعية رباط الفتح مطابع الاندلس، الرباط، 1996، ص256.

كما لعبت شخصية المولى عبد العزيز الضعيفة دورا بارزا في سير الاحداث اين تقرر إبعاده عن سدة الحكم، من خلال إلهائه وتلبية حاجاته الطفولية بجلب اليه المنتوجات المدنية من الدول الاوروبية وذلك بأمر من وزير الحربية "المهدي المنبهي"[1]، وأهم هذه المنتوجات والمصنوعات الاوروبية نجد الدراجات، آلات تصوير، العاب...الخ كل هذه الاشياء يتم جلبها بكميات كبيرة وتبعثر في القصر حتى تتلف ويعاد جلبها بأثمان باهظة، كل هذه المؤامرات من اجل النيل من سمعة وهيبة السلطان وبالتالي تكون الفرصة مواتيه للوزراء الانتهازيين والمستشارين الاوروبيين والتجار اليهود للنيل من المغرب وفرنسة الدولة و افراغها[2].

وما زاد في تعميق الازمة والضعف، هو سياسة الاصلاح والتحديث حيث ان الحكومة المغربية في سنة **1901م**، قد طبقت سياسة اصلاحات مالية وادارية وعسكرية، اين لجأت الى مجموعة من الاختصاصيين الاجانب، لكن فرنسا احبطت ذلك لأنها أرادت الاشراف عليها، وتميزت هذه الفترة بامتناع الكثير من القبائل عن دفع الضرائب وبالتالي افلاس الخزينة الى جانب بعض كبار القادة في المناطق الجنوبية كان بعضهم يحكمون اقاليمهم حكما اقطاعيا واعتبروا انفسهم مستقلين ورفضوا الاعتراف بالسلطان[3].

2-2الترتيب العزيزي

كما عرفت هذه المرحلة اصدار السلطان عبد العزيز ظهير شرح مضمون الترتيب الجديد وذلك في اواخر **1901م**، حيث بعث رسائل الى مختلف القيادات والقبائل تحمل المضمون نفسه مؤكدا على الدوافع والاهداف التي جعلت السلطان يقوم بإصدار هذا

---

[1] **المهدي المنبهي:** هو من قبيلة المنابهة، تقلد في البداية منصب بسيط في المخزن ثم ارتقى في المناصب الى ان تقلد منصب وزير الحرب في عهد المولى عبد العزيز. للمزيد انظر: علال الخديمي، المرجع السابق، ص93.

[2] نفسه، ص94.

[3] روم لاندوز، أزمة المغرب الاقصى، تر: اسماعيل علي وحسين الحوت، ج1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1961م، ص25،26.

الظهير، و اكد ان الدافع الرئيسي هو حفظ مصالح الرعية وعلاج احوالها ورفع الاذى وحسم خلافات السكان مع القواد ومعاونيهم من الاتهامات المتبادلة بينهم[1].

وتضمن هذا المشروع تنظيم الممارسات الجبائية والادارية، وذلك بإحصاء الممتلكات وتقديم قيمتها بغرض فرض نسبة مئوية كجباية عليها اضافة الى إلزام اصحاب الاملاك العقارية بأداء ضريبة سنوية للمخزن، وقد كانت الغاية من الترتيب العزيزي ضمان مصدر مالي لتمويل اصلاح بقية الاجهزة المخزنية الرئيسية والانفاق على المشاريع الاصلاحية الاخرى[2]، وشمل الترتيب تأدية واجبات الانعام والابل والبقر وبصفة عامة المواشي والبهائم والاشجار المثمرة وغير مثمرة والحرافة وسائر المزروعات والاراضي الزراعية وسواني الحناء في البادية وسائر مدن الايالة الشريفة المغربية من الاجانب واهل الحمايات وإلغاء زكاة العشور دفعة واحدة وحمل الجميع على دفع الضريبة الجديدة بما في ذلك الشرفاء وسائر المحفوظين السابقين[3].

اما وظيفة القوات فحصرت بتأمين الطرق وتنفيذ اوامر المخزن بإجراء الحكام مع منعهم من فرض الضرائب وجبايتها، وكان هذا الترتيب قد لقي استحسانا لدى العامة لأنه خلصها من تعدد الرسوم والكلف التي كان القواد القياد يتعسفون في فرضها على القبائل[4].

ويظهر جليا ان الاصلاح العزيزي قد اصطدم عند تطبيقه بمصالح اصحاب الامتيازات وخاصة الحكام والاشراف، وهو رجال الزوايا وكل من كانت له امتيازات في السابق وخاصة فلم يرق لهم الاصلاح الجديد لأنه أزال امتيازاتهم وقضى على مصادر تمويلهم وخاصة القوات الذين استهدفت تجاوزاتهم ومنعوا من التدخل في امور الجباية[5].

---

[1] نفسه، ص27.

[2] محمد القبلي، المرجع السابق، ص501.

[3] ابراهيم حركات، (التيارات السياسية...)، المرجع السابق، ص ص125،124.

[4] محمد القبلي، المرجع القبلي، ص 502.

[5] علال الخديمي، المرجع السابق، ص92.

2-3فشل عملية الترتيب العزيزي

وتظافرت عدة مصالح لإفشال عملية الترتيب، حيث كثرت الانتقادات ضد مخزن متخذة احيانا صفات الشرعية ومتهمة السلطان بالتخلي عن الزكاة والعصور وتعويضها بضريبة مبتدعة اما المأمون على حفظ الامن من بين قياد القبائل فأخذ بالتواطؤ مع النصابين واللصوص واصحاب الامتيازات الأجنبية بهدف الاثراء وهذا وهكذا انقلب الاصلاح الجبائي المتوخى من الترتيب الى عكس ما كان يقصده من انصاف واستقرار وانعاش لبيت المال بل انه اشعل فتي الفتنة وافضى الى توقف الجبايات مما قد يوحي بان تطبيقه لم يحظى بما يلزم من الاعداد والتمهيد[1].

وتجدر الاشارة الى ان هذه الفتن حدثت في اقاليم عرفت توسعا كبيرا للنشاط الاجانب الاقتصادي، ويأتي في مقدمتها الحوز والشاوية والدكالة وغيرها وكان السلطان قد ندد بتفشي ظاهرة النهب والسرقة في هذه القبائل.

مما جعلت السلطان يأمر بعزل القواد وارسال وفود مخزنيه الى عين المكان وتكليفها بجمع اعيان القبائل والاشياخ والخلفاء القواد للبحث في الامر وإلقاء القبض على كل منهم حتى ولو كان مسؤولا[2]، في هذه المناطق فقط بل امتدت الاضطرابات الى اماكن اخرى.

وقد شهدت ظلم بعض قوات القبائل، وبالأخص مكناس التي اتهم فيها احد القوات بتسليط اعوانه على نهب امتعة السكان واموالهم،إلا ان الاضطراب الاخطر تسبب به قبائل "جروان" التي تزعمت لفوفا من قبائل واجهة المحل المخزنية الموجهة لجمع الترتيب وقد عملت هذه القبيلة بالاتحاد مع قبائل "بني مطير" على تخريب الخط الحديدي الذي حاول المخزن وضعه بين فاس ومكناس بالتعاون مع انجلترا.

وأن الضعف الذي ساد المخزن المغربي يعود الى كون السلطان لم يكن مهيئ لممارسة مهامه كالسلطان لأن الوزير "احمد بن موسى" اجلسه على كرسي العرش وهو لا يزال صغيرا ولم يكن يشركه في ممارسة السلطة كما ان تنافس وزرائه على النفوذ لم يسهلوا له

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص502.

[2] علال الخديمي، (التدخل...)، المرجع السابق، ص93.

مأموريه السلطان، فقد اراد من خلال هذا الترتيب ان يرفع الضرر على الرعية ، ووضع حد لتعسفات العمال ومحاولته ضمان مداخيل مالية كافية لبيت المال، وتحقيق عدالة جبائية لكنه فشل.

ثانيا: الحركات التمردية

I-الحركات التمردية

نذكر منها :

أ) تمرد بوحمارة

- نتيجة الاوضاع المضطربة التي عاشها المغرب سياسيا بهجوم فرنسا على الجنوب الغربي واجتماعيا نتيجة تغير نظام الجبائي المتمثل في نظام الترتيب سرعان ما ادت الى ازمة عامة تجلت في الثورات الداخلية واهمها ثورة بوحمارة[1]اندلعت ثورة الجيلالي بن ادريس الزرهوني المدعو بوحمارة الروكي **1902م**، بدافع اثارة برنامج مستقلا في ذلك الظروف التي كان يمر بها المغرب لصالحه من اجل السيطرة على الحكم وقد اعتمد بوحمارة للتأثير على الناس اعمال السحر والشعوذة والادعاء بالباطل بانه "محمد بن حسن" الاخ الاكبر للسلطان عبد العزيز والوريث الشرعي للعرش وانه اغتصب حقه الشرعي في ولاية العهد من طرف الصدر الاعظم "احمد بن موسى"[2].
- انطلقت ثورة بوحمارة من العاصمة فاس، واتجهت الى تازة اين قام هذا الاخير بتقليب عام ضد السلطان عبد العزيز ليس هذا فحسب بل دخل في عدة معارك ضد الجيش المخزني اذا صار فيها بوحمارة وكَبّد جيش السلطان خسائر كبيرة أثرت على وضع المغرب وعلى هيئته الخارجية وسيادته الداخلية[3].

---

[1] **بوحمارة:** هو عمر بن ادريس الجيلالي بن ادريس بن محمد اليوسفي الزرهوني، لقبه خصومه بوحمارة او الروكي، عارض حكم السلطان عبد العزيز بن الحسن، مدعيا انه احد ابناء السلطان الحسن، سيطر واتباعه على المناطق الشرقية مهددا بذلك الحكم المركزي. للمزيد انظر: محمد القبلي، المرجع السابق، ص504.

[2] ألبير عياش، المرجع السابق، ص50.

[3] محمد الصغير المخلوفي، بوحمارة من الجهاد الى التآمر المغرب الشرقي والريف من 1900م الى 1909م، دار المعرفة، الرباط، 1993، ص36.

- سيطرت ابو حمارة على بعض القبائل التي كانت في وسط المغرب مستغلا وضع عامة الناس نتيجة نقل الضرائب التي فرضت عليها لتزيد ثورة بوحمارة قوة وتمركز في هذه المناطق هذا ما جاء على امر القضاء على ثورة الروكي امر صعب ومكلف بالنسبة للمخزن العزيزي وذلك ما ادى بالسلطان الى اللجوء الى السلطات المحلية المتمثلة في رؤوس القبائل التي كانت بدورها بحاجه الى عون المخزن وتأييده للحفاظ على الامن في منطقتها[1].
- وقد تضاعف الضغط على مستوى الجيش بسبب هذه الثورة مما دفع بالمخزن الى ان يغير توجهه ويعتمد على تأطير عساكره بكيفية اكثر تحكما وصراما تفيهم التفرقة، وتجعل منهم قوة موحدة قادرة على الصمود امام القبائل المساعدة والمناصرة لثورة بوحمارة كما لجأ السلطان عبد العزيز الى رفع من المبلغ المسلم لبعض المتمردين من انصار بوحمارة لينقلب عليه ويساهم في تسليمه للمخزن غير ان توزيع تلك الاموال لم يحقق الاهداف المرجوة بل كان له تأثير عكسي ذلك ان المستفيدين من هذا العطاء قد وجدوا في هذا ما يخدموا مصالحهم[2].
- وقد استغلت اسبانيا نفوذ بوحمارة في تلك المرحلة فتمكنت من الحصول منه على امتياز التنقيب على المعادن لبعض الشركات الاسبانية كما كان لفرنسا دور في دعم ثورة بوحمارة بالمال والسلاح لتسهيل تغلغلهم في المغرب بعد اكمال سيطرتهم على الجزائر وتونس[3].

[1] ابراهيم كردية، ثورة بوحمارة (1902-1909م)، زاوية زنقتي فوزي وبوزانسي للطبع والنشر، الدار البيضاء، 2013، ص40.

[2] بهيجة يسمو، المرجع السابق، ص299،300.

[3] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص28.

وبهذا نجد ان ثورة بوحمارة قد كلفت الدولة ثمنا غاليا وانهكت قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولم يستطع القبض على بوحمارة الا في عهد المولى عبد الحفيظ[1] سنة **1909م**، وحكم عليه بالإعدام بالرصاص.[2]

ب- تمرد الريسوني 1903م

قامت ثورة اخرى بقيادة الريسوني[3]، في شمال المغرب، والتي هددت سلطة المخزن خاصة، في تلك الفترة التي تميزت بالضعف وزيادة الضغط الاجنبي على السلطات المغربية، وقد قام الريسوني بالدعوة لنفسه كما قرر الوقوف في وجه المسيحيين والسلطان عبد العزيز الذي اعتبره غير مؤهل لحكم البلاد فهو مجرد لعبة في يد الاجانب حسب رايه.

وقد اعتمد الريسوني في جمع الاموال على قطع الطرق والاعتداء على القوافل التجارية وايضا اعتقال الشخصيات الاجنبية مثل، اعتقال الصحفي الانجليزية "هاريس" والامريكي "بورد غارز" وطلب، الفدية مقابل اطلاق سراحهم.قام المخزن بتجهيز حملات لردعه اين تمكن من القاء القبض عليه ووضعه في سجن الصويرة، الا ان اهله تقدموا الى السلطان عبد العزيز للشفاعة لديه فقام هذا الاخير بإطلاق سراحه ما جعل الريسوني يستأنف نشاطه من جديد اين استغل مساندة المسجونين له حيث قام بتكليف الدولة خسائر باهظة أدت الى افراغ خزينة المخزن[4].

وان السلطان عبد العزيز لم يجد حلا لمجابهته سوى تعيينه عاملا على طنجة اين استغل ذلك لإحباط المشاريع الفرنسية، رغم هذا فانه انقلب على السلطان، وعاود نشاطه

---

[1] **عبد الحفيظ:** ولد بفاس 1280هـ نشأ في قبيلة بني عامر في الجنوب الغربي من البلاد، كان اديبا وفقيها، وعندما تخلى عن الحكم نقل الى مارسيليا الفرنسية ثم الى فرساي توفي عام 1356هـ. للمزيد انظر: ثريا براءة، المرجع السابق، ص335.

[2] محمد الصغير مخلوفي، المرجع السابق، ص39.

[3] **الريسوني:** هو ابو عباس احمد الريسوني، ولد عام 1868م، ينتمي الى اشرة شريفة استقرت بين تطوان وطنجة، تلقى تعليمه في مدارس بني عروس، وفي فترة (1890-1892م) شكل جماعة ركزت عملها على اعتراض المسافرين وسرق الاموال توفي بأغادير عام 1925م. للمزيد انظر: ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص314.

[4] عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص81.

الثوري وقام باعتقال احد القادة العسكريين الانجليزي، وطالب بفدية عادت عليه بالفائدة[1]. واصبح اسم الريسوني يثير الرعب في المناطق التي كان يسيطر عليها ويحكم فيها كأنه ملك من الملوك، فاستمر هذا الثائر يسلب ويقتل الى ان تمكن المجاهدون في منطقة الريف من القاء القبض عليه واخذه الى اغادير بالريف وتوفي هناك سنة **1925م**[2].

المبحث الثالث: الظهور الجلي للازمة المالية والضغوطات الخارجية على المغرب الاقصى

اولا: القروض الأجنبية

تكبد جيش المخزن خسائر فادحة ادت الى استنزاف الموارد المالية المخزنية لتغطية نفقات الحرب حيث وصلت مجموع نفقات مبلغ 25,000 ريال، نتيجة الاوضاع التي شهدتها الدول المغربية في زمن الفتن والاضطرابات، خصوصا عقب قيام "الجيلالي الزرهوني""بوحمارة" و"احمد الريسوني"، والانتصارات التي حققتها في منطقة الشمال المغربي والمغرب الشرقي.

وتزامن ذلك مع السيل الجارف للواردات العديدة من الخارج مع التوقف عن اداء الضريبة القديمة في زمن الترتيب المغضوب عليه ووجد المخزن نفسه متورطا في صفقات لا تساير وضعه المالي الى جانب تصاعد نفقات حرب بوحمارة التي استمرت حتى سنة **1909م**، الا ان يمد يده طالبا قروضا من الدول على الكثير من الدول التي سلكته قبله الى فقدان استقلالها ومنها مصر وتونس هذا هو حرص المولى عبد العزيز على عدم الاعتماد على دولة واحدة في الحصول على القروض المطلوبة حتى لا يتقاوى نفوذها وتسعى بالانفراد بالمغرب[3].

وهكذا ارتبطت الدول الاوروبية تقديم القروض بالإصلاحات فعاش السلطان بين الوضع الداخلي المفتت والوضع الخارجي المتزايد. واذا كان قد تمكن من الحصول على

---

[1] جرمان عياش، اصول حرب الريف، تر: محمد الامين البزاز وعبد العزيز التمساني خلوق، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، 1992، ص262.

[2] عبد الاله الفاسي، المرجع السابق، ص257.

[3] ابراهيم كردية، (ثورة...)، المرجع السابق، ص48.

قرض سنة **1903م**، حتى نفذت كل مدخرات خزينة بمبلغ 22.5 مليون، من فرنسا وانجلترا واسبانيا الا ان السلطان لم يحصل فعليا من هذا القرض الذي حصل عليه بفائدة 6% الا على 13.5 مليون فرنك بينما استنفذت البقية اي 9 مليون فرنك، والتي تشكل 40%من القروض في تأدية فوائد البنوك مقابل وساطتها[1].

الا ان هذا القرض لم يلعب اي دور في حل المعضلة المالية للمخزن مع استمرار توقف القبائل عن اداء الضرائب والتزايد والتوسع حركة بوحمارة وتضرر المحاصيل الزراعية بفعل الجفاف وانشغال الناس بالفتن وارتفاع الطلب على المواد الغذائية من الخارج وبلوغ أجل سداد فوائد القروض السابقة.

وقد وضع المغرب كضمان لتأدية دينه خزينة الجمارك بطنجة، التي اخضعت لمراقبة موظفين انجليزيين وفرنسيين، حتى نفذت كل اموال القرض في تأدية بعض اقساطه وفي التمويل الجيش السلطاني المحارب، لتمرد وثائر بوحمارة بالسلاح والذخيرة والاجور لتقع الخزينة من جديد في ذائقة مالية.

ففي عز هذه الاضطرابات السياسية والانهيار الاقتصادي سيفاجئ المغاربة بقرار سلطانهم طلب الاقتراض من جديد، الا ان مساعيه في ذلك باءت بفشل بسبب الظروف الاقتصادية، التي كانت تعيشها الدول الأوروبية الكبرى في تلك الفترة فقد كانت اسبانيا تعيش واقع تأزم مالي، دفعها لاستيراد الاموال الفرنسية من البنك، ولذلك استثمرت كل اموالها في مشاريعها، وبالنسبة لإنجلترا كانت تعاني هي الاخرى من مصاعب مالية خلفتها "حرب البوير" فاضطرت هي الاخرى لاستيراد رؤوس اموال من فرنسا لسد عجزها الذي انتج انخفاضا في مبادراتها التجارية الخارجية.

ويظهر من خلال هذا ان فرنسا كانت في وضع مالي مريح مقارنة بالدول المذكورة وبالفعل فقد كانت الدولة الوحيدة التي تمتلك رصيدا كبيرا من رؤوس الاموال الجاهزة

[1] البير عياش، المرجع السابق، ص50.

للتصدير مستغلة بذلك تحطم ورقة سياسة التوازن الدولي جراء مصاعب الدول المنافسين لها فوجدت الظروف ملائمه للتغلغل في المغرب[1].

غير ان السلطان اضطر من جديد سنة **1904م**، الى اللجوء للقروض من فرنسا فوافقت على منحها قرض بمبلغ 62.5 مليون فرنك، وبفائدة 5% وبطبيعة الحال لم يحصل السلطان سوى على ثلاثة ارباع مبلغ القرض اي 48 مليون فرنك، حيث صرفها في تسديد قروض سنة **1903م**[2].

وبالمقابل كان على المخزن ان يلتزم بوقف تعامله المالي والبنكي على بنك باريس والاراضي المنخفضة، التي منحته هذا القرض وان يحول 60% من مداخله الجمركية لتسديد القرض تحت اشراف مراقبين فرنسيين، وجاء في هذه الاتفاقية الالتزام بالتوجه للبنوك الفرنسية في حالة الاقتراض مستقبلا مع اسناد مهمة انشاء بنك وطني بالمغرب الى اتحاد البنوك الفرنسية ولم تتعرض سنة **1904م**، حتى كان المبلغ الذي وصل الى خزينة الدولة قد تم صرفها وظهرت الحاجه مجددا الى قرض اضافي.

وفي سنتي**1905م** و**1906م**، توجب على السلطان الاستدانة ، وقد بلغ مجموع القروض في المغرب في سنة **1906م**، قيمة 206 مليون فرنك، وقد اصاب "الحجري" عندما قال بداية السلف تلف، اي ان الدولة التي فقدت اموالها وقبلت بالسلف فطبعا ستكون فاقدة لسيادتها تدريجيا وهذا ما وقع للمغرب فأوضاعه الداخلية وفساد ادارته جعلت منه لقمة للدول الامبريالية المتربصة بخيراته[3].

وبذلك تكون ثورة الجيلالي، قد اسهمت في افلاس خزينة المغرب وعملت خطى التغلغل الاستعماري الفرنسي في البلاد وعبر الحدود بسياسة التغلغل المالي والاقتصادي عن

[1] ابراهيم كردية، (ثورة...)، المرجع السابق، ص48.

[2] البير عياش، المرجع السابق، ص54.

[3] عبد الخالق كموني، حيثيات فرض الحماية الفرنسية على المغرب والموقف الرسمي منها، مجلة مدارات تاريخية، مج02، ع05، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس-المغرب، 2017/02/17، ص182

طريق القروض لتغدو فرنسا القوة الامبريالية الاولى بالمغرب المؤهلة لاستعماره وقطف الثمرة التي طالما حنت الى اقتلاعها منذ استعمار الجزائر سنة **1830م**[1].

ثانيا: التواجد الاسباني والفرنسي في الاراضي المغاربية (1894م-1900م)

أ-التواجد الاسباني في صحراء المغرب الشمالية (1894م)

- لم تكن العلاقات الإسبانية المغربية جيدة رغم المحاولات الدبلوماسية المغربية في هذا العهد الهادفة الى تصحيح الاوضاع، التي عانى منها المغرب فزيادة التواجد الاسباني بالموانئ المغربية، ولجوء الرعايا المغاربة الى الحمايات الأجنبية[2]، كانت هناك ايضا مشكلة منطقة مليلة التي نشبت بها احداث حظيرة عام **1893م**، بالرغم من توقيع اتفاقيتين فيها بشأن الحدود المغربية الاسبانية وذلك في عام **1891م**[3]، بعد ان حدث خلاف شديد زناته الريف في مليلة وبين الاسبان، ويعود سبب هذا الخلاف الى اقتراح الاسبان على السلطان الحسن الاول ان يزيدهم في مساحة ارض مليلة التابعة للزناتة فلما شرع الاسبان في تنفيذ البناءات ادى ذلك الى اصطدام بين الجانبين انتهى بهزيمة الطرف الاسباني[4] ، هذا الاخير كان يخشى الدخول في حرب جديدة خاصة بعد تدويل القضية المغربية في مؤتمر مدريد.
- وجاء مبعوث اسباني الى مراكش في **29 جانفي 1894م**، مع 30 من الضباط والدبلوماسيين والمترجمين[5]، ولكن حضوره لم يسفر على اي اتفاق بين طرفي نظرا لمطالب اسبانيا المجحفة والتي تقضي بقمع التمردات وتسليم الرهائن الى اسبانيا اضافة الى تخوف السلطان من تعرضه وعائلته لأخطار القبائل ما جعله يعلن عجزه عن دفع الغرامة المقدرة25 مليون فرنك.
- وقد كان تدخل العسكري الاسباني بحدود "قليعة" غزوا حقيقيا، رغم تكذيبات المحتل وتكشف عن رفض القبيلة، وتكشف عن رفض القبيلة الرضوخ للإسبان، وفي اعقاب ذلك

---

[1] ابراهيم كردية، (ثورة...)، المرجع السابق، ص59.

[2] ابراهيم حركات، (المغرب...)، المرجع السابق، ص328.

[3] محمد العربي معيريش، المرجع السابق، ص183.

[4] العباس احمد بن خالد ناصري، المصدر السابق، ص 205،206.

[5] ابراهيم حركات، (المغرب...)، المرجع السابق، ص274.

النزاع المسلح تم توقيع بمراكش على اتفاقية **05 مارس 1894م**، وتضمنت سبعة فصول تناولت الترتيبات الامنية المتفق عليها فيما يتعلق بنواحي "مليلة" و"حجرة النكور" و"بادس" و"حجرة كبدانة"، كما نصت على تعويضات مالية التي فرضت على الدولة المغربية والتزمت بأدائها لإسبانيا.

و اهم الشروط التي وقعت على أساسها هذه الاتفاقية تضمنت:

- **الشرط الاول:** التزام المغرب بتأدية وعقوبة اهل الريف على مواقع في مليلة.
- **الشرط الثاني:** تعيين وكلاء مراكشيين واسبانيا يجعلوا حدود الارض حدودا للأرض التي تكون حرما بين اكدا وايتينت المراكشية والاسبانية ويضعون عليها علامات بالحجر ولا يجعل في هذه الارض المحرمة سوى طريق يكون المرور عليها من ارض اسبانيا الى ارض مراكش ويكون الرجوع عليها ويمنع فيها الحرث والرعي ودخول الجنود من الجانبين لها مع منع حمل السلاح.
- **الشرط الثالث:** تضمن احاطة المقابر والباقي من قبة سيدي ورياش بالسور ولا يدفن احد في تلك البقعة مستقبلا.
- **الشرط الرابع:** تعيين عامل من كبار الدولة المراكشية للوقوف والمحافظة على الحقوق والفصل في الدعاوي ويعلم المخزن دولة اسبانيا بهذا العامل وان وقع بينه وبين حاكم مليلة مخالفة في فصل دعوة منها ترفع لنائبي الدولتين بطنجة.
- **الشرط الخامس:** تحديد الغرامة المالية، حيث الزم السلطان على اعطاء 20 مليون من البسطة الواجب فيها اربع ملايين من الريال الاسباني، في تعويض الدولة الاسبانية على نازلة قبيلة قليعة مع اهل مليلة، مليون واحد من اربعة ملايين مذكورة يؤديها المخزن في مدة ثلاث شهور وتدفع الاقساط في مواعيدها المحددة كما احتوت الاتفاقية ايضا على بعض الفقرات السرية منها، منع السلطان من عقد اي قرض خارجي دون الاتفاق مع حكومة مدريد وصار للحكومة الإسبانية حق تعيين وكلاء لها بفاس ومراكش وحق رفض القضاة الذين يعينهم السلطان لينوبوا عنهم في جهة الريف، ويلاحظ من خلال ما جاء في هذه الاتفاقية انها زادت من نفوذ الدول الأوروبية التي اصبحت تهدد استقلال المغرب.

ب- التواجد الفرنسي في الصحراء الشرقية للمغرب (1900م)

- تمكنت فرنسا من نيل امتيازات واسعة في المغرب بموجب، اتفاقية **1863م**، اسوة بإسبانيا بعد انتصارها على المغرب في حرب تطوان**1860م**، وتعزيزا لخطتها الاستراتيجية اتجاه المغرب قامت فرنسا بتوجيه اهتماماتها الى الصحراء والواحات.
- وهذا ما استغلته فرنسا لاحقا للتوغل، في واحات الصحراء الكبرى والالتفاف حول المغرب، لا سيما بعد وصول الى واحة فجيج سنة **1870م**، مما مثل ضغطا فرنسيا فعالا على المغرب من الناحية الشرقية.
- و بعدما شرعت فرنسا تعد ترتيبات للتوغل في اقليم توات، الا انها اجلت مشروعها لان هذه الفترة تتميز باحتدام التنافس بين الدول الاستعمارية للسيطرة على ما تبقى من مناطق حرة ثم ان مركزها كان يكن الولاء والطاعة[1].
- وعرفت فرنسا سنة **1883م**، عزلة دولية ، حيث كانت تواجه خلافات بقارة اوروبا وفي المغرب، كانت حركتها محسوبة بسبب المراقبة الشديدة لمنافسيها على المغرب وبريطانيا ايطاليا المانيا اسبانيا، وبسبب قوة السلطان المولى الحسن الاول ويقظته ، فقد كاتب هذا الاخير ممثلي الدول الاوروبية بطنجة مطلعا اياهم على شخصية الاطماع التوسعية الفرنسية في "التوات" ومده اياهم على مغربيتها، كما قام بتعزيز حامية فقيق ووجّه حاميات عسكرية الى "يتدكلت" وعين عاملا جديدا على "كورارة" سنة **1892م**، بإقليم "توات"، يخرج غازيا للمناطق الصحراوية، مثل تافيلات لإثبات سيادته عليها في ظل التحرشات الفرنسية كما ورد ذلك في احد رسائله وقد جاء في كتاب الناصري:" **وكان مما بقي علينا الوصول اليه هذه الاطماع الصحراوية والمعقل البربرية التي كان يفهم قبل انها صعبة المرتقى عديمة وجوه الارتقاء فاستخرن الله تعالى وتوكلنا عليه وفوضنا الامر كله اليه...الخ**"[2].
- ولقد كانت فرنسا تنتظر الفرصة السائحة لتوغل في الصحراء المغربية، لذا قامت بتحركات لتُلِينَ موقف خصومها الاوروبيين، وعلى راسهم بريطانيا واسبانيا فقامت في

[1]صلاح العقاد، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الى القرار القومي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، (د.ت.ن)، ص33.

[2]العباس احمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ج9، ص201.

سنة **1890م**، بإبرام اتفاق مع بريطانيا، بخصوص اقسام قارة افريقيا، فأخضعت فرنسا بالمنطقة الواقعة شمال "الحفا" تمتد من "ساي" على نهر النيجر الى "باروة" على بحيرة تشاد وخصصت انجلترا بالمنطقة الواقعة جنوبه، و الملاحظ من هذا الاتفاق، انه لا يشمل الاراضي الإمبراطورية المغربية، الممتدة من طنجة حتى نهر السنغال، فهي تبقى خارجة على نفوذ دولتين ثم هذا الاتفاق لا يتركه لفرنسا سوى شريطا ضفيفا من الصحراء.

- ولعل فرنسا كانت ملزمة بهذا مقابل ان تشتري سكوت بريطانيا، حينما تشرع في تعويض ما ضاع منها بجزء او بأجزاء من صحراء المغرب مترامية الاطراف، وقامت فرنسا في السنة الموالية **1900م**، بتوقيع اتفاقية اخرى مع اسبانيا، تحدد الممتلكات الاسبانية في صحراء المغرب الغربية بوادي الذهب، وبعد ذلك جاءت لفرنسا الفرصة السائحة لتحقيق التوغل الاستعماري في "توات"، وكانت مزدوجة فمن جهة انشغلت بريطانيا بحرب "البوير" بجانب افريقيا، والتي امتدت من سنة **1899م**، الى **1902م**، ومن جهة ثانية توفي الوزير الوصي "احمد بن موسى"[1] سنة **1900م**، بعدما كانت شخصيته قوية اتبعت نفس اسلوب السلطان الحسن في مدافعة الاطماع الاستعمارية وبذلك اصبح الباب مفتوحا لفرنسا وما عليها الى ان تحقق مبتغاها.
- وجهزت فرنسا حملة عسكرية مدرعة لتأدية المعتدين المغاربة على بعثة الجيولوجي المستكشف "فلامان"، واستولت في عام1900م، على عين صالح ويتدكلت واكلي بتيميمون وسقطت توات سنة 1901م وذلك بعد معركة مع المجاهدين جعلت "غوتي" يصفها بقوله: "... **لا اعتقد انه وقعت في التاريخ مجزرة مماثلة كالتي جرت سنة 1900م، واضاف "ان الثعالب والعقبان كبر عليهما الامر نظرا لكثرة الجثث فكل السكان جميع رؤسائهم قد ابيدوا...**"[2].

---

[1] **احمد بن موسى:** اصله من سوس ولد بمراكش(1257هـ-1841م) تولى منصب الحاب مع السلطان المولى اسماعيل وتوفي سنة 1900م. للمزيد انظر: بهية سيمو، المرجع السابق، ص85.

[2] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص369.

- هذا ما جعل السلطان المولى عبد العزيز[1]، يعمل على اثارة مسألة "توات" على نطاق الدولي، ولهذا الغرض اوفد سفارتين مغربيتين الى اوروبا الاولى الى لندن وبرلين وعلى راسها وزير الحرب المدفعي، والثانية الى باريس وعلى راسها وزير الخارجية ابن سليمان الا ان نتائج سفارتي "المنبهي" "وابن السليمان" لم تكن مرضية، وانتهت بنتائج عكسية اذ تمكن وزير الخارجية لفرنسا على اقناعه بقبول لبروتوكول 20 جوان 1901م، الذي ينظم علاقة الطرفين في الحدود المغربية الجزائرية، وهو اتفاق يكرس في الحقيقة الهيمنة الفرنسية على واحات الجنوب الشرقي المغربية وأعطى صفة الشرعية لهذه الهيمنة[2].

_بالإضافة الى اتفاقيتين الموقعتان في **20 ابريل و7 ماي1902م**، وبهذا حصل الفريقين على مكاسب كبيرة لتوسعهم على حساب المغرب، فقد دفع بروتوكول في 20جوان في مجالات واسعة من اراضي بعض القبائل المغربية، تحت التبعية الفرنسية وان هذه القبائل خيرت بين الخضوع للفرنسيين او الانتقال من اراضيها لمناطق اخرى، داخل المغرب اذا ارادوا البقاء على مغربيتهم في حين نظمت اتفاقية **20 ابريل** التجارة عبر الحدود، ومنحت الفرنسيين امتيازات جمركية على حساب مغاربة، وفرضت على المخزن حماية تلك الامتيازات بالسهر على تنفيذ بنود الاتفاقية.

-وإزاء ضعف السلطة المخزن في المنطقة بسبب، اوضاع المغرب فان فرنسا أصبحت مطلقة اليدين، فقام "جونار" الحاكم العام في الجزائر، بمهاجمة قصور فقيق وفرض على الأهالي في القصور تسليم الرهائن وغرامة مالية وبنادق حربية وحرية دخول الرعايا الفرنسيين[3].

-كما عين كولونيل "ليوتي" قائدا لعين الصفراء، ليوسع نطاق الامن على الحدود الجزائرية المغربية **1903م**، حيث وبمجرد توليه شرع في اقامة مراكز عسكرية على طول الحدود وعلى طرق المؤدية واحة فجيج. واستندت هذه الخطوة الفرنسية وهي الاستيلاء على

---

[1] **المولى العزيز**: هو عبد العزيز بن الحسن الاول من أم جركسية هي لالة رقية، كان وليا للعد بدل اخيه مولاي محمد تولى الحكم في عمر 14 سنة عن طريق الوزير احمد بن موسى. للمزيد انظر: العباس احمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ج9، ص202.

[2] علال الخديمي، المرجع السابق، ص45.

[3] حسن صبحي، التنافس الاستعماري الاوروبي في المغرب (1884-1904م)، دار المعارف، مصر، 1965، ص61.

المواقع الهامة على حدود بحجة تأمينها بسبب تكرار الحوادث والمشاكل خاصة فيما بين **(1901-1902م)**.

ومن خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل يمكن القول بان السلطان حسن الاول حاول إدخال إصلاحات بالغة الأهمية في مختلف الجوانب على البلاد سواء كانت إدارية عسكرية ثقافية اجتماعية واقتصادية بغية إخراج بلاد من كافة التحرشات الاجنبية الا ان هذه الاصلاحات بائت بالفشل كونها جاءت في فتره عصيبة وغير مناسبة ادت وفاه الحسن الاول **1894م**، الى توليته ابنه عبد العزيز الذي اجلس على العرش وهو صغير حيث عرف عهده انتشار الفتن والاضطرابات وانقسام في وزارته وتفاقم الازمة المالية فعمل على رفع الضرر على الرعية ووضع حد لتعسفات الحكام من خلال الترتيب العزيزي الا ان في ظل هذه الفترات العجاف زادت التمردات والثورات ابرزها ثورة بوحمارة والريوتي وامتناع الشعب على اداء الضرائب جعل الازمة المالية تتفاقم ما نجم عنه افلاس المخزن.

ومع استعانة المخزن بالأوروبيين أصبحت البلاد تحت النفوذ الأوروبي وادي قرار الاستدانة من الدول الاوروبية الى فتح مجال واسع امام التنافس الاوروبي مما زاد من متاعب الدول المغربية والتي اصبحت على بعد خطوة من فقدان استقلالها التام وادى تصاعد تدخلات الاجنبية في البلاد الى الاحتلال الاسباني والفرنسي في صحراء المغربية في اواخر القرن 19م.

❖ ***الفصل الثالث: أثر الازمة المالية في فرض الحماية على المغرب الاقصى(1900-1912م)***

المبحث الأول: التوافقات الفرنسية الأوروبية لنفوذ بالمغرب الاقصى ونتائجها (1900-1906م)

اولا: التوافق الفرنسي الايطالي 1902م

ثانيا: التوافق الفرنسي البريطاني 1904م

ثالثا: التوافق الفرنسي الإسباني 1904م

رابعا: نتائج التوافقات الفرنسية الأوروبية للنفوذ بالمغرب الأقصى **(1905-1906م)**

المبحث الثاني: المساعي الفرنسية والاسبانية في الحماية على المغرب الاقصى (1907-1912م)

اولا: الاحتلال الفرنسي لوجدة والدار البيضاء 1907م

ثانيا: التدخل الاسباني في الشمال المغربي1909

ثالثا: الازمة المغربية الثانية 1911م

رابعا: فرض الحماية المزدوجة الفرنسية والإسبانية 1912م

يظهر اثر الأزمة المالية على المغرب الاقصى بارزا ، في مطلع القرن20م، حيث ازداد الضغط الاستعماري الاوروبي حولها، من خلال إبرام فرنسا العديد من الاتفاقيات مع الدول الاوروبية ايطاليا فرنسا اسبانيا (1902-1904م)، لتمهيد السبيل امام السيطرة الفرنسية على المغرب، ومرورا بالمؤتمر الدولي مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م، الذي يؤكد مطامع الدول الاوروبية في المغرب وصولا الى انهاء الخلاف مع المانيا 1911م، مما فتح المجال للتدخل المباشر في المغرب وفرض الحماية المزدوجة الفرنسية الاسبانية في سنة 1912م.

- **فما هي التوافقات الفرنسية الأوروبية للنفوذ بالمغرب الأقصى ؟ و ماهي نتائجها ؟**
- **ماهي المساعي الفرنسية و الإسبانية لفرض الحماية على المغرب الأقصى ؟**

المبحث الاول: التوافقات الفرنسية الأوروبية لنفوذ بالمغرب الاقصى ونتائجها (1900-1906م)

دخلت مجموعة من الدول الاوروبية في تنافس للحصول على اجازة لدى الملك "اودينيل" لمصادقته، على بعض أمانيهم كما قامت فرنسا التي تعتبر الدولة الاكثر مثابرة وإلحاح في إضاعة استقلال المغربي، وامتلاك دولته بجهود جبارة لتصفية طريقها من العراقيل، التي تضعها الدول المزاحمة و بهذا نراها انتهجت دبلوماسية لها، من اجل خدمة التوغل ومتمثلة في مساومات الدول الاوروبية، من اجل الظفر بالمغرب الاقصى. فما هي هذه المساومات الفرنسية للدول الاوروبية؟

اولا: التوافقات الفرنسية مع الدول الاوروبية للنفوذ بالمغرب الاقصى (1902م-1904م)

أ-التوافق الفرنسي الايطالي 1902م

بدأت ايطاليا تهتم بالمغرب بعد تحقيق وحدتها القومية سنة 1870م حيث وجهت انظارها من جديد للبحر الابيض المتوسط ، وبدأت في مضايقة فرنسا في كل من المغرب وطرابلس[1]، وكان الاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881م، ضربة موجعة لأطماع ايطاليا في

[1] مروان بوزكري، التنافس الفرنسي-الانجليزي على المغرب الاقصى ما بين 1873-1905م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2010/2009، ص95.

المنطقة ما ادى الى توتر العلاقة بين الدولتين الفرنسية والايطالية، ذلك ان الاخيرة قد لاقت التأييد لمطامعها في تونس خلال مؤتمر برلين الاول سنة 1878م، من قبل النمسا ضد فرنسا، الا ان هذه الاخيرة ادركت منذ عام1889م، ضرورة مصالحة ايطاليا من اجل إبعادها عن المانيا، زد على ذلك هزيمة الطليان في موقعة "عدوة" على يد الاحباش عام 1896م، جعلتهم يعيدون التفكير في امتلاك اراضي جديدة بشمال افريقيا وخصوصا في ولاية طرابلس الغرب باعتبارها الولاية الوحيدة التي بقيت خاضعة للدول العثمانية في الشمال الافريقي[1].

بدأت العلاقات الايطالية الفرنسية في التحسن في عهد خلفاء "ديلكاسييه"، مع زوال التوتر نتيجة توقيع عدة اتفاقيات، كان اهمها اتفاقية سبتمبر 1896م، والتي انتهت بعد عقد اتفاقية تجارية بين "ديلكاسييه"، ووزير المالية الايطالي في 21 نوفمبر 1898م، عدلت من خلاله الدولتين التعريفة الجمركية لصالح كل منهما، وانتهت بذلك الحرب الجمركية التي بدأت في عام 1896م، وساهم هذا الانفراج في تحمس "ديلكاسييه" ، بحذف المسائل العالقة بين البلدين واهمها المسألة المغربية وظل التباحث قائما بين سفير فرنسا في روما ووزير الخارجية الايطالي حول المسالة المغربية قائما طيلة عام ونصف اسفر على اتفاق في شكل بتبادل الرسائل.

فجاء في رسالة السفير الفرنسي المؤرخة في 14 ديسمبر 1900م، بأن اتفاق 1899م، بين فرنسا وانجلترا قد ترك منطقة طرابلس وبنغاري خارج حدود اقتسام النفوذ وطمأنت فرنسا ايطاليا، بانه ليس لها نية في تجاوز نفوذها وكانت رسالة فرنسا هذه بإطلاق يدها في طرابلس تنتظر من ورائها، اعتراف ايطاليا بحقوقها التي تدعيها في المغرب وسارع وزير الخارجية الايطالي في الرد برسالة مؤرخة في 16 ديسمبر 1900م، اوضح فيها عدم اعتراف دولته بممارسة فرنسا لحقوقها الناتجة عن مجاورة اراضيها لأراضي السلطة المغربية والمحافظة على هذه الحقوق مقابل الاحتفاظ ايطاليا بحق تنمية نفوذها بطرابلس وبنغازي[2].

[1] رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 1996، ص 114،115.

[2] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 96،97.

وكان اتفاق 1900م، قد مهّد الطريق لعقد اتفاق اخر، تمثل في اتفاق الاول من تشرين الثاني عام 1902م، بين فرنسا وايطاليا ، تم بموجبه منح فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل اطلاق يد ايطاليا في طرابلس الغرب[1] ،وبذلك تكون ايطاليا اول الدول الأوروبية التي عاقدت فرنسا على المغرب الاقصى مما ادى الى انسحابها من التنافس الاستعماري حول المغرب وفتح مجال امام المساومات مع الدول الاخرى[2].

ب- التوافق الفرنسي البريطاني 1904م

وجاء هذا التوافق لتسوية الخلاف بين فرنسا وبريطانيا، حول كل من مصر والمغرب ويعد موقع كليهما له الاثر الاكبر في زيادة الاطماع الأجنبية على الدولتين فالمغرب، يعد مدخل القارة الإفريقية من الشمال الغربي، كما ان سواحله تمتد على البحر الابيض المتوسط من ناحية والمحيط الاطلسي من ناحية اخرى، وتشرف على جبل طارق ومصر تعد مدخل القارة الإفريقية من الشمال الشرقي وبها قناة السويس شريان الملاحة العالمية وهو ما جعل القوى الاستعمارية تتسابق من اجل السيطرة عليهما[3].

ولقد كانت فرنسا وبريطانيا تطمحان في الحصول على نفوذ ومصالح اقتصادية في كليهما، خاصة بعد تفرغ فرنسا من احتلال تونس عام1881م، وبريطانيا من احتلال مصر عام 1882م، وهو ما زاد من حدة التنافس بين الدولتين والدخول في ازمة "فاشودة"[4].

ولقد عمل "ديلكاسييه" بمجهودات كبيرة لأجل الخروج من هذه الازمة من خلال الدعوة الى اخلاء المنطقة وتجنب اي عمل من شأنه ان يؤدي الى استعمال العنف والسلاح ولقد ساهم بعض الشخصيات من اجل نجاح سياسة "ديلكاسييه" وترطيب العلاقة بين بريطانيا وفرنسا، وهم السفير الفرنسي "باربر" بروما و"بول كامبون" سفير في لندن بالإضافة الى

[1] اسماعيل احمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض-السعودية، 2006، ص418.

[2] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص97.

[3] جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الدار القومية، الاسكندرية، 1966، ص521.

[4] **ازمة فاشودة:** وقعت في عام 1898م في بين بريطانيا وفرنسا في جنوب كردخان وتسمى الان كردوك في سياق التنافس الاستعماري وكادت تؤدي الى نشوب حرب بينهما. للمزيد انظر: نور الدين جاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا والعالم، ج2، دار الفكر، سوريا، 1995، ص351.

تأسيس "جمعية الوفاق الودي" في عام 1887م، ولقد ساهمت بشكل كبير في تهدئة الاوضاع السياسية بين بريطانيا وفرنسا ومهّدت للتفاهم سنة 1904م[1].

وبعد ان تمكنت بريطانيا من سيطرتها على الطريق التجاري المؤدي الى الهند، شعرت فرنسا بخلل في التوازن الدولي، ولم تقبل بذلك بل عملت على اثارة العراقيل ضد انجلترا من اجل ايجاد فرصة تسمح لها بتحقيق مصالح في الطريق المؤدي الى شرق آسيا او ما يعرف بطريق الحرير[2].

لكن فشل فرنسا في مواجهة بريطانيا وعدم تمكنها من اجبارها على الجلاء من مصر وتدويل المسالة المصرية غيرت سياستها ،وتبنت سياسة واقعية جديدة بدل سياسة العنف مع انجلترا وهكذا تبنوا اسلوب الترويع والمهادنة.

وجاء هذا تطور كنتيجة للفشل في ازمة "فاشودة"، وتأكد الفرنسيين من قدرة الانجليز على الاستمرار في مصر، بالإضافة الى وفاة الملكة فيكتوريا سنة1901م، وكانت متحالفة مع المانيا واعتزال "سولزبوري" للعمل في السنة الثانية، وبتولي اللورد "لانسمون" الذي كان يرغب في إقامة علاقات صداقة مع فرنسا.

و بهذا رأت فرنسا ان مساومة الحكومة البريطانية على حل وسط، وهو ان تتغاضى فرنسا عن احتلالها لمصر في المقابل ان تترك انجلترا لفرنسا حرية الحركة حتى تتمكن من الاستيلاء على المغرب، الذي كانت تتطلع لاحتلاله، ولما كانت انجلترا ترى ان في مصلحتها الخاصة التقرب من الحكومة الفرنسية خاصة، بعد ظهور المانيا على مسرح احداث القوى العظمى ورغبتها في التنافس على مستعمرات غنية بالموارد الأولية والحصول على اسواق جديدة لتصريف منتجاتها.

وكان المغرب الاقصى من بين المناطق التي كانت تضعها المانيا ، ضمن اهتماماتها وتعارض اي زيادة في النفوذ الانجليزي او الفرنسي فيها[3]، ومن اجل ذلك عملت كل من

[1] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص98.

[2] مرفت أسعد عطاء الله، المرجع السابق، ص425.

[3] نور الدين جاطوم، المرجع السابق، ص358.

فرنسا وبريطانيا على عقد اتفاق ودي في 08 ابريل 1904م، حول المغرب ومصر وكانت اهم نصوصه ما يلي:

- اعلان انجلترا عن عزمها على عدم تغير مركز مصر السياسي وتكفلها بالمحافظة على امتيازات فرنسا التقليدية في مصر، واعلام فرنسا عدم عرقلتها لأعمال انجلترا في مصر او مطالبتها بتحديد اجل احتلالها في نظير اطلاق يد فرنسا في المغرب على ان يقع على عاتقها حفظ النظام فيه وتقديم المساعدات التي تتطلبها نواحي الاصلاح المختلفة دون القيام بتغيير الوضع السياسي بها.

- يؤكد الاتفاق على مبدأ الباب المفتوح للتجارة في المغرب ومصر لمدة 30 عاما وألاّ تعوق فرنسا عمليات السفن الانجليزية لنقل التجارة بين موانئ المغرب.

- عدم إغفال المصالح الإسبانية في المغرب وان تقوم فرنسا بالتفاهم مع اسبانيا حول هذا الموضوع والى جانب هذه النصوص العلنية، فقد كانت هناك اتفاقات سرية بين الدولتين بشأن المغرب ومصر ففي المادة الثانية من البنود السرية اتفاقية خاصة بالنظام القضائي والتشريعي والمالي يحق لإنجلترا فيها اجراء تغيرات في مصر دون الرجوع الى اي جهة اخرى، كما تقوم فرنسا بإدخال اصلاحات مماثلة في المغرب دون ان تعترض انجلترا ذلك، وفي المادة الثالثة اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على منح بعض المناطق المجاورة لمنطقة سبتة ومليلة ضمن دائرة النفوذ الاسباني[1].

فقد دخلت المغرب في دائرة التقسيم الاستعمارية في افريقيا، واخذ الانجليزي يوطدون مركزهم في مصر، لدرجة ان اصبحت المسالة المصرية ذات الطابع داخلي، كما اخذ الفرنسيون في توطيد مركزهم في المغرب، مما حقق لفرنسا وانجلترا مكسبا مهما، وهو تصفية النزاع فيما بينهما، وزيادة أواصر التحالف بينهما ممّا عزّز مركزهما امام المانيا المتطلعة للمنافسة البحرية، وانجلترا اصبحت مطمئنة على مركزها في مصر وعلى مضيق جبل طارق ووقوف ايطاليا الى جانب فرنسا ضد المانيا ووعدتها بعدم معارضتها لها في غزو ليبيا.

[1] عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص92

ج- التوافق الفرنسي الإسباني 1904م

كان المغرب سنة1900م، احد بلدان افريقيا التي حافظت على استقلالها، بحيث تذعرت فرنسا بالحقوق التي يخول لها قرب مستعمراتها بتواجدها في الجزائر منذ1830م، واسبانيا بحقوقها التاريخية بتواجدها في سبتة ومليلة كل دولة تسعى من اجل الحصول على نفوذ داخل المملكة لتضمن لها مصالحها الاستعمارية بالإضافة، ان انجلترا فكرت في استحواذ على المغرب الاقصى، وهذا الطرح قاله "ساندربوري" سنة 1887م:"... **لو كان سيتم تقسيم ما للمغرب فإن شهيته ستكون مفتوحة...**".

اما اسبانيا فكانت تربطها علاقات قديمة مع المغرب الاقصى منذ القرن 16م، غير انها لم تكن بالهيبة التي كانت تمتلكها انجلترا وفرنسا، لكن بحكم موقعها الجغرافي وتواجدها في سبتة ومليلة جعل من الاسبان قوّة لا يمكن تجاهلها في المسألة المغربية، و قد بدأت فرنسا التفاوض مع اسبانيا فيما يخص المسالة المراكشية، وقد توصلت المفاوضات بينهما سنه 1902م.

وبعد تفرغ فرنسا من الاتفاق الودي مع انجلترا، انتقلت الى مرحلة جديدة وهي التفاهم مع اسبانيا حول مناطق النفوذ، وبدأت المفاوضات بهذا الشأن منذ 18 ابريل1904م، ولقد كانت فرنسا تسعى من اجل الحصول على نصيب اكبر من مراكش، وهي مستعدة لإعطاء اسبانيا جزء صغير في الجنوب ولكن بدون اقليم سوس الكبير مع توسيع منطقة الريف لصالح الاسبان رغم احتجاجات العسكريين الفرنسيين.

وبعد التفاهم والتفاوض مع الاسبان وقع وزير الخارجية الفرنسية مع سفير اسبانيا في باريس يوم 3 اكتوبر 1904م ،على بيان رسمي يتضمن موافقة اسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب[1]، وفي هذه الاتفاقية تم تحديد مدى حقوق كل من الدولتين اسبانيا وفرنسا في مراكش، من خلال العمل على احترام سيادة السلطان وسلامة اراضيه من اي تدخل اجنبي، مع تحمل اعاقتهم مع تحمل عاتقهم الاصلاحات الإدارية والسياسية والمالية، كل دولة حسب مناطق نفوذها داخل المغرب الاقصى، ولقد تعهدت اسبانيا عدم التصرف في منطقتها

[1] البير عياش، المرجع السابق، ص50.

لطرف الثالث والاعتراف بوضع طنجة واقرت كل دولة بحرية، وإنشاء المدارس وتداول العملة الفرنسية والإسبانية في كلتا المنطقتين، والمادة 16 من الاتفاق السري تنص على عدم نشر بنود هذه الاتفاقية الا بعد التشاور او انقضاء 15 عام[1].

وعملت فرنسا من اجل نجاح استراتيجيتها في احتلال المغرب، على تنويع سياستها وتطويقها كي تتلاءم وترسخ ظاهرة الاستعمار، وتهدف من خلال سياستها الى تفكيك قواعد الهوية الوطنية وإذابة الشخصية المغربية، ولقد أحرزت تقدم في سياستها عن طريق التوسع من اجل تثبيت وجودها وضمان استمرارها داخل المغرب الاقصى، ويتجلى التفوق الفرنسي من خلال قيامها بالعديد من اتفاقيات من اجل إزاحة أكبر منافسيها على المغرب، وبعد نجاح فرنسا من خلال اتفاق الودي مع ايطاليا سنة 1902م، ومع انجلترا سنة 1904م، ومع الاسبان سنة 1904م نجحت في هذا الرهان الدبلوماسي.

ثانيا: نتائج التوافقات الفرنسية الاوروبية للنفوذ بالمغرب الاقصى (1905-1906م)

1- الازمة المغربية الاولى 1905م

بعد الاتفاق الذي عقدته فرنسا مع ايطاليا 1902م، ومع انجلترا 1904م واسبانيا 1904م، لم يبقى امام فرنسا من عقبة لتحقيق اطماعها في مراكش سوى المانيا التي أثارها التوافق بين الدول المذكورة سابقا وتجاهل فرنسا لها ولمصالحها في مراكش، وللتعبير عن موقفها قام الامبراطور "جليوم الثاني" بزيارة الى مدينة طنجة 1905م، ولقد كانت لألمانيا العديد من العوامل التي جعلتها تعارض اتفاق الفرنسي الانجليزي حول المغرب وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية بالمغرب، فبالرغم من قلة عدد الالمان فان الجالية كانت نموذجا في النشاط والنجاح السريع بالمغرب، من خلال تمكن الألمان من السيطرة على اهم المناطق بالمغرب بمساعدة شبكة قنصلية نشيطة وكان التجار الالمان يحتكرون 70% من النشاط التجاري بمراكش والحوز، ونتيجة لهذا النشاط المتزايد تمكن الالمان من خلق زبائن هامين من المحميين والسماسرة الذين ساعدوا على توسيع المعاملات الألمانية، وعلى توزيع منتجات الصناعة الألمانية، بالإضافة الى الحاجة الى توسيع في إمبراطوريتيها في نطاق السياسة

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص224.

الألمانية الجديدة التي كانت تهدف الى منح المانيا مكانة تناسب حجمها كدولة عظمى والحفاظ على هيبتها الوطنية[1].

لقد كان للرأي العام الالماني دور في التدخل بالمغرب الاقصى من طرف الاوساط السياسية ورجال الاعمال الذين مارسوا ضغوط مستمرة على الحكومة الألمانية، والرغبة في التوسع الامبريالي، وكانوا المغاربة يميلون الى الجانب الالماني من اجل مساعدتهم ضد الفرنسيين وبالفعل وجدوا المغاربة مساندة كبيرة بالتدخل الالماني في الازمة المغربية الفرنسية من خلال الاتصال المباشر بين الالمان والسلطان المغربي "عبد العزيز" فيما يخص المصالح الألمانية وفرضوا هزيمة دبلوماسية على الفرنسيين وهذه العوامل هي التي دفعت بالإمبراطورية الألمانية بالتدخل في المسألة المغربية.

والتدخل الالماني في المغرب الاقصى، جاء ايضا كنتيجة تجاهل انجلترا للحقوق الالمان في اتفاقها مع فرنسا عام 1904م، إلا أن "لاندسون" و"ادوارد السابع" يصرحون بعدم رغبتهم في عزل المانيا من المسالة المغربية ومعادات مصالحها مع ابدائهم للنوايا الحسنة وهذه التصريحات لم تطمئن الالمان اتجاه مصالحهم داخل المغرب الاقصى[2].

وبعد منافسة الامبريالية بين الدول الكبرى المانيا من جهة وفرنسا بدعم انجلترا من خلال الاتفاق المبرم في1904م، الذي يمنح لفرنسا الحق في السيطرة على المغرب كمحمية وجاء الرد من الالمان الرافض، لذلك حتى لا تدخل الاتفاقية حيّز التنفيذ من خلال النزول اليوم الثاني بالمغرب والقائه خطابا بمدينة طنجة يوم 31 مارس1905م، ويعد هذا الخطاب منعرج هام في تحول السياسة الالمانية قبل مؤتمر الجزيرة الخضراء بسبتة[3].

وكان الهدف من خلال هذه الزيارة اثبات حق الوجود الالماني في المغرب من اجل معاكسة النفوذ الفرنسي وكسب ودّ المغرب من اجل محو الاثر السيء الذي تركته العلاقات الالمانية في المغرب، في الربع الاخير من القرن 19م، وقد صرّح "جليوم" في هذا الخطاب

[1] علال الخديمي، (التدخل الاجنبي...)، المرجع السابق، ص57.

[2] عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص102.

[3] علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948، ص11.

بانه يعتبر السلطان مستقلا كاملا لسيادة وفي هذا التصريح يتحدى فرنسا بالذات ويتحدى انجلترا التي وقعت اتفاقية المقايضة مع فرنسا و"جليوم الثاني" قد يهمه هو الضغط على فرنسا باتهامها بان المانيا تدافع عن استقلال المغرب وفرنسا انها ما تزال تعاني من انهزامها امام المانيا 1870م، بالإضافة إلا أن الجهود الدولية والجهود العسكرية لاحتلال المغرب لن تمر بدون متاعب[1].

وبعد صمود المغرب الاقصى في مواجهة التوسع الفرنسي والانجليزي (1904-1905م)، رافضين ان تكون المغرب محمية فرنسية وجدت الالمان فرصة للتدخل دفاعا عن مصالحها من جهة واتهام المغاربة بالدعم لهم ضد الضغط الفرنسي من جهة اخرى، وهو ما يتضح من خلال زيارة الامبراطور الالماني سنة1905م، الى طنجة للتعبير عن رغبه المانيا في التعامل المباشر مع السلطان المغربي مولاي عبد العزيز لحماية مصالحها وبقاء المغرب مستقلة لتقوية النفوذ الالماني، وتامين امتيازات والمصالح الاقتصادية والتجارية الألمانية في المغرب[2].

وكان لزيارة الامبراطور الالماني صدى في الاوساط المغربية، حيث اعتبرها الكثير ضربة قوية وجهت للفرنسيين ولنفوذهم بالمغرب ورأى فيها المغاربة تأييدا قويا لاستقلال المغرب وموقفا حازما ضد الاطماع الفرنسية ، واستخلص منها السلطان والمخزن البرهان على صدق المانيا في معارضتها للمشاريع الفرنسية، وتحت الضغط الالماني المغربي بالتفاوض مع الدول الموقعة على مؤتمر مدريد ، 1880م، اعترفت فرنسا بدولية المسألة المغربية بعد الاتفاق الاول في8 جويلية 1905م، والاتفاق الثاني في 8 سبتمبر 1905م، ومرورا بالاتفاق المبرم في 28 سبتمبر 1905م، الذي تم فيه الاعتراف بسيادة السلطان واستقلاله وصيانة إمبراطوريته والحرية الاقتصادية دون تميز[3].

---

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص140.

[2] صلاح العقاد، (المغرب العربي...)، المرجع السابق، ص230.

[3] سعيد الامين، الدولة العربية المتحدة تاريخ الاستعمارين الفرنسي والبريطاني في بلاد العرب، مطبعة عيسى الالباني الحلبي وشركائه، القاهرة، (د ت ن)، ص26.

وهذه الاحداث دفعت بالسلطان مولاي عبد العزيز الى عرض على الشعب حقيقة الموقف المغربي والدافع عن استقلال المغاربة في بلادهم والموقف الفرنسي الطامع في الاستيلاء على البلاد والدعوة الى التعاون ومساعدة المخزن بالرجال والاموال من اجل مواجهة المخاطر المهددة لمصالح المغرب، ولقد تمكن المغاربة من فضح السياسة الفرنسية واظهار حقيقة السياسة الاستعمارية التوسعية.

2- مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

استغل سلطان المغرب فرصة معارضة المانيا لمشروعات فرنسا الاستعمارية، ودعا الى عقد مؤتمر دولي في ابريل 1906م، بمدينه الجزيرة، للبحث عن السيادة المستقلة بمراكش[1]، وجاء بناءا على نصيحة الحكومة الألمانية" للسلطان عبد العزيز"، حيث رأت المانيا انه احسن وسيلة لتدارك الوضع بالمغرب، التي هي تحت السيطرة الفرنسية وهذا ما يعني ضرورة المحافظة على توازن القوى في المغرب، واكدت على مشاركة جميع الدول في اي مشكل بالمغرب، كما ارادت تدويل المسالة المغربية قصد افشال الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا والحصول على امتيازات من خلال الضغط ليه.

وكانت تهدف من خلال انشغالها بالقضية المغربية، الى تحسين القوى الاستعمارية بذلك خاصة مع تزايد الاطماع الفرنسية والبريطانية في البلاد، فلم تكن هذه اول مرحلة يتم فيها تدويل القضية المغربية، فقد سبقتها اتفاقية مدريد بربع قرن والاتفاقية السرية ببضع سنوات، اما بالنسبة لفرنسا، فتجلى موقفها في التخوف من انعقاد هذا المؤتمر تحسبا لخروجه بنتائج تعرقل خطتها التي كانت في مراحلها لاحتلال المغرب وهذا بالرغم من انها كانت مسلحة باتفاقيات دولية إلا انه امام الحاح الدول الأوروبية قبلت انعقاد المؤتمر[2].

أ-انعقاد المؤتمر

تم الاتفاق على انعقاد المؤتمر في 14 جانفي1906م، بالجزيرة الخضراء الإسبانية واستمرت اعماله حتى ابريل من نفس العام، شاركت فيه كل من اسبانيا وانجلترا وفرنسا

[1] رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص151.

[2] عبد الكريم غلاب، (قراءة جديدة...)، المرجع السابق، ص146.

وهناك اطراف اخرى لها مصالح بالمغرب، وهي المانيا، النمسا، بلجيكا، الولايات المتحدة، ايطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا والسويد هذه الاطراف لها مصالح استراتيجية اكثر منها اقتصادية[1].

ومثل المغرب في هذا المؤتمر وفد من "الحاج محمد طريس" و"الحاج محمد المقري" و"الحاج محمد الصفار" و"السيد عبد الرحمن بنيس"، ولم تكن هذه الدول مثقفة على جدول اعمال المؤتمر ولا على الاهداف المرجو تحقيقها، بل ان فرنسا، المانيا، انجلترا واسبانيا كانت تستهدف مصلحة المغرب واقتراح اصلاحات داخلية بشأنه، اما المغرب فوفده كان ضعيفا وحتى المترجمين كان مشكوك في اخلاصهم لمهمتهم وامانتهم لتوصيل الحقائق للوفد المغربي[2].

ب-قراراته

صدرت قرارات المؤتمر في 17 ابريل 1906م، في وثيقة طويلة صدقت عليها الدول المشاركة ما عدا المغرب والمانيا، فالمغرب لم يشارك اي قرار صدر على هذا المؤتمر اما المانيا فقد ارادت ان تظهر بمظهر مؤيد للمغرب في معارضتها لميثاق الجزيرة الخضراء وخاصة انها لم تنل مكانة تطمح اليه وهو كبح النفوذ الفرنسي في المغرب.

فالميثاق النهائي لم يستجب اماني الشعب المغربي، بل جاء مؤكدا للوصاية الدولية ومدعما للاستغلال الاجنبي للمغرب[3]، وشملت قراراته الاولية سيادة السلطان واستقلاله ووحدة مملكته والحرية التجارية في موانئه، ومكافحة تهريب الاسلحة ومعالجة المسائل المالية، وبحث تأسيس مصرف دولي بالمغرب، ومعالجة مسألة الجمارك والضرائب، فمعظم قراراته كانت لصالح الدول الاجنبية وخاصة الرئيسية منها والتي اكدت فيها فرض رقابة اجنبية، حيث تقرر تنظيم شرطة بالموانئ المغربية المفتوحة للتجارة واخضع تأطرها للفرنسيين والاسبان وحدهم وما سيؤدي في الاخير الى استقلالها لتدخل في الشؤون المغرب الداخلية.

[1] ابراهيم حركات، (المغرب عبر التاريخ...)، المرجع السابق، ص321.
[2] عبد الكريم غلاب، (قراءة جديدة...)، المرجع السابق، ص147.
[3] علال الخديمي، (التدخل الاجنبي...)، المرجع السابق، ص74.

وفيما يخص المشروعات الإنشائية والمنافع العامة، فقد وضح الميثاق الاجراءات التي تتضمن المساواة التامة بين الدول، فيطرح كل مشروع في مناقصة عامة ويصدر قرار بالشروط ويقدم للسلك الدبلوماسي في طنجة، على ان يمارس السلطان السيادة الكاملة على المرافق العامة مثل السكك الحديدية والطرق[1].

وفي بادئ الامر كان السلطان مترددا نوعا ما في التوقيع على المقررات، الا ان وزير ايطاليا المفوض توجه نحو السلطان حاملا رسالة من ملك ايطاليا باسم 12 دولة للمشاركة بالمؤتمر جاء فيها بـ:

"أن تبني القرار العام بكامله يزيد من مقام جلالتكم رفعة ومقاما ويضيف خيرا لا يقدر الى امبراطورية جلالتكم"، مما ادى الى قبول السلطان للمقررات في18 حزيران 1906م[2]، وهكذا اخذت فرنسا اشرافها على البوليس المغربي في الموانئ العامة على المحيط الاطلنطي".

ان مؤتمر الجزيرة الخضراء لم يقدم حلولا مقبولة لا على المستوى الداخلي بالمغرب ولا على المستوى الخارجي، فقد فتح المجال لمزيد من الاحداث الدموية التي هدّدت مصير المغاربة، وكان موقف الاوساط الشعبية من المؤتمر التنبؤ بخطورة الوضع فضاعفت التظاهر على الاجنبي، وطالبت بفرض كل ما من شأنه ان يسمح للفرنسيين ببعض الحقوق السياسية والعسكرية، وقد روى "لويز جانفيل" ان الجمهور كان يصيح عليه وهو مار:"... **انظر والفرنسيين الذين جاءوا لأخذ بلادنا...**"[3].

وبالتالي كان ميثاق الجزيرة الخضراء مخيبا لآمال المغاربة، للحصول على تأييد دولي لاستقلال بلادهم، بالإضافة الى حماية مصالحهم الداخلية والخارجية، لكنه جاء لتعزيز النفوذ الاوروبي في البلاد وهذا ما رفضه المغاربة واعتبروه تمهيدا لاحتلال المغرب.

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص236.

[2] نجيب حبيب، موسوعة عامة للتاريخ المغرب والاندلس، ج4، ط1، دار الامير للثقافة والعلوم، لبنان، 1995، ص240.

[3] علال الفاسي، (الحماية في مراكش...)، المصدر السابق، ص12.

المبحث الثاني: المساعي الفرنسية والاسبانية في الحماية على المغرب الاقصى (1907-1912م).

عاش المغرب الاقصى فتره حرجه نتيجة الازمه المالية، التي تعرض لها امام التغلغل الفرنسي الذي فرض وجوده باحتلال وجدة والدار البيضاء والتغلغل الاسباني الذي فرض وجوده في منطقة الريف، وما زاد من حدة الوضع هي الازمة التي شهدها المغرب عام1911م.

- فما هي مساعي فرنسا واسبانيا نحو فرض الحماية على المغرب؟

اولا: التدخل الفرنسي والاسباني في المغرب الاقصى (1907م-1909م)

1-الاحتلال الفرنسي لوجدة والدار البيضاء 1907م

أ-احتلال وجدة

خضع المغرب الاقصى بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م، الى الوصاية الجماعية بعد ان ظنت فرنسا بأن القضية المغربية لا تهم الا هي والمغرب، إلا أن المؤتمر اعطى لها وسائط عمل في المغرب، من خلال دبلوماسيها الذين استغلوا الوضع المغربي بمهارة وتضخيم ابسط الاحداث في سبيل مضاعفة الضغط وإخضاع مدن المغرب للسيطرة الفرنسية، إلاّ ان الشعب المغربي لم يستسلم امام الضغوط الفرنسية، فظل يقاوم الفرنسيين على بعض الاعمال وتصرفات، التي كان يقوم بها بعض الرعاية الفرنسيين من بينها قتل "شربوني" والفرنسيين استغلوا الحادثة وقدموا الى المغرب بأسطول حربي لميناء طنجة فاجتمعوا مع النائب محمد الطريس وقدموا له مطالب الحكومة الفرنسية طالبين تنفيذها وتهديده باستعمال القوة من بين المطالب:

- ❖ دفع تعويض قدره 100,000 فرنك .
- ❖ تقديم الموظفين بطنجة الاعتذار للسفير الفرنسي .
- ❖ تخصيص موضع لبناء تذكار للقتيل في عين المكان .

وشغل الفرنسيون هذه الاحداث كذريعة لممارسة الضغط المالي والعسكري على المخزن، من اجل اضعافه لتمكين الفرنسيين من بسط سيطرتهم على المغرب[1]، وفي اواخر سنة 1906م حاولت فرنسا واسبانيا احتلال مدينة طنجة بدعوى حماية أمن الاجانب وخوفا من هجمات تقوم بها القبائل، وفي الواقع كانوا يبحثون عن وسيله لإرغام المخزن على تنظيم بوليس بالمدينة تحت اشراف مدربين فرنسيين واسبان ، وعلى الرغم من فشل فرنسا في احتلال طنجة الا انها حققت هدف اخر، وهو مساعدة المخزن في محاربة القبائل التي كانت تعارض التغلغل الاجنبي عامة والفرنسي خاصة ولقد شهد عام1907م، مزيد من التدخل الفرنسي في المغرب على إثر مقتل الطبيب الفرنسي الذي كان جاسوسا فرنسيا في مراكش فاتخذت فرنسا من هذه الحادثة ذريعة للتدخل العسكري في وجدة واحتلالها[2].

وهناك العديد من الروايات حول اسباب مقتله، فهناك من يردها الى تخوف المغاربة من التلغراف اللاسلكي الذي كان يستخدمه "موشامب"، بالإضافة الى تطلع المغاربة الى الانتقام من الاجانب الذين يعملون لصالح فرنسا، ورواية اخرى تتهم الطبيب "موشامب" بتعليق راية فوق منزله فهجم عليه المغاربة ،والسبب الاخير يعود الى المنافسة اقتصادية ومعارضة المصلحة المادية لبعض التجار والصناع[3].

ولم يكن هذا الاغتيال اول حادثة، والجدير ان فرنسا لم تكتفي كما كانت تفعل في السابق بتقديم احتجاجات وطلب تعويض، وإنما سارعت هذه المرة في احتلال مدينة وجدة في 29 مارس 1907م،متظاهرة بأن ذلك إجراء مؤقت ريثما تجاب مطالبها. ومن مطالبها:

- ❖ عزل باش مراكش وسجنه بطنجة.
- ❖ تنفيذ اتفاقية الحدود لسنة 1901م باشتراك الفرنسيين في لجنة المراقبة لقسم المراكشي من الحدود.

[1] علال الخديمي، (التدخل الاجنبي...)، المرجع السابق، ص 97.

[2] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.

[3] علال الخديمي، (التدخل الاجنبي...)، المرجع السابق، ص101.

- ❖ عزل ادريس حاكم اقليم "ادار" لأنه يساعد ماء العينين[1].
- ❖ تعويض كبير لأسرة القتيل.

فقد سلم السلطان بها[2]، بعد ان تمكن الفرنسيين من الاستيلاء على وجدة، بالإضافة الى ان المطالب الفرنسية مقابل اجلائهم من وجده كانت متعارضه مع سياده المغربية، وكان السلطان متخوفا من ردود افعال المواطنين التي قد تؤدي الى المزيد من التدخلات، ومرورها بضائقه ماليه، والبحث عن السبل لتسديد التعويضات والديون التي فرضها الفرنسيين على السلطان.

ب-احتلال الدار البيضاء 1907م

كان لفرنسا استراتيجية لاحتلال المغرب الاقصى قائمة على التغلغل المنظم لاستكمال تطويق المغرب، بالكامل بداية من احتلال وجدة في 29 مارس 1907م، وتعد حادثة الدار البيضاء من خلال قيام القبائل المجاورة لها كأولاد زيان المديونة بالهجوم على الاوروبيين، الذين كانوا يعملون في المرسى، وقتلوا منهم تسعة ممّا أدى الى نشوب فوضى أدت الى قتل الانفس وسلب الاموال من الدكاكين والبنوك وأوقفوا باليهود في حيّهم الخاص وتعذّر على الحكومة المغربية ان تضبط الامن في المدينة مما ادى أرسال فرنسا وإسبانيا باخرتين محملتين بالجنود واحتلت الدار البيضاء عنوة بدعوة حماية السّكان الاوروبيين.

واجتمعت القبائل الحوزية وقررت خلع مولاي عبد العزيز وتنصيب مولاي عبد الحفيظ سلطانا[3]، وهذا يعني ان احداث وجدة والدار البيضاء حسمت الموقف بين الاخوين وما لبث

---

[1] **الشيخ ماء العينين:** هو محمد مصطفى الشيخ ماء العينين محمد فاضل بن حامبين ولد يوم الثلاثاء 1246هـ، توفي عام 1910م كانت له علاقة وطيدة مع السلاطين العلويين وكان دوما مبايعا للسلاطين العلويين معترفا بشرعيتهم وخضوع الصحراء لحكمهم. للمزيد انظر: حمداني ماء العينين، قبسات من حياة ماء العينين، الشيخ ماء العينين فكرة وجهاد، ط1، دار النجاح الجيدة، الدار البيضاء، 2001، ص36.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص238.

[3] **مولاي عبد الحفيظ بن الحسن:** ولد في 24 فيفري1876م بفاس وحكم من 1908م حتى 1912م عندما تنازل عن الحكم لأخيه يوسف واهتم والداه بتعليمه في قبيلته احمر وتربيته، اتقن الكثير من علوم اعصر في الفقه والحديث والادب توفي عام 24 افريل1937م. للمزيد انظر: عبد الكريم غلاب، (قراءة جديدة...)، المرجع السابق، ص160.

مولاي عبد الحفيظ ان عمل على جلب العديد من الانصار لتأييده، فكتب عددا من الشخصيات السياسية والعلمية والدينية لتنضم اليه حتى يقتدي بها الجماهير.

وكان الشيخ" محمد بن عبد الكبير" " الكتاني" والشريف" الرسوني" ممّن دعاهم الى بيعته[1] وبيعة المولى "عبد الحفيظ" خضعت لشروط عديدة ، وقد انزعج منها لكن في نهاية الامر وجد نفسه مضطرا الى ان يتقبلها لأنه في حاجة الى بيعة علماء فاس حتى يكون سلطانا شرعيا وتلك الشروط تتمثل في:

- ❖ ان يبذل السلطان جهده لاسترجاع الجهات المقطعة من الحدود.
- ❖ ان يبادر بطرح المحتلين من الاماكن التي يحتلوها كوجدة والدار البيضاء
- ❖ ان يسعى الى إلغاء معاهدة الجزيرة الخضراء لان الحكومة لم تعد الى الام قبل ان تمضيها ولم يوافق الشعب عليها.
- ❖ ان لا يبرم السلطان عبد الحفيظ معاهده او امرا يتفاوض فيه مع الاجانب إلا بعد الرجوع الى الامة ليأخذ موافقتها .
- ❖ فصل سلطات العمال عن سلطات القضاء وعدم التدخل السلطة الإدارية في السلطة القضائية اتخاذ العدة للدفاع عن البلاد وعن المواطنين إلغاء الامتيازات الأجنبية وعدم الاستشارة مع الاجانب[2].

بعد ان تمكن المولى عبد الحفيظ من الاستيلاء على العرش، اتيحت له الفرصة كي يعمل ويحقق ما وعد به حتى بدا عجزه في صورة اعظم من سابقتها، وأمام ذلك صارت عليه قبائل "بني مطير" و"شراكة" وغيرها، وهزمت جيوشه هزيمة نكراء وحاصرته في عاصمته فاس حصارا شديدا لإنزاله عن العرش بعد ان عجز عن تثبيت دعائمه، وفي تلك الاثناء قامت ايضا ثورة في مكناس بقيادة السلطان" الزين" أخ سلطان واعلن نفسه ملكا على البلاد ، حيث اعلن للقبائل بأنه قام للجهاد ضد النصارى وإخراجه من بلاد المسلمين بعد عجز اخيه مولاي عبد الحفيظ عن تحقيق ذلك.

1 ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص328.

[2]عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص170.

2- التدخل الإسباني في الشمال المغربي 1909م

سبق التدخل الاسباني في شمال المغرب 1909م عدة أحداث من ابرزها:

- الاحتلال الفرنسي لوجدة والدار البيضاء1907م والتي سبقنا ذكرها بالتفصيل .
- عجز مولاي عبد العزيز عن قمع حركة بوحمارة، التي كانت تشكل خطرا كبيرا على استمراريه الدولة الحاكمة وفشله ايضا في الحفاظ على الحدود والدفاع عنها واتهامه بالتواطؤ مع الاجانب[1].
- نجاح ثورة محمد الجيلاني الزرهوني الملقب بأبي حمارة ، واستطاع إلحاق هزائم متوالية بجيوش حكومة المغرب، ويحتل منطقة الريف وقد ساعدت هذه الثورة على استنزاف اموال الحكومة وبذلك بدأ انهيار استقلال المالي للمخزن. (انظر الملحق رقم 07 ص94)
- دخول الحكومة في ازمات مالية، بسبب استنزاف الخزينة العامة في مقاومة ثورات خارجية فعقدت عدة قروض من فرنسا، وهكذا اصبحت المسالة المالية أداة للقضاء على البلاد[2].
- تولي عبد الحفيظ الحكم بعد اخيه السلطان عبد العزيز وفق شروط المذكورة سابقا
- القضاء على ثورة بوحمارة في عهد المولى عبد الحفيظ في 21 غشت 1909م، ووضعه في السجن وعرض في الساحة الكبرى بفاس وأعدم يوم 10 سبتمبر 1909م، عن طريق إطلاق الرصاص عليه ثم استأصل رأسه وحرق جثته، وفي 1908م اعترفت به الدول الأوروبية كسلطان[3].

_ ومن أبرز الدوافع واسباب التدخل الاسباني في شمال المغرب نذكر ما يلي:

[1] محمد الصغير الخلوني، بوحمارة من الجهاد الى التآمر المغربي الشرقي والريف من 1900-1909م، دار المعرفة، الرباط، 1993، ص59،60.

[2] عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1949م، ص64،65.

[3] كريدية ابراهيم، (ثورة بوحمارة...)، المرجع السابق، ص79.

- في سنة 1903م عقد اتفاق بين فرنسا واسبانيا تقرر فيه إعطاء المنطقة الشمالية لإسبانيا في حالة غزو فرنسا للمغرب[1].
- اتفاق مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م الذي أعطى للأطماع الإسبانية السيطرة الاقتصادية للمغرب تحت ذريعة إبقاء للديون المستحقة في عهد السلطان عبد العزيز بن حسن الاول(1894-1908م)[2].
- كثرة الثروات المعدنية التي جلبت الى ارضه جميع المهتمين بها من الاجانب الاوروبيين خاصة الاسبان[3].
- مشكلة إقرار الامن في منطقة الريف وعدم جلاء القوات الإسبانية.
- مسألة بناء الطريق الرابطة بين سبتة وتطوان.

اما أهم دافع للاحتلال الاسباني شمال المغرب، هو الامتياز الذي أعطاه الثائر العميل بوحمارة لإسبانيا وهو استغلال مناجم الحديد بجبل اوكسان مقابل 650,000 بسيطة اسبانية وفي سنة 1907م، التي نتج عنه إنشاء ما يسمى بالشركة الإسبانية لمناجم الريف في يونيو 1908م، وهي شركة ذات رأس مال يقدر بخمسة ملايين بسيطة في شكل أسهم محررة.

وبسبب ذلك الامتياز جاء السيد "ميريديل بال" وهو ممثل السفارة الإسبانية في المغرب وطلب من السلطان عبد الرحمن موافقة القوات الإسبانية على احتلال الجبال المطلة على جبل طارق بين سبتة وطنجة وتأكيد الامتيازات المنجمية التي حصلوا عليها من طرف بوحمارة فرفض المولى عبد الرحمن لطلبهم وعادت السفارة الاسبانية اعقابها الى طنجة.

وبذلك اندلعت حرب الريف، فنزلت اسبانيا على السواحل المغربية الشمالية لاحتلال هذا المنجم حوالي 90,000الف جندي[4]،معززين بأسطول بحري لاحتلال هذه المنطقة ودمت المعارك اكثر من 6 اشهر، وتكبدت اسبانيا خسائر فادحة وخلفت من القتلى والجرحى

[1]محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص30.
[2]محمد علي داهش، المرجع السابق، ص101.
[3]محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية حرب الريف، مؤسسة محمد حسن الوزاني، (د م ن)، (د ت ن)، ص09.
[4]بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص297.

2000 من بينهم جنرال واحد وكولونيل وضباط اخرون وسميت اسبانيا ذلك الاسبوع الذي وقعت فيه المعركة بأسبوع المأساوي.

واستأنفت الحرب واشتعلت بسبب المذبحة التي تعرض لها بعض العمال على بعد خمسة كيلومترات من مليلة بقيادة" محمد امزيان" وجاء ردّ الجنرال" مارنيا "على هذين الاعتداءين بالاستيلاء على قلعة "اطال ابون" ثم خاض سلسلة معارك ساخنة حقّقت فيها الجيوش الاسبانية انتصارات كبيرة استولى على اثرها على جبل كوروكو وتحصين الريفيون بالجبال فكانوا شديدي المهارة بالرماية فأمكن لهم ان يهربوا الاسبان حتى فقد في اقل من 24 ساعة نصف رجالها، لكن سرعان ما زاد في قوات الانزال من 10000 الى 40,000 رجل اسبانيا، و احتلت جبل الناظور ثم قصدت السلوان ثم غزت وادي الجبل اكسانا التي فتح في وجهها ارض قليعة، وانتهت بذلك حرب الريف الاولى باستشهاد الشريف امزيان[1] في معركة الريف في 10 ماي 1912م.

ثانيا: الازمة المغربية الثانية 1911م

كانت المانيا تهتم بالمغرب كثيرا، نتيجة العلاقات التجارية التي تربط البلدين المغربي الالماني خاصة لتزايد المبادلات على المستوى الدبلوماسي والعسكري، منذ عهد السلطان مولاي الحسن الاول (1873-1894م) ، وكان الهدف منها حصول ألمانيا على نصيبها من الممتلكات والنفوذ، وبذلت محاولات للوصول الى تفاهم ألماني فرنسي حول المغرب لكن هذه المحاولات فشلت نظرا لمطالبة فرنسا بتخلي ألمانيا سياسيا على المغرب والتزام الحياد التام في كل خلاف يقع بينه وبين فرنسا، اما ألمانيا كانت تتشبث بالحقوق التي أقرها ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م، ولا تريد رهن مستقبلها بالمغرب، وفي حالة ان ارادت فرنسا انتحار السياسي لألمانيا بالمغرب فعليها ان تدفع الثمن غاليا[2].

---

[1] **الشريف محمد امزيان:** هو الشريف الصالح المصلح سيدي محمد امزيان من اولاد الشرفاء الادارسة اسست عائلته زاوية قرب مدينة الناظور ودعية زاوية لولاد سيدي عبد السلام وهي قرب منجم الحديد (اكسان) التي كانت محور الحركات الاولى لصراع المباشرين المجاهدين والاسبان سنة 1909م. للمزيد انظر: احمد عبد السلام البير عياش، المرجع السابق، ص416.

[2] علال الخديمي، (المغرب...)، المرجع السابق، ص ص109-113.

بعدما عملت السلطات الفرنسية الى احتلال فاس سنة 1911م، على غرار المدن التي احتلتها سابقا كدار البيضاء ووجدة والشاوية لم يبقى سوى المانيا المعارضة لاحتلال المغرب[1]، والتي استاءت من الضغوط الفرنسية المتزايدة على المغرب، وقد أدت السيطرة الفرنسية على المغرب الى زيادة حدّة الخلافات الفرنسية الألمانية، وبعد احتلالها لفاس باشرت المانيا في التدخل في المغرب مرة ثانية دفاعا عن مصالحها عام1911م، وهذا التدخل كاد ان يشعل الحرب بين فرنسا والمانيا حول قضية المغرب الاقصى[2].

وفي ظل الضغوط الفرنسية من اجل استحواذ على المغرب الاقصى تحركت المانيا باتجاه المغرب في عام 1911م بإرسال الطراد المعروف "بانثرpanther" الى ميناء اغادير على المحيط الاطلنطي تلميحا لفرنسا عن استعداد المانيا الى استعمال القوة العسكرية ضدها من اجل حماية رعاياها ومصالحها التجارية بالمغرب[3].

وعلى إثر هذا التحدي الالماني لفرنسا فتح المجال للتفاوض بين البلدين حول المسألة المغربية، بالإضافة الى ان الدول الأوروبية لم تكن راغبة في الحرب، والمانيا كانت تسعى من اجل الحصول على تعويضات مقابل جلائها من المغرب، مما دفع فرنسا الى قبول التسوية وتوقيع اتفاق في 4 نوفمبر 1911م، حيث ان فرنسا رضيت بتنازل المانيا عن قطعة من ارض تقع في شمال الكونغو الفرنسية، في المقابل تطلق فرنسا يدها في المغرب فلا تعرقل قيام الحماية الفرنسية على مراكش، ولا تعارض في ممارسة فرنسا لشؤون مراكش الخارجية.

بعد الاتفاق الالماني الفرنسي حول المغرب في عام 1911م، لم يبقى امام فرنسا من منافس على المغرب من القوى الأوروبية، حيث انها استطاعت تخطي كل العقبات التي تعترض اعلان حمايتها على مراكش، وعملت على تهيئة الظروف الداخلية بالمغرب خاصة ان السلطان المغربي فقد هيبته ونفوذه بين المواطنين بسبب ممارسة حكومته الاستبدادية

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص176.
[2] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.
[3] امحمّد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص93.

بالإضافة الى تدهور الوضع الاقتصادي وخضوعه للمخططات الفرنسية، وفي الاخير فرضت فرنسا حمايتها على المغرب الاقصى في 30 مارس 1912م[1].

ثالثا: فرض الحماية المزدوجة الفرنسية والإسبانية 1912م

خضع المغرب للحماية ثنائية الفرنسية والإسبانية التي ساعدت فرنسا على عقد المعاهدة هي: (انظر الملحق رقم 08 ص95)

-نجاح فرنسا في عقد اتفاق مع المانيا في 03 نوفمبر 1911م، وبذلك اكملت سلسلة من الاتفاقيات من كل مع كل من ايطاليا وبريطانيا واسبانيا وبهذا ازاحت فرنسا كل عقبة دبلوماسية او عسكرية للانفراد بالمغرب.

-الوجود العسكري في بعض اجزاء المغرب قد منحها القوه على فرض نفوذها داخل البلاد.

-سيطرتها على المرافق الحيوية بالتعاون مع اسبانيا أعطى لوجودها هيمنة اكبر[2].

-جعل الفرنسيون ذرائع للدخول للبلاد منها أنها غارقة في فوضى ولابد من تهدئة الحالة فيها ففرضوا الحماية عليها.

-توالي الكوارث والازمات منذ 1901م، والحوادث التي جرت بفاس في 1911م.

-الاضطرابات الداخلية وضعف مركز السلطان عبد الحفيظ الذي حاول قبل تنازله ان يحصل على بعض الوجود من فرنسا لغرض الحفاظ على الحكم العلوي حيث بدل السلطان الى تقديم مذكرة تتضمن الشروط التي ينبغي ان يبني عليها كل تعاون مغربي فرنسي وكانت هذه المذكرة تحمل تاريخ الفاتح من اكتوبر 1911م، حمايتها ولكن لم تسلم للجانب الفرنسي إلا في 17 أكتوبر 1911م، ومن اهم المطالب التي تحتوي عليها نذكر ما يلي:

-احترام سيادة البلاد والحفاظ على مقام الجالس على العرش وامتيازاته مع الاعتراف له بامتلاك بعض الاملاك المخزنية بالمدن الكبرى، إضافة بعض المطالب المتعلقة بمصالح

[1] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.

[2] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص113.

الشعب والدولة كتولي المغاربة للوظائف العسكرية، وعدم عزل اي موظف الا بعد اخذ الموافقة من السلطان، والتنفيذ لميثاق الجزيرة الخضراء وقد الح المولى عبد الحفيظ على ضرورة المصادقة على هذه المطالب ملوحا بالتنازل في حالة رفضها حيث قال للوزير الفرنسي "رينو" انني افضل التنازل عن العرش على ان اتسبب فيما يخص يحط من قدر او ان ادخل فرنسا الى مملكتي"[1].

وبعد نجاح الاتفاقية الفرنسية الألمانية عام 1911م، شرعت فرنسا بسرعة لتحقيق خططها التوسعية، الذي يقتضي بقبول المغرب تكليف الهيئة الدبلوماسية الفرنسية على مطالبه الواردة في المذكرة، وبذلك قبل السلطان الاقتراحات الفرنسية بمجرد الموافقة على الشروط، وبهذا كانت فرنسا تطلب من السلطان المغربي الموافقة على الحماية حيث بينما اخذت معالم التوافق المغربي الفرنسي تبدو نهائية حول كيفية تنظيم المراقبة الفرنسية.

وسعت الى فرضها على السلطان ، مما ادى الى نشوب توتر شديد بين الطرفين وفي ضغط هذه الوضعية جرت المفاوضات النهائية التي انتهت الى توقيع الحماية اي بعد اخذ ورد وتفاوض على مشروع معاهدة الحماية التي قدم بها "رينو" الوزير الفرنسي الذي ساهم مساهمة كبيرة في القضاء على استقلال مراكش[2].

وهكذا تم توقيع معاهدة حماية يوم 30 مارس 1912م، بعد ان فرضت فرنسا على السلطان "عبد الحفيظ" التوقيع عليها فهو لم يوقع عليها الا تحت التهديد المسلح، وتجدر الإشارة الى ان السلطان لم يوقع الاتفاقية، الا بعد ان توصل برسالتين رسميتين وتعاهدت الدولة الفرنسية في الاول بضمان وضعية لائقة بالسلطان عن طريق وضع 500,000 فرنك، تحت تصرفه لأداء ديونه الخاصة وبناء مستشفى بلدي يحمل اسمه وتأسيس مدرسة علمية، وذلك تنفيذا للمعاهدات السابقة للحكومة الفرنسية، اما الرسالة الثانية فتعلقت بحماية فرنسا للسلطان وعائلته اذ ما اختارت تنازل عن الحكم ان يعين خلفا له وبذلك يكون المولى

[1] محمود الشرقاوي، (المغرب الاقصى...)، المرجع السابق، ص36.

[2] عبد المجيد بن جلول، المرجع السابق، ص514.

عبد الحفيظ قد حصل على حق التنازل بعد ان أمن حقوقه الشخصية وحقوق اسرته وضمن عدم المساس بالشخصية القانونية للبلاد[1]. (انظر الملحق 09 ص 96)

وبهذا تضمنت معاهدا فاس الموقعة في 30 مارس، معنى الاحتلال الفرنسي للمغرب الاقصى على الرغم مما ابدته من الرغبة على مساعدا المغرب وتطوير مختلف احواله تحت ظل الأسرة الحاكمة، وبموجب هذه المعاهدة تم اقرار بشكل علني بمصالح اسبانيا في الشمال المغربي، وقد أكدت بنود الاتفاقية على رفض السيادة الفرنسية على المغرب وصيغت بعض النصوص بشكل غامض قصد تأويلها فيما بعد بما يخدم المصلحة الفرنسية والمعاهدة شبيهة بمعاهدة الحماية على تونس وتتألف من تسعة بنود[2] ومن اهم النقاط التي نصت عليها هي:

-اتفاق الحكومتين على اقامة نظام جديد في مراكش واجراء اصلاحات ادارية واقتصادية ومالية وعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المصلحة ادخالها على التراب المغربي[3].

-تعهد الحكومة الفرنسية باحترام الحالة الدينية وكذلك تقوية نفوذ السلطان وممارسة الديانة الإسلامية والمؤسسات الدينية وجميع العمليات الحربية التي يلزم القيام بها داخل المغرب انما تكون باسم السلطان[4].

-تفاوض الحكومة الجمهورية مع الحكومة الإسبانية بشأن المصالح التي تنوب هذه بسبب موقعها الجغرافي او ممتلكاتها الترابية على الشاطئ المغربي.

-تعهد فرنسا بحماية حقوق مراكش والمحافظة بمدينة طنجة الدولية.

-السماح لفرنسا باحتلال اي جزء تراه فرنسا ضروري لتوفير أمنها والمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية.

---

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص515.

[2] عبد الله مقلاتي، مطبوعة بيداغوجية خاصة بطلبة الثانية ماستر، محاضرة02، تخصص وطن عربي، 2018، ص07.

[3] شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية لتسير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية، تونس، 1976، ص68.

[4] محمد المكي الناصري، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الاقصى، ط2، شركة بابل، (د م ن)، 1993، ص19.

-تعيين مندوب مقيم عام لدى فرنسا وهو الوسيط بين النواب والسلطان[1].

-يكلف موظف فرنسا دبلوماسية والقنصليين بتمثيل وحماية الرعاية المغاربة ومصالحهم في الخارج.

-يلتزم السلطان بأن لا يقدم اي امتياز مع الدول الاخرى بدون اذن الحكومة الفرنسية، ومن ثم اصبحت الحكومة المغربية محمية فرنسية[2].

وبهذا يمكن القول ان معاهدة الحماية تنص على محورين اساسيين في السياسة الفرنسية المغرب السياسة المغربية لفرنسا، المحور الاول يهم الوضع الداخلي حيث صلاحيات المطلقة لفرنسا في ادخال اصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية والأمنية ومع الاحتفاظ بمجال التقليد بعيدا عن الاصلاح العصري المؤسسة الملكية الاسلام المؤسسات الإسلامية.

وفي المقابل فرنسا كل مستويات العلاقات الخارجية للمغرب المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان والاجانب والتمثيل الخارجي للمغرب من اختصاص السفراء الفرنسيين وبذلك حرمان السلطان من عقد اي اتفاق دولي دون رضا فرنسا.

وبعد عقد معاهدة الحماية اعتبرت فرنسا السلطان مولاي عبد الحفيظ الذي حاول انتاج سياسة مستقلة شخصية لا يركن اليها فعزلته من منصبه في اوت 1912م وعوّضت عوضا عنه اخاه الاصغر مولاي يوسف[3] وهو شخصية ضعيفة وآلة مطيعة في يد فرنسا. (انظر الملحق رقم 10 ص 97)

[11] عبد الهادي النازي، المصدر السابق، ص193.

[2] حمادي هرنان، المرجع السابق، ص256.

[3] **مولاي يوسف:** سلطان العلوي ابن السلطان مولاي الحسن ابن السلطان سيدي محمد ابن السلطان محمد ابن السلطان عبد الرحمن يحتل المرتبة الثانية عشر بين الملوك ولد بمدينة مكناس 1878م تولى العرش في 13 اوت 1912م بعد استقالة اخيه عبد الحفيظ وكان يعتمد على تأييد الفرنسيين له. للمزيد انظر: ثريا براءة، المرجع السابق، ص76.

وبعد مرور شهر أبرمت فرنسا مع اسبانيا اتفاقا في 27 نوفمبر1912م ليتعين منطقة نفوذ كل منها في البلاد وبموجب الاتفاق السابق المطلق بينهما عام 1904م وقد احتوى الاتفاق الجديد[1] على تقسيم البلاد الى ثلاثة مناطق وهي:

-منطقة النفوذ الفرنسية عاصمتها الرباط.

-منطقة الحماية الإسبانية(الريف) وشمال الغربي.

-مدينة طنجة تحت الوصاية الدولية وعيّنت فرنسا "ليوتي" أول مقيم عام لها في مراكش.

ومن خلال عرضنا من احداث في هذا الفصل بأن بداية القرن 20م، مثلت محطة حاسمة في تاريخ المغرب الاقصى، ومن خلالها اصبح على بعد خطوة من فقدان استقلاله نتيجة للتوافقات والتسويات المبرمة التي توجت على اثرها فرنسا بالمغرب الأقصى، وضمنت سيطرتها عليه وذلك بعد استغنائها على بعض مصالحها في القارة الإفريقية، واصبحت لقمة سهلة في يد الإمبريالية وقد انتقلت الحكومة الفرنسية وكذا الإسبانية مختلف الاحداث التي شهدتها المغرب لصالحها على اثر الازمة المالية هذا ما أدى الى تدخل كل من الدولتين الاولى في الجنوب المغربي والثانية في الشمال وانتهى ذلك بفرض الحماية الثنائية الفرنسية الإسبانية على البلاد المغربية سنة 1912م.

[1] محمد علي داهش، (صفحات ...)، المرجع السابق، ص120.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في تأثير الازمة المالية في فرض الحماية على المغرب الاقصى 1859– 1912م، توصلنا الى جملة من الافكار والنتائج منها:

- شهد القرن 19 اطماعا وتنافسا استعماريا بين الدول الأفريقية حول المغرب الاقصى، وذلك ناتجا عن موقعه الاستراتيجي واهمية طريق البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي.
- ان الفترة التي سبقت ظهور الازمة المالية في المغرب الاقصى هي التي مهّدت ظروف ظهورها وذلك نتيجة التصادم المغربي الفرنسي والمغربي الاسباني، وهو ما تجلّى في معركة ايسلي وتطوان وظهرت بوادر الازمة المالية من خلال فرض غرامات مالية على المغرب الاقصى تعويضا لخسائر الحرب.
- مارست الدول الأوروبية اضافة الى الضغوطات السياسية والعسكرية ضغوطا اقتصادية، حيث اعتمدت على عقد اتفاقية تجارية مع المغرب للحفاظ على مصالحها التجارية والمتمثلة في سلسلة من التسويات مع المغرب 1856–1863م، وهذا ما ادى الى فرض الحماية القنصلية بالمغرب وفتح الباب على مصراعيه امام بقية الدول الأوروبية.
- مطالبة سلطان المغرب بعقد مؤتمر دولي سنة 1880م للنظر في مشكلة الحماية القنصلية الا ان نتائج هذا المؤتمر زادت في تعميق الازمة فبدل وضع حدّ للحماية القنصلية صادق المتآمرون على تكريسها وتعزيزها اكثر من ذلك، حيث اعطيت بموجبه حق الملكية للأجانب بالمغرب.
- حتمت الضغوطات الدبلوماسية على السلطان حسن الاول إقامة جملة من الاصلاحات لمواجهة التطور الاستعماري الاوروبي، لكن الظروف الداخلية والخارجية أفشلت هذه الاصلاحات.
- دخول المغرب في مرحلة الضعف والانهيار بعد وفاة المولى حسن الاول ومجيء ابنه عبد العزيز الذي عرفت مرحلة حكمه تفاقم الازمة المالية وزيادة التوغل الاجنبي في شؤون البلاد الداخلية والخارجية، وذلك نتيجة لضعف شخصيته وترفه وبذخه وعدم درايته بالحكم والسياسة، وما زاد الطين بلة هو إصداره للترتيب العزيزي الذي لاقى معارضة وأدى الى ثورات، منها: ثورة بوحمارة 1902م التي أدت الى افلاس المخزن.

- وقوع البلاد المغربية في إفلاس مالي ادى بها الى التوجه الى القروض الأجنبية التي سرعت في تسرب الفرنسي والإسبانية للأراضي المغربية مع بداية القرن العشرين.
- شرع أثر الازمة المالية يتجلى مع بداية 1900م وبداية انفراد فرنسا بالساحة المغربية واحتلالها عن طريق مجموعة من التسويات والتوافقات باتباع مبدأ الاخذ والعطاء بينه وبين الدول الأوروبية.
- أسفرت هذه الاتفاقيات عن وقوع المغرب في قبضة فرنسا واسبانيا والتي كرستها بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م، فلم تكن تهدف في واقع الامر الى إضعاف المغرب وإركابه بمخطط دولي يسعى لتبرير الهيمنة الأوروبية عليه وضمان شرعية احتلال وجدة والدار البيضاء والريف المغربي دون استشارة ألمانيا التي كانت متضاربة في آرائها حول المغرب، فكل طرف كان يسعى لخدمة مصالحه الخاصة، حيث كانت تتخذ من المغرب وسيلة لتحقيق توازن لسياستها.
- بعد تخطي فرنسا مع اسبانيا معظم الدول المنافسة لها على المغرب تم إعلان الحماية الفرنسية في 30 مارس 1912م بين فرنسا واسبانيا، تقاسمت فيها الدولتين الغنيمة وأُرغم السلطان عبد الحفيظ على توقيعها وبذلك انتهت سيادة المغرب.

قائمة الملاحق

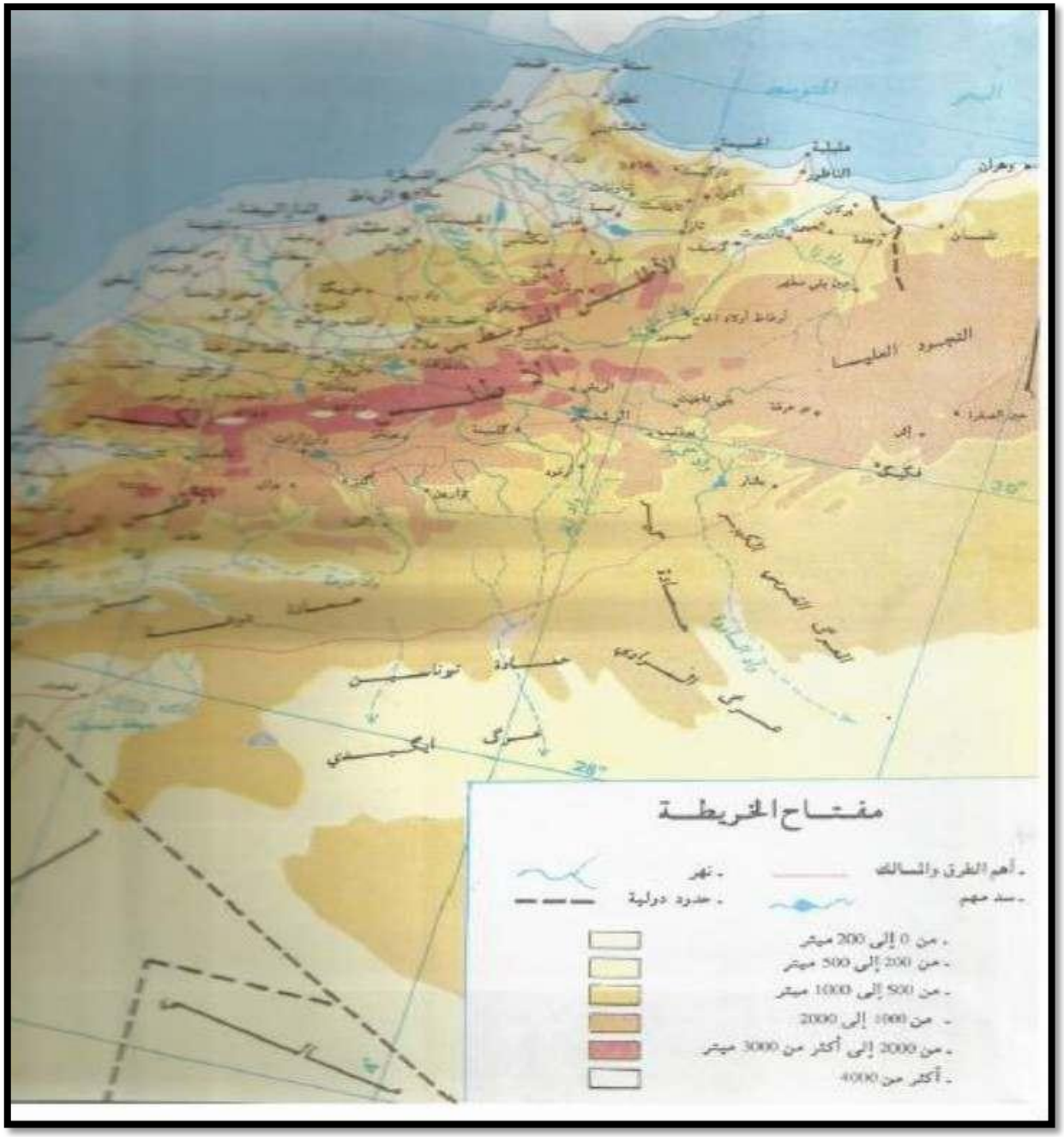

الملحق رقم (01): خريطة تمثل موقع المغرب الأقصى

المصدر: إبراهيم بوطالب ، دحمموندهاي ، معلمة المغرب ،ج13، مطابع فلا، المغرب، 2001، ص10.

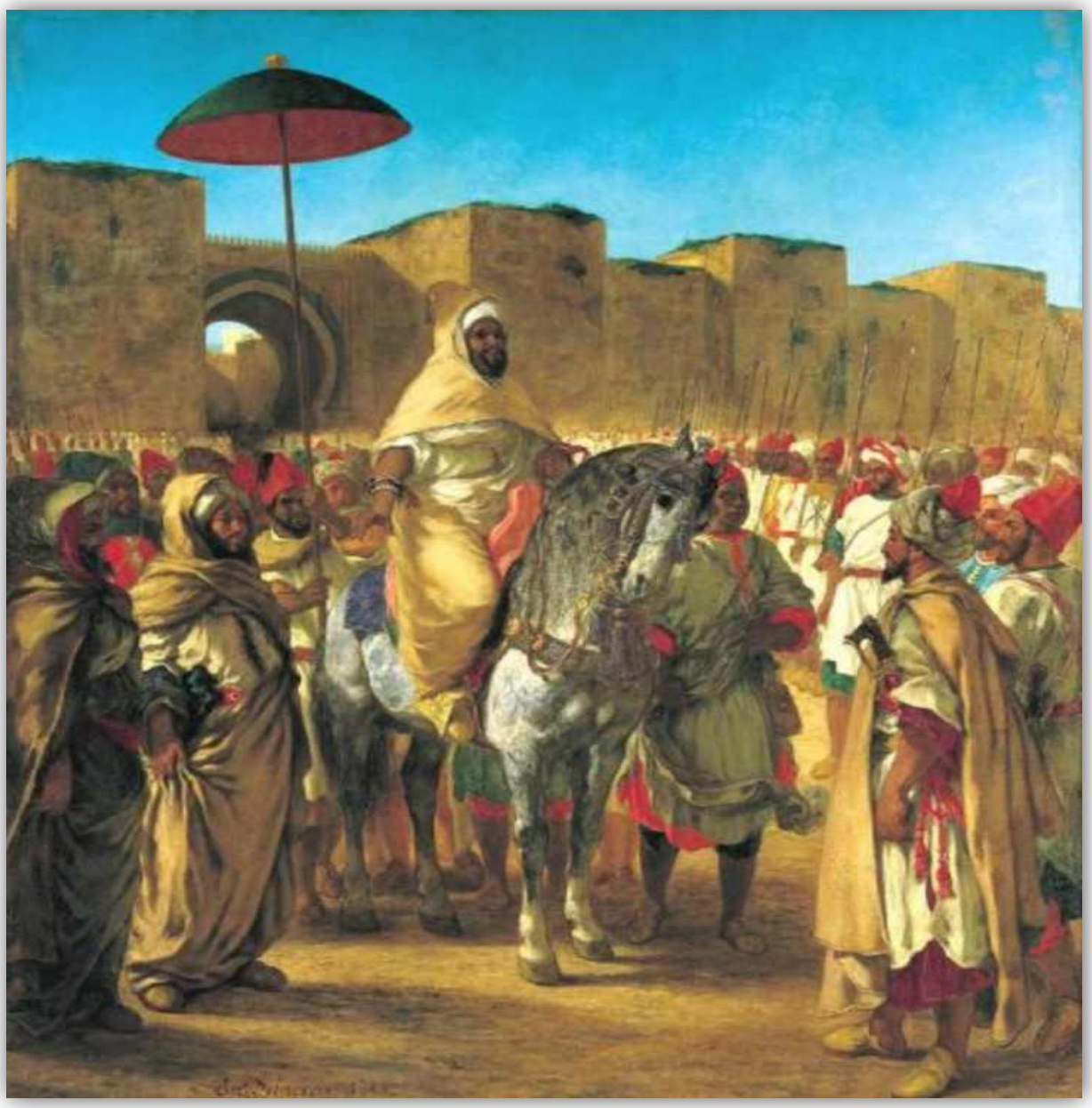

الملحق رقم (02): صورة تمثل السلطان عبد الرحمن بن هاشم (1822–1859م)

المصدر: الياس نايت الفاسي، المغرب الاقصى في الاجتماعات السياسية الخارجية البريطانية 1792–1859م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2014/2013، ص246.

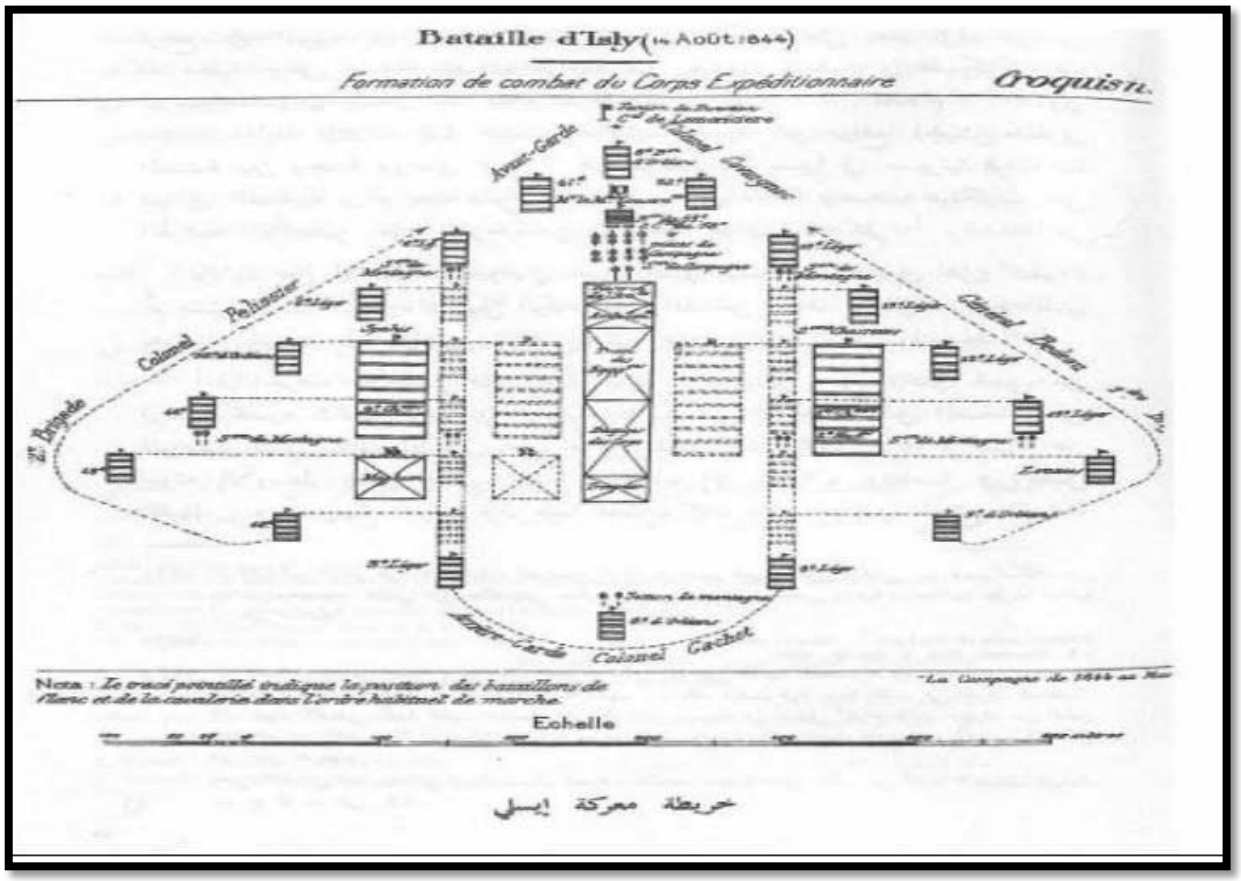

الملحق رقم (03): خريطة تمثل معركة ايسلي

المصدر: اسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، وجدة والانكاد في دوحة الامجاد، ج1، ط1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1985، ص129.

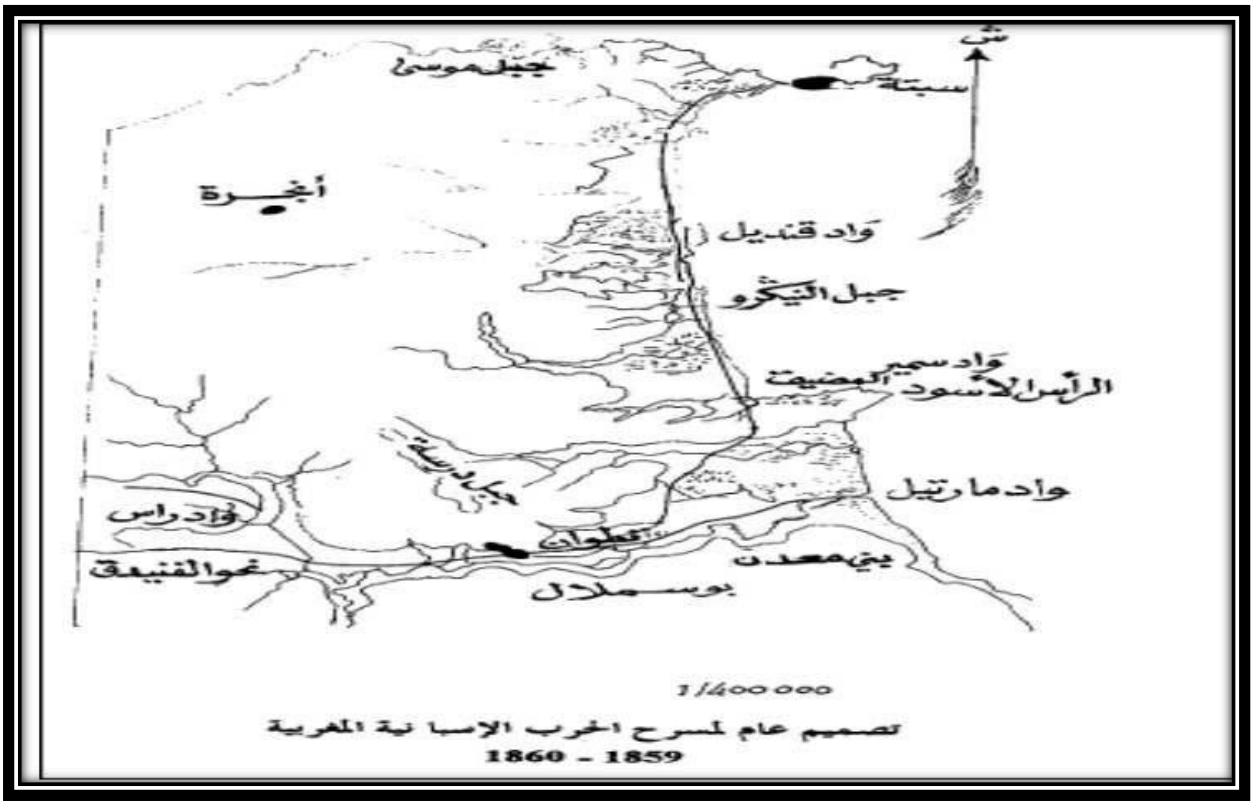

الملحق رقم (04): خريطة تمثل الحرب الاسبانية المغربية (1859–1860م)

المصدر: ثرية براءة، المرجع السابق، ص209.

الملحق رقم (05): صورة تمثل السلطان حسن الاول (1873–1894م)

المصدر: بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص118.

الملحق رقم (06): صورة السلطان عبد العزيز (1894–1908م)

المصدر: محمد القبلي، المرجع السابق، ص447.

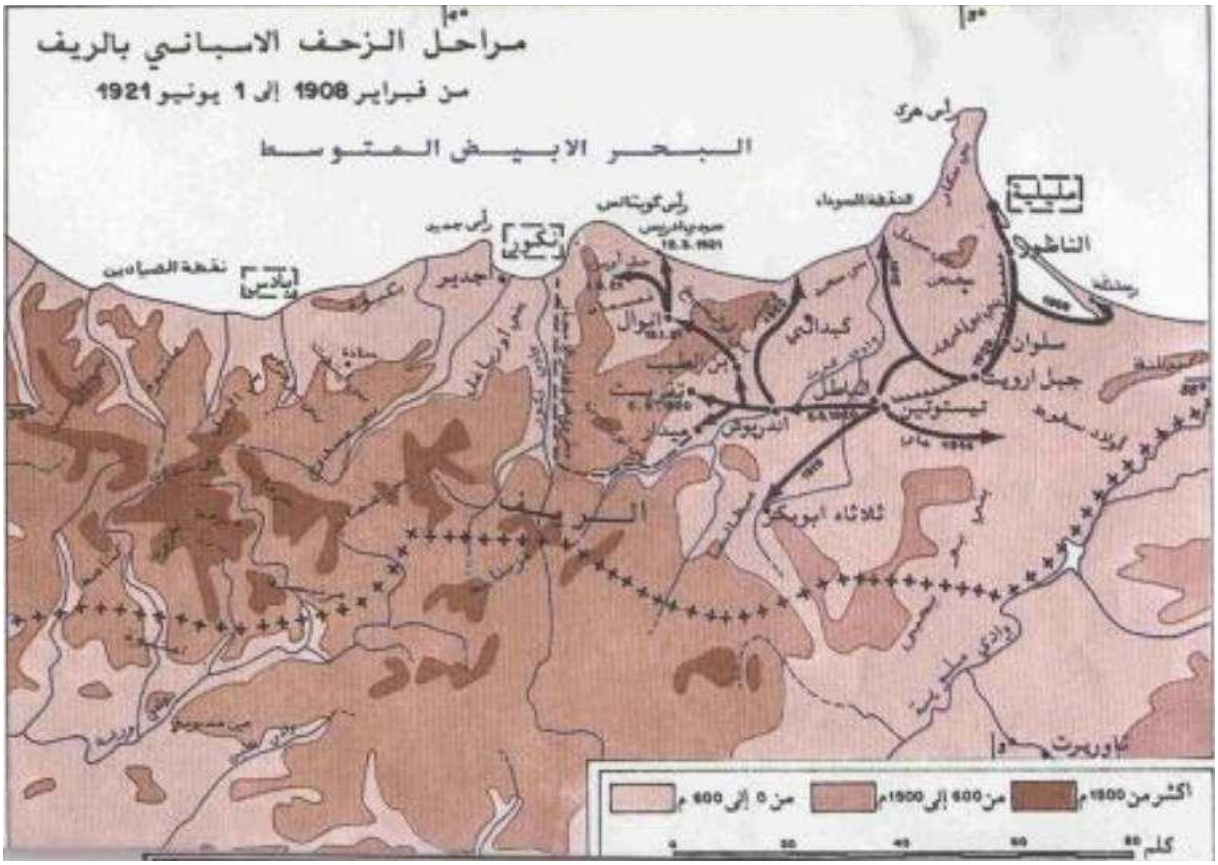

الملحق رقم (07): خريطة تمثل الزحف والتدخل الاسباني بالريف

المصدر: جرمان عياش، المرجع السابق، ص373.

بنود معاهدة الحماية:

معاهدة الحماية
المبرمة بفاس في 30 مارس 1912

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصاً منهما على احداث وضع قانوني بالمغرب ينبني على النظام الداخلي والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات ويضمن نمو البلاد الاقتصادي اتفقتا على المقتضيات الآتية :

الفصل 1 ـ اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربي .

وهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية وبالأخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل . وستتفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية في شأن المصالح التي تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافي او ممتلكاتها الترابية على الشاطىء المغربي .

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصبغتها الخاصة التي اعترف لها بها والتي سيحدد نظامها البلدي .

الفصل 2 ـ يقبل من الآن جلالة السلطان ان تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن في الاحتلالات العسكرية التي تعتبرها ضرورية في القطر المغربي للمحافظة على النظام وعلى امن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن ان تقوم بأي عمل من أعمال الشرطة في البر والمياه المغربية .

الفصل 3 ـ تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضيداً مستمراً ضد كل خطر قد يهدد شخصه او عرشه او يعرض للخطر طمأنينة ولايته ويقدم مثل هذا التعضيد لولي العهد ومن يخلفونه .

الفصل 4 ـ ان التدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديدة يشرعها ـ باقتراح الحكومة الفرنسية ـ الجلالة الشريفة او السلطات التي تفوض لها في ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة او تعديل القرارات الموجودة .

الفصل 5 ـ سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الاجانب وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة وسيكلف على الاخص بجميع المسائل التي تهم الاجانب في الامبراطورية الشريفة .

وستكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة .

الفصل 6 ـ يكلف موظفو فرنسا الدبلوماشيون والقنصليون بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج .

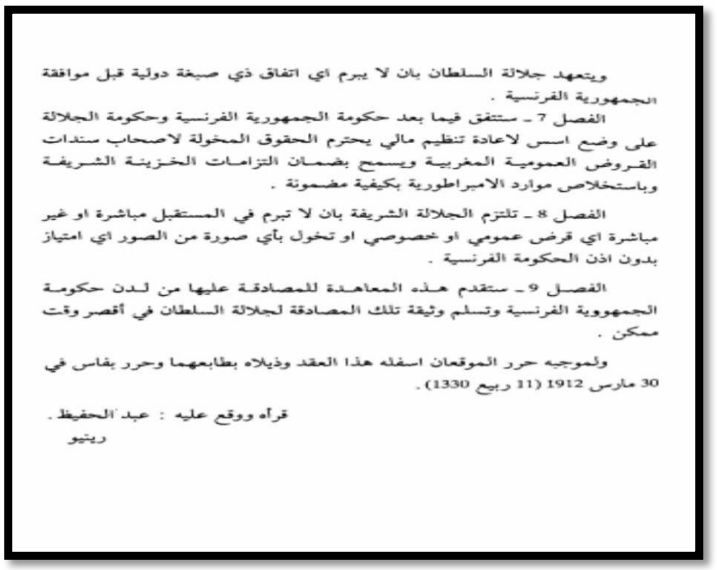

ويتعهد جلالة السلطان بان لا يبرم اي اتفاق ذي صبغة دولية قبل موافقة الجمهورية الفرنسية .

الفصل 7 ـ ستتفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة على وضع اسس لاعادة تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة لاصحاب سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

الفصل 8 ـ تلتزم الجلالة الشريفة بان لا تبرم في المستقبل مباشرة او غير مباشرة اي قرض عمومي او خصوصي او تخول بأي صورة من الصور اي امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية .

الفصل 9 ـ ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان في أقصر وقت ممكن .

ولتوجيه حرر الموقعان اسفله هذا العقد وذيلاه بطابعهما وحرر بفاس في 30 مارس 1912 (11 ربيع 1330) .

قرأه ووقع عليه : عبد الحفيظ .
رينيو

الملحق رقم (08): بنود معاهدة الحماية المبرمة بفاس 30 مارس 1912م

المصدر: الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص ص 29–31.

الاتفاق الفرنسي الإسباني في شأن تقسيم المغرب
27 نوفمبر 1912 [1]

بمجرد بسط الحماية الفرنسية على المغرب دخلت فرنسا في محادثات مع اسبانيا في شأن تنفيذ الاتفاقية السرية المبرمة بينهما في شأن تقسيم المغرب لتتفرغ كل واحدة لبسط نفوذها على المنطقة الخاضعة لها وتصفية القضية المغربية .

وانتهت المذاكرات بعقد اتفاق 27 نوفمبر 1912 ينص على ما يلي :

« تعترف فرنسا بحق اسبانيا في السهر على الأمن بمنطقة نفوذها وادخال الاصلاحات التي تراها ضرورية في الميادين الادارية والاقتصادية والقضائية والحربية ووضع المنطقة تحت إدارة مقيم عام اسباني بجانب خليفة للسلطان الذي يستقر بتطوان وتعترف اسبانيا بالسهر على تطبيق المعاهدات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالمغرب .

ونص الاتفاق أيضاً على النظام الخاص بطنجة وعلى حقوق اسبانيا في مقاطعة ايفني ورسم حدودها وعلى عدم تدخل حكومة المخزن في شؤون المنطقة كما التزمت اسبانيا بعدم تنازلها لاحد عن حقوقها في مناطق نفوذها » .

الملحق رقم (09): الاتفاق الفرنسي الاسباني لتقسيم المغرب 27 نوفمبر 1912م

المصدر: الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص132.

الملحق رقم (10): خريطة تمثل تقسيم معاهدة الحماية

المصدر: فهيمة بوسيلت، المرجع السابق، ص145.

قائمة المصادر و المراجع

اولا: المصادر باللغة العربية :

- بن العربي الصديق، كتاب المغرب، ط3، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1984.
- بن زيدان عبد الرحمن، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1961 .
- ____، الغزو الصولة في معالم نظم الدولة،ج1،د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1961.
- بن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد 1880م، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985 .
- العلوي اسماعيل مولاي عبد الحميد، وجدة وأنكاد في دوحة الامجاد، ج1، ط1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1985.
- غلاب عبد الكريم، فتنة المواجهة بين المغرب والغرب، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2003.
- ____، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس–الجزائر، ج3، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 2005.
- الفاسي علال، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948.
- كنيب محمد، المحميون، ط1، دار ابي الرقاق، الرباط، 2011.
- المانوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، المطبعة الامنية، الرباط، 1973.
- المخلوفي محمد الصغير، بوحمارة من الجهاد الى التآمر المغربي الشرقي والريف من 1900–1909م، دار المعرفة، الرباط، 1993.

- المولاي عبد الرحمن بن زيدان، الفر وصولة في معالم نظم الدولة، ج1،المطبعة الملكية، الرباط،1961.
- النازي عبد الهادي، التاريخ الديبلوماسي للمغرب من أقدم العصور الى اليوم، م10، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، مصر، 1998.
- الناصري ابو العباس احمد بن خالد، استقصاء لأخبار دول المغرب الدولة العلوية، ج7،، الدار البيضاء، 1997 .
- _____، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الاقصى الدولة العلوية،ج9، دار الكتاب، 1997.
- الناصري محمد المكي، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الاقصى، ط2، شركة بابل، (د م ن)، 1993.
- الوزاني محمد حسن، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية حرب الريف، مؤسسة محمد حسن الوزاني، (د م ن)، (د ت ن).

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

- اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان الرياض ،السعودية، 2006.
- افا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيان والتحولات 1830-1912م، مكتبة دار الامان، الرباط، 2006.
- الامين سعيد، الدولة العربية المتحدة تاريخ الاستعمارين الفرنسي والبريطاني في بلاد العرب، مطبعة عيسى الالباني الحلبي وشركائه، القاهرة، (د ت ن).
- براءة ثريا، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، (د.ع)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997.

- بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري 1807 \1803، ط3، دار النفاس، بيروت، 1986
- بن السايح بوعلام، الامير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا، تر: خليل احمد، المؤسسة الوطنية للاتصالات والنشر والاشهار، الجزائر.
- بن صغير خالد، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1956-1886م)، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1997.
- بوعزيز يحي، ثورات القرن التاسع عشر، عالم المعرفة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- الحجري حسن احمد، العقل والنقل في الفكر الاصلاحي في المغرب (1757-1912م)، ط1، المركز الثقافي، الدار البيضاء، 2003.
- حجي محمد، متنوعات محمد حجي، ط1، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 1998.
- حركات ابراهيم، التيارات الفكرية والسياسية بالمغرب الاقصى خلال القرنين ونصف قبل الحماية، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1994.
- ____، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1944
- الخديمي علال، التدخل الاجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910م حادثة الدار البيضاء الشاوية، ط2، افريقيا الشرق، 1994.
- داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الاكاديمي، (د م ن)، (د ت ن).
- ____، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار محمد بن عبد الكريم الخطابي، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق العربية، بغداد، 2002.
- ر،ج روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية 1900م، تر،يونان ليب رزق ،ط1،دار الثقافة ،الدار البيضاء، المغرب ،1981.

- سعيد الأمين، الدولة العربية المتحدة تاريخ الاستعماريين الفرنسي والبرتقالي في بلاد العرب، مطبعة عيسى الألباني الحلبي وشركائه، القاهرة ، (د، ت، ن).
- شاكر محمد، التاريخ المعاصر (بلاد المغرب)، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1996.
- الشرقاوي محمود، المغرب الاقصى مراكش، دار القاهرة، (د م ن)، (د ت ن).
- الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 1996.
- صبحي حسن، التنافس الاستعماري الاوروبي في المغرب (1884-1904م)، دار المعارف، مصر، 1965.
- عبد المجيد بن جلول، هذه مراكش، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1949م.
- العسلي بسام، الامير عبد القادر الجزائري 1807 -1883م، ط3، دار النفائس، بيروت، 1986.
- عطاء الله مرفت أسعد، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869-1904م)، مركز الاسكندرية، مصر، 2005.
- العقاد صلاح، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الى القرار القومي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، (د.ت.ن).
- العلوي مولاي الطيب، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، منشورات زاوية، الدار البيضاء، 2009.
- عياش جرمان، اصول حرب الريف، تر: محمد الامين البزاز وعبد العزيز التمساني خلوق، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، 1992.
- ____، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999

- فارس محمد خير، المسألة المغربية (1900–1912م)، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1961م.
- فارس محمد خير، المسألة المغربية (1900–1912م)، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1980.
- الفاسي عبد الاله، مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1830–1912م)، منشورات جمعية رباط الفتح مطابع الاندلس، الرباط، 1996.
- القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، المغرب، 2011.
- ____، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج2، ط1، شركة المدارس للتوزيع والنشر، الدار البيضاء، 1958.
- كردية ابراهيم، الحماية اصلها وتطورها، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء.
- ____، ثورة بوحمارة (1902–1909م)، زاوية زنقتي فوزي وبوزانسي للطبع والنشر، الدار البيضاء، 2013.
- ماء العينين حمداني، اقتباسات من حياة ماء العينين، الشيخ ماء العينين فكرة وجهاد، ط1، دار النجاح الجيدة، الدار البيضاء، 2001.
- مالكي امحمّد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- ميج جون لوي وآخرون، تطوان الحافرة الاندلسية المغربية، تر: مصطفى غطيس، منشورات جمعية تطوان اسمير، 2020، المغرب.
- الناصر عبد الواحد، التدخل العسكري الاجنبي في المغرب قراءة جيو–ستراتيجية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ، مطبعة البيت، الرباط.
- جاطوم نور الدين ، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم، ج2، دار الفكر، دمشق، 1995.

ثالثا: الكتب باللغة الأجنبية:

- Arsène berteuil, L'Algérie française, T2, dentu libraire éditeur, Paris
- Charles bigot, gloire et souvenirs militaires, libraire hachette, Paris, 1964.
- Pierre de lagorce, louis-philippe (1830-1848), libraire palon, paris, 1931.

رابعا الموسوعات والمعاجم والقواميس:

- بو طالب ابراهيم، دحومدوموندهاي، معلمة المغرب، الجزء 22 ، (د.ط)، مطابع سيلا، 2005.
- نجيب زينب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، ج4، ط1، دار الامير للثقافة والعلوم، لبنان، 1995.

خامسا: المجلات والجرائد والدوريات:

- بزومي ليني، الاتفاقيات المغربية قبل الحماية مقاربة تاريخية-قانونية، المجلة البحثية، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والابحاث، ع10، سيلا، النصف الاول 2013.
- بوضرساية بوعزة، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1930م) وانعكاساتها على المغرب الاقصى، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
- الروكي منير، التجارة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر بين ميكانيزما التطور والحضور الاجنبي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع10، جامعة حمة خيضر، الوادي، الجزائر، مارس 2015.

- سيمو بهيجة، الاصلاحات العسكرية بالمغرب (1844-1912م)، اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المملكة المغربية، 2002.
- عبد العزيز القطعاني فادية، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937م)، مج1، ع16، جامعة بنغازي، د م، 2014.
- عجلات الحارثي تركي، نماذج من التجاوزات الاجنبية في المغرب الاقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الانسانية، السعودية، 1993.
- كموني عبد الخالق ، حيثيات فرض الحماية الفرنسية على المغرب والموقف الرسمي منها، مجلة مدارات تاريخية، مج02، ع05، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس-المغرب، 2017/02/17.

سادسا: الرسائل العلمية:

- بن يوسف جابر، السلطان حسن الاول ودوره السياسي في المغرب الاقصى، مذكرة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، بغداد، 2004.
- بوزكري مروان، التنافس الفرنسي-الانجليزي على المغرب الاقصى ما بين 1873-1905م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2010/2009.
- بوسليت فهيمه، التنافس الاوروبي على المغرب الاقصى 1880 -1912 ،مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 /2016.
- سيفي عز الدين ، العلاقات الجزائرية المغربية (1830-1912م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، (2017-2018)
- معيريش محمد العربي، المغرب الاقصى في عهد السلطان الحسن الاول (1873-1894م)، مذكرة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1987.

- نايت الفاسي الياس، المغرب الاقصى في الاجتماعات السياسية الخارجية البريطانية 1792- 1859، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013 /2014.
- هدنان محمادي، السلطة المركزية في المغرب القرن العشرين بين التفكيك واعادة الانتاج، رسالة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات	
العنوان	***الصفحة***
قائمة المختصرات	
الإهداء والشكر	
مقدمة	**أ – و**
الفصل الاول: الإرهاصات الأولى لظهور الأزمة المالية في المغرب الأقصى(1844-1880م)	
المبحث الاول: المبحث الاول: المواجهات العسكرية بين المغرب والدول الاوروبية	**10**
أولا: الحرب المغربية الفرنسية (معركة ايسلي 1844/08/14م)	**10**
ثانيا: الحرب المغربية الإسبانية (معركة تطوان1860م)	**18**
المبحث الثاني: الضغوطات الاقتصادية بين المغرب والدول الاوروبية	**24**
أولا: الاتفاقية المغربية البريطانية 1856م	**24**
ثانيا: الاتفاقية المغربية الإسبانية 1861م	**27**
ثالثا: الاتفاقية المغربية الفرنسية 1863م	**28**
المبحث الثالث: نتائج الضغوطات الاوروبية على المغرب الاقصى	**31**
أولا: مؤتمر طنجة 1877م	**31**
ثانيا: مؤتمر مدريد1880م	**35**
الفصل الثاني: التنافس الاستعماري على المغرب وظهور الأزمة المالية 1880–1900م	
المبحث الاول: الاصلاحات المغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر	**39**
اولا: الاصلاحات الادارية والعسكرية	**39**
ثانيا: الإصلاحات الاجتماعية و الثقافية	**45**
ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية	**50**
المبحث الثاني: دراسة جوانب من الازمة الداخلية	**53**
اولا: حكم المولى عبد العزيز	**53**
ثانيا: الحركات التمردية	**57**
المبحث الثالث: الظهور الجلي للازمة المالية والضغوطات الخارجية على المغرب الاقصى	**60**
اولا: القروض الاجنبية	**60**
ثانيا: التواجد الاسباني والفرنسي في الاراضي المغاربية (1894م–1900م)	**63**

الفصل الثالث: أثر الازمة المالية في فرض الحماية على المغرب الاقصى(1900-1912م)	
المبحث الاول: التوافقات الفرنسية الاوروبية لنفوذ بالمغرب الاقصى ونتائجها (1900-1906م)	**70**
اولا: التوافقات الفرنسية مع الدول الاوروبية للنفوذ بالمغرب الاقصى (1902-1904م)	**70**
ثانيا: نتائج التوافقات الفرنسية الاوروبية للنفوذ بالمغرب الاقصى (1905م-1906م)	**76**
المبحث الثاني: المساعي الفرنسية والاسبانية في الحماية على المغرب الاقصى (1907-1912م)	**82**
اولا: التدخل الفرنسي والاسباني في المغرب الاقصى (1907م-1909م)	**82**
ثانيا: الازمة المغربية الثانية 1911م	**88**
ثالثا: فرض الحماية المزدوجة الفرنسية والإسبانية 1912م	**90**
خاتمة	**96**
الملاحق	**99**
قائمة المصادر والمراجع	**110**
فهرس الموضوعات	**119**
الملخص	**122**

ملخص الدراسة

الملخص:

لقد تمحور موضوع دراستنا حول تأثير الازمة المالية في فرض الحماية على المغرب الاقصى (1859–1912م) وشهدت هذه الحقبة من الزمن ضغطا وتنافسا دولي شديد بين الدول الأوروبية حول النفوذ في المغرب الاقصى من أجل الحصول على امتيازات اقتصادية كلفت المغرب في سقوط في ازمة مالية بدأت معالمها من خلال فرض اسبانيا غرامات مالية على المغرب تعويضا لخسائر حرب تطوان 1860م، وقد سعى السلطان حسن الاول الى التقليص من حدة التنافس الاوروبي حول المغرب بقيامه بالعديد من الاصلاحات في مجالات مختلفة للحد من التطور الاوروبي وبعد وفاته سنة 1894م تولى الحكم ابنه المولاي عبد العزيز وعرف عهده بانتشار الفتن والاضطرابات وضعف المخزن ما جعله يصدر الترتيب العزيزي الذي زاد في غرق المغرب ونشوب التمردات وأخطرها ثورة بوحمارة 1902م التي أرهقت المخزن ما جعله يقع في فخ القروض (الاستدانة) التي كلفته فقدان الجزيرة لسيادة المغرب وبداية الاجتياح الاوروبي واستغلت فرنسا هذا الموقف من اجل السيطرة على المغرب من خلال القيام بالاتفاقيات الودية مع الدول الاوروبية من (1902–1904م) لإزاحة الطريق لفرنسا في المغرب وبعد التخلص من المعارضة الالمانية في المغرب سنة 1911م وذلك بمنح ألمانيا مساحات من أراضي الكونغو وهكذا تمكنت فرنسا واسبانيا بالانفراد في المغرب وفرض الحماية المزدوجة سنة 1912م.

Abstract :

The subject of our study revolved around the impact of the financial crisis on imposing protectionism on the Al-Aqsa Maghreb (1859-1912 AD). This period of time witnessed intense international pressure and competition between European countries over influence in the Al-Aqsa Maghreb in order to obtain economic privileges that cost Morocco a financial crisis that began. Its features include Spain imposing financial fines on Morocco to compensate for the losses of the Tetouan War of 1860 AD. Sultan Hassan I sought to reduce the intensity of European rivalry over Morocco by implementing many reforms in various fields to limit European development. After his death in 1894 AD, his son, Moulay Abdel Aziz, assumed power. His reign with the spread of strife and unrest and the weakness of the storehouse made him issue the Azizi Order, which increased the sinking of Morocco and the outbreak of rebellions, the most dangerous of which was the Bouhamara Revolution of 1902, which exhausted the storehouse, causing it to fall into the trap of loans (leveraging) that cost it the island's loss of Moroccan sovereignty and the beginning of the European invasion. France exploited this situation in order to gain control. On Morocco, through friendly agreements with European countries from 1902-1904 AD, to clear the way for France in Morocco, and after getting rid of the German opposition in Morocco in 1911 AD, by granting Germany areas of Congo territory. Thus, France and Spain were able to seize control of Morocco and impose dual protection in 1912 AD.